التعديلات الهيكلية : كيف يقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بقمع البلدان الفقيرة وتوجيه مواردها إلى الأغنياء

هذه المقالة بقلم أليكس غلادستين ، الرئيس التنفيذي للشؤون الاستراتيجية في مؤسسة حقوق الإنسان ومؤلف كتاب "تحقق من امتيازك المالي" المنشورة في مجلة البتكوين

ترجمة : مصطفى الاحميد

لا يسعى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى إصلاح الفقر ، ولكن فقط لإثراء الدول الدائنة. هل يستطيع البتكوين إنشاء نظام اقتصادي عالمي أفضل للعالم النامي؟

الفصل الأول : حقول الجمبري

"كل شيء اختفى."

- كولياني موندال

قبل 52 عامًا ، تسبب إعصار بولا في مقتل ما يقدر بمليون شخص في سواحل بنغلاديش. وإنه ، حتى يومنا هذا ، أكثر الأعاصير المدارية فتكًا في التاريخ المسجل . كانت السلطات المحلية والدولية تعرف جيدًا المخاطر الكارثية لمثل هذه العواصف: في الستينيات ، بنى المسؤولون الإقليميون مجموعة ضخمة من السدود لحماية الساحل وفتح المزيد من الأراضي للزراعة. لكن في الثمانينيات بعد اغتيال زعيم الاستقلال الشيخ مجيب الرحمن ، دفع النفوذ الأجنبي نظامًا استبداديًا جديدًا في بنغلاديش لتغيير مساره. تم تجاهل الاهتمام بحياة الإنسان وعمل على إضعاف حماية الناس من العواصف ، كل ذلك من أجل تعزيز الصادرات لسداد الديون.

بدلاً من تعزيز غابات الأيكة الساحلية المحلية التي تحمي بشكل طبيعي ثلث السكان الذين يعيشون بالقرب من الساحل ، وبدلاً من الاستثمار في زراعة الغذاء لإطعام الدولة سريعة النمو ، أخذت الحكومة قروضًا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل التوسع في إنشاء مزارع تربية الجمبري. عملية تربية الأحياء المائية - تتحكم فيها شبكة من النخب الثرية المرتبطة بالنظام - تضمنت دفع المزارعين للحصول على قروض من أجل "ترقية" عملياتهم عن طريق حفر ثقوب في السدود التي تحمي أراضيهم من المحيط ، وملء حقولهم التي كانت خصبة بالمياه المالحة. بعد ذلك ، كانوا يعملون لساعات طويلة لحصاد صغار الجمبري من المحيط يدويًا ، وسحبهم مرة أخرى إلى أحواضها الراكدة ، وبيع الأحواض الناضجة إلى أمراء الجمبري المحليين.

بتمويل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، تم تصميم عدد لا يحصى من المزارع والأراضي الرطبة المحيطة بها وغابات المنغروف في أحواض الروبيان المعروفة باسم غيرز (باللغة البنغالية) . تعد دلتا نهر الغانج في المنطقة مكانًا خصبًا بشكل لا يصدق ، موطن سونداربانس ، أكبر امتداد في العالم غابات المنغروف. ولكن نتيجة تحول استزراع الجمبري التجاري إلى النشاط الاقتصادي الرئيسي في المنطقة ، تم قطع 45٪ من غابات الأيكة الساحلية ، مما ترك الملايين من الناس معرضين لـ أمواج يبلغ ارتفاعها 10 أمتار يمكن أن تصطدم بالساحل خلال الأعاصير الكبرى. تدمرت الحياة البرية والنهرية ببطء بسبب الملوحة الزائدة المتسربة من البحر. اختفت غابات بأكملها مع اختفاء استزراع الجمبري قتل الكثير من الغطاء النباتي في المنطقة ، "مما جعل هذه الأرض التي كانت وفيرة في السابق في صحراء مائية ،" وفقًا لشراكة التنمية الساحلية.

ومع ذلك ، فقد جمع أمراء الروبيان ثروة ، وأصبح الروبيان (المعروف باسم "الذهب الأبيض") ثاني أكبر صادرات البلاد. اعتبارًا من عام 2014 ، كان أكثر من 1.2 مليون بنجلاديشي يعملون في صناعة الروبيان ، ويعتمد عليها 4.8 مليون شخص بشكل غير مباشر ، أي ما يقرب من نصف فقراء السواحل. جامعي الجمبري ، الذين لديهم العمل الأصعب، يشكلون 50٪ من القوة العاملة لكنهم لا يرون سوى 6٪ من الأرباح. ثلاثون في المائة منهم يعتبرون من عمالة الأطفال ، ويعملون ما يصل إلى تسع ساعات في اليوم في المياه المالحة ، مقابل أقل من دولار واحد في اليوم ، مع تخلي الكثير عن المدرسة والبقاء أميين للقيام بذلك. لقد حدثت احتجاجات ضد التوسع في استزراع الجمبري ، لكن تم قمعها بعنف.وفي في إحدى المرات ، تمت مهاجمة مسيرة احتجاجية بمتفجرات من أمراء مزارع الروبيان ومجرميها ، وتم قطع رأس امرأة تدعى كوراناموبي ساردار.

في ورقة بحثية صدرت عام 2007 ، تم مسح 102 مزرعة روبيان بنغلادشية ، وكشفت أن صافي الدخل 689 دولارًا من تكلفة الإنتاج البالغة 1084 دولارًا للهكتار الواحد ،. وجاءت أرباح الدولة من التصدير على حساب عمال الجمبري ، الذين تقلصت أجورهم ودمرت بيئتهم.

في تقرير صادر عن مؤسسة العدالة البيئية ، قالت مزرعة ساحلية تدعى كوليتي موندال إنها "اعتادت زراعة الأرز وتربية المواشي والدواجن" ، ولكن بعد فرض حصاد الجمبري ، "أصيبت ماشيتها وماعزها بمرض من نوع الإسهال ومعها الدجاج والبط ، وماتوا جميعا ".

الآن تغمر حقولها المياه المالحة ، وما تبقى بالكاد منتج: منذ سنوات كان بإمكان أسرتها إنتاج "18-19 مونًا (عملة اليابان سابقا) من الأرز لكل هكتار" ، لكن الآن يمكنهم إنتاج واحد فقط. تتذكر تربية الجمبري في منطقتها بداية من الثمانينيات ، عندما وُعد القرويون بمزيد من الدخل بالإضافة إلى الكثير من الأغذية والمحاصيل ، ولكن الآن "ذهب

[1] مزرعة في محافظة خونا حيث غمرت بالمياه لتصنيع حقول للجمبري

كل شيء". وعد مزارعو الجمبري الذين يستخدمون أرضها بدفع 140 دولارًا سنويًا ، لكنها تقول إن أفضل ما تحصل عليه هو "أقساط عرضية بقيمة 8 دولارات هنا أو هناك". وتقول في الماضي ، "كانت الأسرة تحصل على معظم الأشياء التي تحتاجها من الأرض ، ولكن لا توجد بدائل الآن سوى الذهاب إلى السوق لشراء الطعام".

في بنغلاديش ، نمت مليارات الدولارات من قروض "التعديل الهيكلي" للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي - التي تم اعطائها بالطريقة التي تجبر بها الدول المقترضة على تعديل اقتصاداتها لصالح الصادرات على حساب الاستهلاك - أرباح الروبيان الوطنية من 2.9 مليون دولار في عام 1973 إلى 90 مليون دولار في عام 1986 إلى 590 مليون دولار في عام 2012. كما هو الحال في معظم الحالات مع البلدان النامية ، تم استخدام الإيرادات لخدمة الديون الخارجية ، وتطوير الأصول العسكرية ، وتغطية جيوب المسؤولين الحكوميين. أما مزارعوا الجمبري ، فقد أصبحوا فقراء: أقل حرية ، وأكثر اعتمادًا ، وأقل قدرة على إطعام أنفسهم من ذي قبل. ومما زاد الطين بلة ، أن الدراسات تظهر أن القرى المحمية من العواصف بسبب غابات الأيكة تعاني من وفيات أقل بكثير من القرى التي أزيلت الحماية الخاصة بها أو تضررت.

تحت ضغط عام 2013 ، أقرض البنك الدولي بنغلاديش 400 مليون دولار لمحاولة عكس الضرر البيئي. بمعنى آخر ، سيتم دفع رسوم للبنك الدولي في شكل فائدة لمحاولة حل المشكلة التي أوجدها في المقام الأول. وفي الوقت نفسه ، أقرض البنك الدولي مليارات الدولارات للدول في كل مكان من الإكوادور إلى المغرب إلى الهند لاستبدال الزراعة التقليدية بإنتاج الجمبري.

يدعي البنك الدولي أن بنغلاديش "قصة رائعة للحد من الفقر والتنمية". تم إعلان النصر على الورق ،و تميل دول مثل بنغلاديش إلى إظهار النمو الاقتصادي بمرور الوقت مع ارتفاع صادراتها لتلبية وارداتها. لكن أرباح الصادرات تتدفق في الغالب إلى النخبة الحاكمة والدائنين الدوليين. بعد 10 تعديلات هيكلية ، نمت كومة ديون بنغلاديش بشكل كبير من 145 مليون دولار في عام 1972 إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 95.9 مليار دولار في عام 2022. تواجه البلاد حاليًا أزمة أخرى في في ميزانية المدفوعات ، و وافقت هذا الشهر فقط على الحصول على قرضها الحادي عشر من صندوق النقد الدولي ، هذه المرة 4.5 مليار دولار مقابل مزيد من التعديل. يدعي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أنهما يرغبان في مساعدة البلدان الفقيرة ، لكن النتيجة الواضحة بعد أكثر من 50 عامًا من سياساتهما هي أن دولًا مثل بنغلاديش أصبحت أكثر اعتمادًا ومديونية من أي وقت مضى.

خلال التسعينيات في أعقاب أزمة الديون في العالم الثالث ، كان هناك تضخم في الرقابة العامة العالمية على البنك والصندوق: دراسات نقدية ، واحتجاجات في الشوارع ، و اعتقاد واسع الانتشار من الحزبين (حتى في قاعات الكونغرس الأمريكي) بأن هذه المؤسسات تتأرجح بين التبذير و التدمير. لكن هذا الشعور والتركيز قد تلاشى إلى حد كبير. واليوم ، ينجح البنك والصندوق في الحفاظ على مكانة بعيدة عن الأنظار في الصحافة. عندما يتم طرح هذه الإشكالات ، يتم تجاهلها على نحو متزايد على أنها غير ذات صلة ، أو قبولها على أنها إشكالية ولكنها ضرورية ، أو حتى الترحيب بها على أنها مفيدة.

الحقيقة هي أن هذه المنظمات أفقرت وعرّضت ملايين الأشخاص للخطر. وزادت الديكتاتوريين والكلبتوقراطيين ثراء ؛ وتم تنحية حقوق الإنسان جانبًا لتوليد تدفق بمليارات الدولارات من الغذاء والموارد الطبيعية والعمالة الرخيصة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية. سلوكهم في بلدان مثل بنغلاديش ليس خطأً أو استثناءً: إنه طريقتهم المفضلة لممارسة الأعمال التجارية.

الفصل الثاني: داخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

".دعونا نتذكر أن الغرض الرئيسي من المساعدة ليس مساعدة الدول الأخرى ولكن مساعدة أنفسنا"

ريتشارد نيكسون-

صندوق النقد الدولي هو الملاذ الأخير للإقراض الدولي في العالم ، والبنك الدولي هو أكبر بنك تنمية في العالم . يتم تنفيذ عملهم نيابة عن دائنيها الرئيسيين ، والذين كانوا تاريخياً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان.

تم إنشاء المنظمات الشقيقة - التي انضمت فعليًا معًا في مقرها الرئيسي في واشنطن العاصمة - في مؤتمر بريتون وودز في نيو هامبشاير في عام 1944 كـ ركيزتين أساسيتين للنظام النقدي العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة. حسب التقاليد ، يرأس البنك الدولي شخص أمريكي ، ويرأس صندوق النقد الدولي شخص أوروبي.

كان هدفهم الأول هو المساعدة في إعادة بناء أوروبا واليابان التي مزقتها الحرب ، مع تركيز البنك على قروض محددة لمشاريع التنمية ، والصندوق لمعالجة مشكلات عجز ميزانية المدفوعات من خلال "عمليات الإنقاذ" للحفاظ على تدفق التجارة حتى لو لم تستطع البلدان تحمل تكلفة مزيد من البضائع المستوردة.

يتعين على الدول الانضمام إلى صندوق النقد الدولي من أجل الوصول إلى "امتيازات" البنك الدولي. اليوم ، هناك 190 دولة عضو : أودعت كل دولة مزيجًا من عملتها الخاصة بالإضافة إلى "عملة صعبة " (الدولار والعملات الأوروبية أو الذهب) عند انضمامها ، مما أدى إلى تكوين مجموعة من الاحتياطيات.

عندما يواجه الأعضاء مشكلات مزمنة في ميزان المدفوعات ، ولا يستطيعون سداد القروض ، يقدم لهم الصندوق ائتمانًا من المجمع بمضاعفات متفاوتة لما أودعوه في البداية ، بشروط متزايدة التكلفة.

يعتبر الصندوق من الناحية الفنية بنكًا مركزيًا دوليًا ، حيث قام منذ عام 1969 بسك عملته الخاصة: حقوق السحب الخاصة (SDR) ، والتي تستند قيمتها إلى سلة من العملات الرئيسية في العالم. واليوم ، فإن حقوق السحب الخاصة مدعومة بنسبة 45٪ بالدولار ، و 29٪ باليورو ، و 12٪ يوان ، و 7٪ ين ، و 7٪ جنيه إسترليني. تبلغ قدرة الإقراض الإجمالية لصندوق النقد الدولي اليوم 1 تريليون دولار .

بين عامي 1960 و 2008 ، ركز الصندوق إلى حد كبير على مساعدة البلدان النامية بقروض قصيرة الأجل بسعر فائدة مرتفع. نظرًا لأن العملات التي تصدرها البلدان النامية غير قابلة للتحويل بحرية ، فلا يمكن عادةً استبدالها بسلع أو خدمات في الخارج. يجب على الدول النامية بدلاً من ذلك كسب العملة الصعبة من خلال الصادرات. على عكس الولايات المتحدة ، التي يمكنها ببساطة إصدار العملة الاحتياطية العالمية(طباعتها) ، غالبًا ما تنفد أموال بلدان مثل سريلانكا وموزمبيق. في هذه المرحلة ، تفضل معظم الحكومات - وخاصة الحكومات الاستبدادية - الإصلاح السريع والاقتراض من الصندوق مقابل مستقبل بلادهم.

أما البنك فيذكر أن وظيفته هي توفير قروض الائتمان للبلدان النامية "للحد من الفقر ، وزيادة الرخاء المشترك ، وتعزيز التنمية المستدامة". ينقسم البنك نفسه إلى خمسة أجزاء ، بدءًا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) ، والذي يركز على القروض "الصعبة" الأكثر تقليدية للبلدان النامية الأكبر حجمًا (مثل البرازيل أو الهند) إلى المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ، والذي يركز على القروض "الميسرة" بدون فوائد مع فترات سماح طويلة لـ أفقر البلدان. يجني البنك الدولي للإنشاء والتعمير المال جزئياً من خلال تأثير كانتيلون: من خلال الاقتراض بشروط مواتية من دائنيه والمشاركين في السوق الخاص الذين لديهم وصول مباشر إلى رأس مال أرخص ثم إقراض تلك الأموال بشروط أعلى للبلدان الفقيرة التي تفتقر الى الوصول الى هؤلاء الدائنين.

عادة ما تكون قروض البنك الدولي خاصة بمشروع أو قطاع محدد ، وقد ركزت على تسهيل تصدير السلع الخام (على سبيل المثال: تمويل الطرق والأنفاق والسدود والموانئ اللازمة لإخراج المعادن من الأرض إلى الأسواق الدولية) و حول تحويل الزراعة الاستهلاكية التقليدية إلى زراعة صناعية أو تربية الأحياء المائية حتى تتمكن البلدان من تصدير المزيد من المواد الغذائية والسلع إلى الغرب.

لا تتمتع الدول الأعضاء في البنك والصندوق بسلطة تصويت بناءً على عدد سكانها. بدلاً من ذلك ، تم بناء الهيمنة قبل سبعين سنة لصالح الولايات المتحدة وأوروبا واليابان على بقية العالم. ولقد ضعفت تلك الهيمنة بشكل معتدل في السنوات الأخيرة.

واليوم لا تزال الولايات المتحدة تملك أكبر حصة تصويت ، حيث تبلغ 15.6٪ من البنك الدولي و 16.5٪ من صندوق النقد الدولي ، وهو ما يكفي لحق النقض بمفرده ضد أي قرار رئيسي ، والذي يتطلب 85٪ من الأصوات في أي من المؤسستين. تمتلك اليابان 7.35٪ من الأصوات في البنك الدولي و 6.14٪ في صندوق النقد الدولي. ألمانيا 4.21٪ و 5.31٪ ؛ فرنسا والمملكة المتحدة 3.87٪ و 4.03٪ لكل منهما ؛ وإيطاليا 2.49٪ و 3.02٪.

على النقيض من ذلك ، فإن الهند التي يبلغ عدد سكانها 1.4 مليار نسمة لديها 3.04٪ فقط من أصوات البنك الدولي و 2.63٪ فقط في صندوق النقد الدولي: قوة أقل من سيدها الاستعماري السابق(بريطانيا) على الرغم من أن عدد سكانها أكبر 20 مرة. ويحصل 1.4 مليار شخص في الصين على حصة 5.7٪ في البنك الدولي و 6.08٪ في صندوق النقد الدولي،

وهي تقريبًا نفس حصة هولندا بالإضافة إلى كندا وأستراليا. اما البرازيل ونيجيريا ، أكبر دولتين في أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، لديهما نفس القدر من النفوذ مثل إيطاليا ، حيث القوة الإمبريالية السابقة في حالة تراجع كبير.

سويسرا الصغيرة مع 8.6 مليون شخص فقط لديها 1.47٪ من الأصوات في البنك الدولي ، و 1.17٪ من الأصوات في صندوق النقد الدولي: تقريبًا نفس حصة باكستان وإندونيسيا وبنغلاديش وإثيوبيا مجتمعة ، على الرغم من وجود عدد نسمات أقل ب 90 مرة.

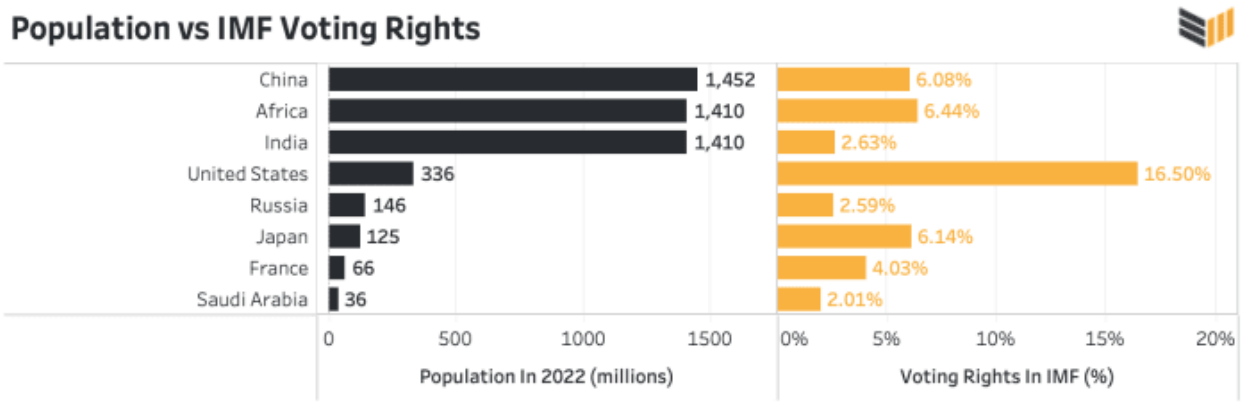

Source: IMF

2

من المفترض أن تقارب حصص التصويت هذه حصة كل دولة في الاقتصاد العالمي ، لكن هيكلها الذي صيغ في العصر الإمبراطوري يساعد في كيفية اتخاذ القرارات. بعد خمسة وستين عامًا من إنهاء الاستعمار ، لا تزال القوى الصناعية بقيادة الولايات المتحدة تتمتع بسيطرة كاملة إلى حد ما على التجارة العالمية والإقراض ، في حين أن الدول الأكثر فقرًا ليس لها صوت على الإطلاق.

تهيمن مجموعة الخمس (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا) على المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي ، على الرغم من أنها تشكل نسبة صغيرة نسبيًا من سكان العالم. تشكل مجموعة العشرة بالإضافة إلى أيرلندا وأستراليا وكوريا أكثر من 50٪ من الأصوات ، مما يعني أنه مع القليل من الضغط على حلفائها ، يمكن للولايات المتحدة اتخاذ قرارات حتى بشأن قرارات قروض محددة ، والتي تتطلب الأغلبية.

لاستكمال قوة الإقراض التي تبلغ تريليون دولار لصندوق النقد الدولي ، تطالب مجموعة البنك الدولي بأكثر من 350 مليار دولار من القروض غير المسددة عبر أكثر من 150 دولة. ارتفع هذا الائتمان خلال العامين الماضيين ، حيث قدمت المنظمات الشقيقة مئات المليارات من الدولارات للحكومات التي أغلقت اقتصاداتها استجابة لوباء COVID-19.

على مدى الأشهر القليلة الماضية ، بدأ البنك والصندوق في تنظيم صفقات بمليارات الدولارات من أجل "إنقاذ" الحكومات المهددة بالخطر بسبب الزيادات الحادة في أسعار الفائدة من جانب الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. هؤلاء العملاء غالبًا ما

[2] السكان مقابل حقوق التصويت في صندوق النقد الدولي عدد

يكونون منتهكي حقوق الإنسان الذين يقترضون دون إذن من مواطنيهم الذين سيكونون في النهاية هم المسؤولون عن سداد أصل القرض بالإضافة إلى الفائدة على القروض. ينقذ صندوق النقد الدولي حاليًا الدكتاتور المصري عبد الفتاح السيسي - المسؤول عن أكبر مذبحة للمتظاهرين منذ ميدان تيانانمين - على سبيل المثال ، بثلاثة مليارات دولار . في غضون ذلك ، قام البنك الدولي ، خلال العام الماضي ، بصرف قرض قيمته 300 مليون دولار لحكومة إثيوبية كانت ترتكب إبادة جماعية .في تيغراي.

إن الأثر التراكمي لسياسات البنك والصندوق أكبر بكثير من المبلغ الورقي لقروضهم ، حيث أن إقراضهم يدفع المساعدة الثنائية. تشير التقديرات إلى أن "كل دولار يقدمه صندوق النقد الدولي إلى العالم الثالث يفتح أربعة إلى سبعة دولارات أخرى من القروض الجديدة وإعادة التمويل من البنوك التجارية وحكومات البلدان الغنية". وبالمثل ، إذا رفض البنك والصندوق إقراض بلد معين ، فإن بقية العالم عادة ما يحذو حذوهم.

من الصعب المبالغة في تقدير التأثير الواسع للبنك والصندوق على الدول النامية ، لا سيما في العقود التكوينية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. بحلول عام 1990 ونهاية الحرب الباردة ، قدم صندوق النقد الدولي قروض ائتمانية إلى 41 دولة في إفريقيا ، و 28 دولة في أمريكا اللاتينية ، و 20 دولة في آسيا ، وثماني دول في الشرق الأوسط وخمس دول في أوروبا ، مما أثر على 3 مليارات شخص ، أو ما كان يمثل آنذاك ثلثي سكان العالم . قدم البنك الدولي قروضا لأكثر من 160 دولة. تظل أهم المؤسسات المالية الدولية على هذا الكوكب.

الفصل الثالث: التعديلات الهيكلية

"التعديل مهمة جديدة لا تنتهي أبدًا"
-اوتمر ايمينجر ، مدير صندوق النقد الدولي السابق ومؤسس حقوق السحب الخاصة

اليوم ، تمتلئ عناوين الأخبار المالية بقصص حول زيارات صندوق النقد الدولي لدول مثل سريلانكا وغانا . والنتيجة أن الصندوق يقرض مليارات الدولارات للبلدان التي تمر بأزمة مقابل ما يعرف بـ التعديلات الهيكلية.

في قرض التعديل الهيكلي ، لا يتعين على المقترضين فقط سداد أصل القرض بالإضافة إلى الفائدة: بل يتعين عليهم أيضًا الموافقة على **تغيير** اقتصاداتهم وفقًا لمتطلبات البنك والصندوق. وتنص هذه المتطلبات دائمًا تقريبًا على زيادة الصادرات إلى أقصى حد على حساب الاستهلاك المحلي.

أثناء البحث في هذا المقال ، تعلم المؤلف الكثير من عمل باحثة التنمية **شيريل باير** ، التي ألفت كتبًا وأوراقًا تاريخية عن تأثير البنك والصندوق في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات. قد لا تتفق هذه الكاتبة مع "حلول" بايير - التي تميل ، مثل معظم منتقدي البنك والصندوق ، إلى الاشتراكية - لكن العديد من الملاحظات التي تدلي بها حول الاقتصاد العالمي صحيحة بغض النظر عن الأيديولوجية.

كتبت شيريل : "إنه هدف واضح وأساسي لبرامج صندوق النقد الدولي ، لتثبيط الاستهلاك المحلي من أجل تحرير الموارد للتصدير". ولا يمكن التأكيد على هذه النقطة بما فيه الكفاية.

الرواية الرسمية هي أن البنك والصندوق **صُمما** من أجل "تعزيز النمو الاقتصادي المستدام ، وتعزيز مستويات أعلى للمعيشة ، والحد من الفقر". لكن الطرق والسدود التي يبنيها البنك ليست مصممة للمساعدة في تحسين النقل والكهرباء للسكان المحليين ، بل لتسهيل استخلاص الثروة لصالح الشركات متعددة الجنسيات. ولا تهدف عمليات الإنقاذ التي يوفرها صندوق النقد الدولي إلى "إنقاذ" بلد ما من الإفلاس - والذي قد يكون أفضل شيء بالنسبة له في كثير من الحالات - ولكن خلاف ذلك يتم السماح له بسداد ديونه بمزيد من الديون ، في سبيل أن لا يتحول القرض الأصلي إلى فجوة في الميزانية العمومية للبنك الغربي.

تصف بايير ، في كتبها عن البنك والصندوق ، كيف تدعي المؤسسات أن شروط قروضها تمكّن البلدان المقترضة من "تحقيق توازن أفضل للتجارة والمدفوعات". لكن الهدف الحقيقي ، كما تقول ، هو "رشوة الحكومات لمنعها من إجراء التغييرات الاقتصادية التي من شأنها أن تجعلها أكثر استقلالية ودعمًا ذاتيًا". عندما تسدد البلدان قروض التعديل الهيكلي ، يتم إعطاء الأولوية لخدمة الدين ، و "تعديل" الإنفاق المحلي نزولاً.

غالبًا ما يتم تخصيص قروض صندوق النقد الدولي من خلال **آلية** تسمى "الاتفاقية الاحتياطية" ، وهو خط ائتمان يطلق الأموال فقط عندما تدعي الحكومة المقترضة تحقيق أهداف معينة. من جاكرتا إلى لاغوس إلى بوينس آيرس ، كان موظفو صندوق النقد الدولي يسافرون (دائمًا في الدرجة الأولى أو درجة الأعمال) لمقابلة حكام غير ديمقراطيين وتقديم ملايين أو مليارات الدولارات مقابل اتباع قواعد اللعبة الاقتصادية الخاصة بهم.

تشمل مطالب صندوق النقد الدولي النموذجية ما يلي :

1. تخفيض قيمة العملة المحلية.
2. إلغاء أو تخفيض النقد الأجنبي وضوابط الإستيراد.
3. تقلص قروض الائتمان المصرفي المحلي.
4. فرض معدلات فائدة أعلى.
5. زيادة الضرائب.
6. إنهاء دعم المستهلك للغذاء والطاقة.
7. وضع سقف الأجور.
8. قيود على الإنفاق الحكومي ، وخاصة في الرعاية الصحية والتعليم.
9. الشروط والحوافز القانونية المواتية للشركات متعددة الجنسيات.
10. بيع مؤسسات الدولة والمطالبات على الموارد الطبيعية بأسعار بيع مرتفعة.

كان للبنك الدولي كتاب قواعد اللعبة الخاص به أيضًا. امثلة على ذلك :

1. فتح مناطق نائية سابقاً من خلال استثمارات النقل والاتصالات.
2. مساعدة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع التعدين.
3. الإصرار على الإنتاج للتصدير.
4. الضغط على المقترضين لتحسين الامتيازات القانونية للالتزامات الضريبية للاستثمار الأجنبي.
5. معارضة قوانين الحد الأدنى للأجور والنشاط النقابي.
6. إنهاء الحماية للشركات المملوكة محليًا.
7. تمويل المشاريع التي تخصص الأراضي والمياه والغابات للفقراء وتسليمها إلى الشركات متعددة الجنسيات.
8. تقلص التصنيع والإنتاج الغذائي على حساب تصدير الثروات الطبيعية والسلع الأولية.

تاريخياً ، اضطرت حكومات العالم الثالث إلى الموافقة على مزيج من هذه السياسات - يُعرف أحيانًا باسم **"إجماع واشنطن"** - من أجل إطلاق سراح قروض البنك والصناديق الجارية.

تميل القوى الاستعمارية السابقة إلى تركيز إقراضها "التنموي" على المستعمرات السابقة أو مناطق النفوذ: فرنسا في غرب إفريقيا واليابان في إندونيسيا وبريطانيا في شرق إفريقيا وجنوب آسيا والولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية. ومن الأمثلة البارزة منطقة CFA أفريقيا الوسطى ، حيث لا يزال 180 مليون شخص في 15 دولة أفريقية **مضطرين لاستخدام** عملة استعمارية فرنسية. بناءً على اقتراح صندوق النقد الدولي ، خفضت فرنسا في عام 1994 قيمة عملة CFA بنسبة 50٪ ،

مما أدى إلى تدمير المدخرات والقوة الشرائية لعشرات الملايين من الأشخاص الذين يعيشون في بلدان تتراوح من السنغال إلى ساحل العاج إلى الجابون ، كل ذلك لجعل صادرات السلع الخام أكثر تنافسية.

كانت نتائج سياسات البنك والصندوق في العالم الثالث مشابهة بشكل ملحوظ لما حدث في ظل الإمبريالية التقليدية: انكماش الأجور ، وفقدان الاستقلالية والاعتماد على الزراعة. الاختلاف الكبير هو أنه في النظام الجديد ، تم استبدال السيف والبندقية بالديون.

على مدى السنوات الثلاثين الماضية ، تم تكثيف التعديل الهيكلي فيما يتعلق بمتوسط عدد شروط القروض الممنوحة من قبل البنك والصندوق. قبل عام 1980 ، لم يقدم البنك عمومًا قروض التكيف الهيكلي ، وكان كل شيء يتعلق بمشروع أو قطاع محدد. ولكن منذ ذلك الحين ، أصبحت قروض الإنقاذ التي تتضمن مقايضة اقتصادية "أنفق هذا كيفما تشاء" جزءًا متزايدًا من سياسة البنك. بالنسبة لصندوق النقد الدولي ، فهي شريان الحياة.

على سبيل المثال ، عندما قام صندوق النقد الدولي بإنقاذ كوريا الجنوبية وإندونيسيا بحزم بقيمة 57 مليار دولار و 43 مليار دولار خلال الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 ، فرض شروطًا شديدة. كان على المقترضين توقيع اتفاقيات "تبدو أشبه بأشجار عيد الميلاد أكثر من العقود ، مع ما يتراوح من 50 إلى 80 شرطًا تفصيليًا يغطي كل شيء بدءًا من تحرير احتكارات الثوم إلى الضرائب على علف الماشية والقوانين البيئية الجديدة" ، هذا وفقًا للعالم السياسي **مارك إس كوبلفيتش** .

أظهر تحليل عام 2014 أن صندوق النقد الدولي قد ربط ، في المتوسط ، 20 شرطًا لكل قرض قدمه في العامين الماضيين ، وهي زيادة تاريخية. اقترضت دول مثل جامايكا واليونان وقبرص في السنوات الأخيرة بمتوسط 35 شرطًا لكل منها. ومن الجدير بالذكر أن شروط البنك والصندوق لم تتضمن أبدًا حماية لحرية التعبير أو حقوق الإنسان ، أو قيودًا على الإنفاق العسكري أو عنف الشرطة.

هناك تطور إضافي لسياسة البنك والصندوق وهو ما يُعرف باسم "القرض المزدوج": يتم إقراض الأموال لبناء ، على سبيل المثال ، سد لتوليد الطاقة الكهرومائية ، ولكن يتم دفع معظم الأموال ، إن لم يكن كلها ، للشركات الغربية. لذلك ، فإن دافعي الضرائب في العالم الثالث مثقلون بـ رأس المال والفائدة ، ويتقاضى الشمال ضعفًا.

يتمثل سياق القرض المزدوج في أن الدول المهيمنة تقدم الائتمان من خلال البنك والصندوق للمستعمرات السابقة ، حيث غالبًا ما ينفق الحكام المحليون الأموال الجديدة مباشرة على الشركات متعددة الجنسيات التي تستفيد من تقديم المشورة أو خدمات البناء أو الاستيراد. إن تخفيض قيمة العملة الناجم والمطلوب ، وضوابط الأجور ، وتشديد قروض الائتمان المصرفي الذي يفرضه التعديل الهيكلي للبنك والصندوق ، يضر رواد الأعمال المحليين العالقين في نظام عملات ورقية محلية منهار ومعزول ، ويفيد الشركات متعددة الجنسيات الذين هم مواطنون من الدولار أو اليورو أو الين.

المصدر الرئيسي الآخر لهذا المؤلف هو الكتاب البارع " **أسياد الفقر** " المؤرخ **غراهام هانكوك** ، والذي كتب للتأمل في العقود الخمسة الأولى لسياسة البنك والصندوق والمساعدات الخارجية بشكل عام.

كتب هانكوك: "البنك الدولي هو أول من يعترف أنه من بين كل 10 دولارات يتلقاها ، يتم إنفاق حوالي 7 دولارات على السلع والخدمات من البلدان الصناعية الغنية".

في الثمانينيات ، عندما كان تمويل البنك يتوسع بسرعة في جميع أنحاء العالم ، أشار إلى أنه "مقابل كل دولار ضريبي أمريكي يساهم به ، يتم إرجاع 82 سنتًا على الفور إلى الشركات الأمريكية في شكل أوامر شراء". لا تنطبق هذه الديناميكية على القروض فحسب ، بل على المساعدات أيضًا. على سبيل المثال ، عندما ترسل الولايات المتحدة أو ألمانيا طائرة إنقاذ إلى بلد يمر بأزمة ، تُضاف تكلفة النقل والأغذية والأدوية ورواتب الموظفين إلى ما يُعرف باسم المساعدة الإنمائية الرسمية ، أو "المساعدة الإنمائية الرسمية". في الكتب ، يبدو الأمر وكأنه مساعدة ومساعدة. لكن يتم دفع معظم الأموال مباشرة إلى الشركات الغربية ولا يتم استثمارها محليًا.

وفي معرض تأمله لأزمة ديون العالم الثالث في الثمانينيات ، أشار هانكوك إلى أن "70 سنتًا من كل دولار من المساعدات الأمريكية لم يغادر الولايات المتحدة في الواقع". المملكة المتحدة ، من جانبها ، أنفقت 80٪ من مساعداتها خلال تلك الفترة مباشرة على السلع والخدمات البريطانية.

يكتب هانكوك: "سنة واحدة ، قدم دافعو الضرائب البريطانيون لوكالات المعونة المتعددة الأطراف 495 مليون جنيه ؛ لكن في العام نفسه ، حصلت الشركات البريطانية على عقود بقيمة 616 مليون جنيه إسترليني ". قال هانكوك إن الوكالات المتعددة الأطراف يمكن "الاعتماد عليها لشراء سلع وخدمات بريطانية بقيمة تعادل 120٪ من إجمالي مساهمة بريطانيا متعددة الأطراف".

يبدأ المرء في رؤية كيف أن "المساعدة والمساعدة" التي نميل إلى التفكير فيها على أنها خيرية هي في الحقيقة عكس ذلك تمامًا.

وكما يشير هانكوك ، فإن ميزانيات المساعدات الخارجية تزداد دائمًا بغض النظر عن النتيجة. مثلما يعتبر التقدم دليلاً على أن المساعدة تعمل ، فإن "عدم التقدم هو دليل على أن الجرعة لم تكن كافية ويجب زيادتها".

وكتب يقول إن بعض دعاة التنمية "يجادلون بأنه سيكون من غير المجدي رفض تقديم المساعدة للمسرعين (أولئك الذين يتقدمون) ؛ البعض الآخر ، أنه سيكون من القسوة إنكارها للمحتاجين (أولئك الذين يركدون). المساعدة مثل الشمبانيا: في النجاح تستحقها ، وفي حالة الفشل تحتاجها ".

الفصل الرابع : فخ الديون

إن مفهوم العالم الثالث أو الجنوب وسياسة المساعدة الرسمية لا ينفصلان. هناك وجهان لعملة واحدة. العالم الثالث هو من صنع المساعدات الخارجية, بدون المساعدات الخارجية لا يوجد عالم ثالث ".

- بيتر تاماس باور

وفقًا للبنك الدولي ، فإن هدفه هو "المساعدة في رفع مستويات المعيشة في البلدان النامية من خلال توجيه الموارد المالية من البلدان المتقدمة إلى العالم النامي".

ولكن ماذا لو كانت الحقيقة عكس ذلك؟

في البداية ، في بداية الستينيات ، كان هناك تدفق هائل للموارد من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة. تم القيام بذلك ظاهريًا لمساعدتهم على التطور. كتب باير أنه كان من الطبيعي أن يتدفق رأس المال في اتجاه واحد فقط من الاقتصادات الصناعية المتقدمة إلى العالم الثالث ، منذ فترة طويلة.

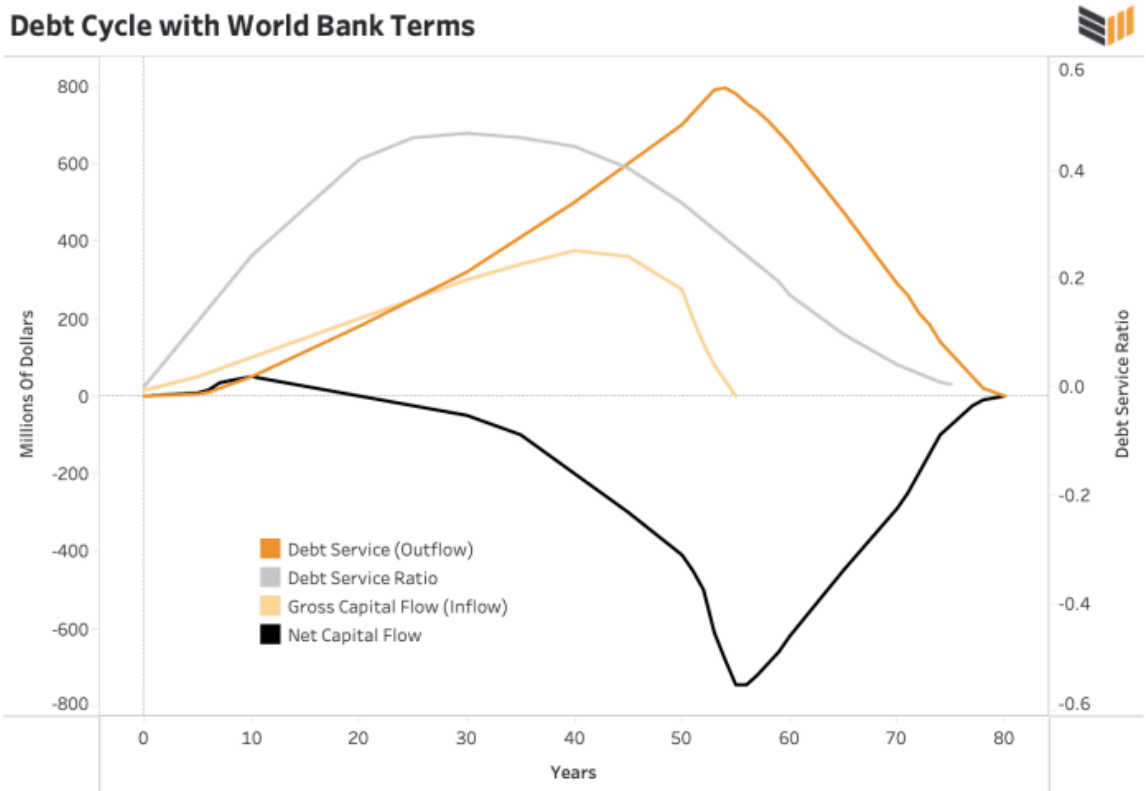

Source: Lent And Lost, Cheryl Payer

[3]

[3] دورة حياة قرض البنك الدولي: تدفقات نقدية إيجابية ثم سلبية للغاية بالنسبة للبلد المقترض

ولكن ، كما ذكرنا ، "في مرحلة ما ، يتعين على المقترض أن يدفع لدائنه أكثر مما تلقاه من الدائن ، وعلى مدار فترة القرض ، يكون هذا الفائض أعلى بكثير من المبلغ الذي تم اقتراضه في الأصل".

في الاقتصاد العالمي ، حدثت هذه النقطة في عام 1982 ، عندما انعكس تدفق الموارد بشكل دائم. منذ ذلك الحين ، كان هناك صافي تدفق سنوي للأموال من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية. بدأ هذا بمتوسط 30 مليار دولار سنويًا يتدفق من الجنوب إلى الشمال في منتصف الثمانينيات إلى أواخره ، وهو اليوم في حدود تريليونات الدولارات سنويًا. بين عامي 1970 و 2007 - من نهاية المعيار الذهبي إلى الأزمة المالية الكبرى - بلغ إجمالي خدمة الدين التي دفعتها البلدان الفقيرة للدول الغنية 7.15 تريليون دولار .

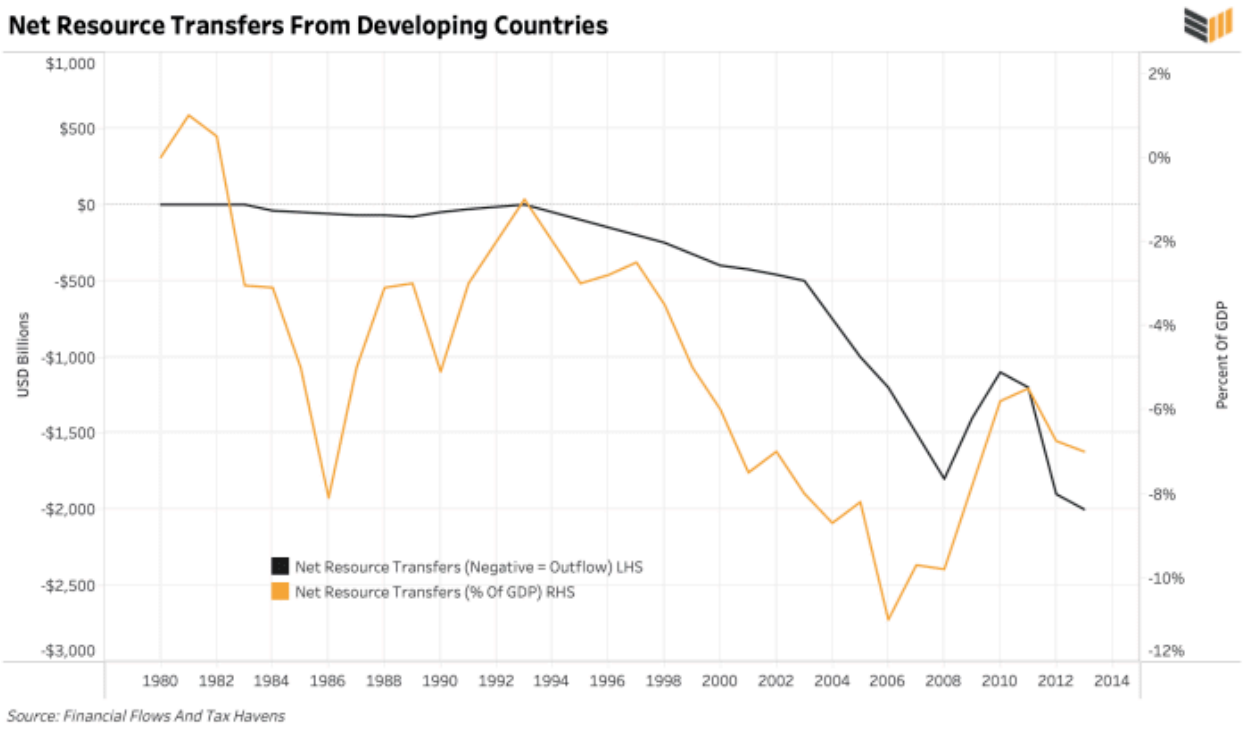

لإعطاء مثال لما قد يبدو عليه هذا في سنة معينة ، في عام 2012 تلقت البلدان النامية 1.3 تريليون دولار ، بما في ذلك جميع الدخل والمعونة والاستثمار. لكن في نفس العام ، تدفقت أكثر من 3.3 تريليون دولار. بعبارة أخرى ، وفقًا لعالم الأنثروبولوجيا جيسون هيكيل ، "أرسلت البلدان النامية 2 تريليون دولار إلى بقية العالم أكثر مما تلقته".

عندما تمت إضافة جميع التدفقات من عام 1960 إلى عام 2017 ، ظهرت حقيقة قاتمة: تم استنزاف 62 تريليون دولار من العالم النامي ، أي ما يعادل 620 خطة مارشال(مشروع مارشال هو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية) بالدولار الحالي.

كان من المفترض أن يقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإصلاح مشكلات عجز ميزانية المدفوعات ، ومساعدة البلدان الفقيرة على النمو بشكل أقوى وأكثر استدامة. لكن البراهين تثبت عكس ذلك بشكل مباشر.

يكتب هيكيل: "مقابل كل دولار واحد من المساعدات تتلقاه البلدان النامية ، يخسرون 24 دولارًا في صافي التدفقات الخارجة". بدلاً من إنهاء الاستغلال والتبادل غير المتكافئ ، تُظهر الدراسات أن سياسات التعديل الهيكلي قد نماها بشكل كبير.

منذ عام 1970 ، زاد الدين العام الخارجي للبلدان النامية من 46 مليار دولار إلى 8.7 تريليون دولار . في الخمسين عامًا الماضية ، تدين بلدان مثل الهند والفلبين والكونغو الآن لأسيادها الاستعماريين السابقين 189 ضعف المبلغ المستحق عليهم في عام 1970. لقد دفعوا 4.2 تريليون دولار على مدفوعات الفوائد وحدها منذ عام 1980.

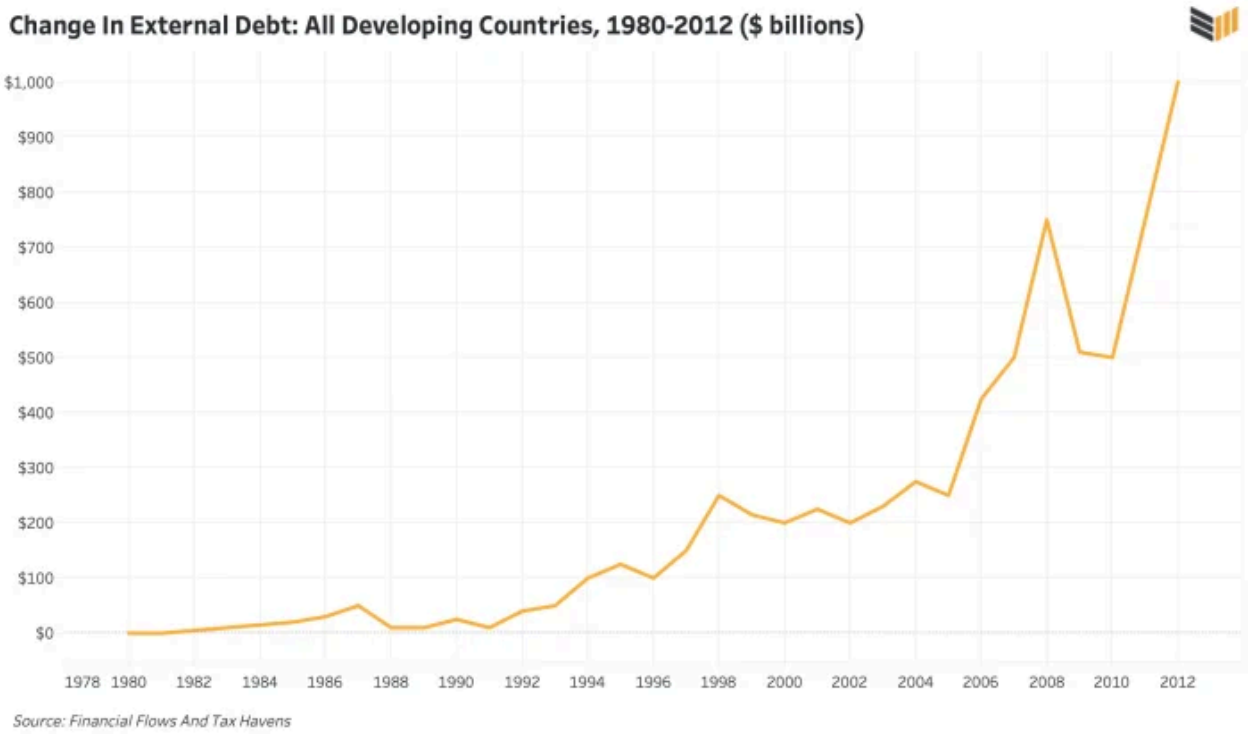

حتى باير - الذي استخدم كتابه " مصيدة الديون " الصادر عام 1974 ، بيانات التدفقات الاقتصادية لإظهار كيف أوقع صندوق النقد الدولي البلدان الفقيرة في شباكها بتشجيعها على الاقتراض أكثر مما يمكن أن تسدده - سيصاب بالصدمة من حجم فخ الديون اليوم.

ولا تزال ملاحظتها القائلة بأن "المواطن العادي في الولايات المتحدة أو أوروبا قد لا يكون على دراية بهذا الاستنزاف الهائل لرأس المال من أجزاء من العالم التي يعتقد أنها فقيرة بشكل يبعث على الشفقة" صحيحة اليوم. لعار هذا المؤلف نفسه ، لم يكن يعرف الطبيعة الحقيقية للتدفق العالمي للأموال وافترض ببساطة أن الدول الغنية تدعم الفقراء قبل الشروع في البحث لهذا المشروع. والنتيجة النهائية هي مخطط اختلاسي ، حيث كانت ديون العالم الثالث بحلول السبعينيات من القرن الماضي كبيرًا جدًا لدرجة أنه لم يكن من الممكن سدادها إلا عن طريق ديون جديدة.
يفترض العديد من منتقدي البنك والصندوق أن هذه المؤسسات تعمل بقلوبها في المكان المناسب ، وعندما تفشل ، يكون ذلك بسبب الأخطاء أو الهدر أو سوء الإدارة.

ما يطرحه هذا المقال أن هذا ليس صحيحًا ، وأن الأهداف التأسيسية للصندوق والبنك ليست إصلاح الفقر بل إثراء الدول الدائنة على حساب الفقراء.

هذا المؤلف ببساطة ليس على استعداد للاعتقاد بأن التدفق الدائم للأموال من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية منذ عام 1982 هو "خطأ". قد يجادل القارئ في أن الترتيب مقصود ، وربما يعتقد بدلاً من ذلك أنه نتيجة هيكلية غير واعية. لا يكاد الفارق مهم لمليارات الأشخاص الذين أفقرهم البنك والصندوق.

الفصل الخامس: استبدال استنزاف الموارد الاستعمارية

"لقد تعبت من الانتظار. ألستم انتم ايضا؟ , لكي يصبح العالم جيدًا وجميلًا ولطيفًا؟ دعونا نأخذ سكينًا ونقطع العالم إلى قسمين - ونرى ما تأكله الديدان في القشرة".

- لانجستون هيوز

بحلول نهاية الخمسينيات من القرن الماضي ، تعافت أوروبا واليابان إلى حد كبير من الحرب واستأنفتا نموًا صناعيًا كبيرًا ، بينما نفدت أموال دول العالم الثالث. على الرغم من وجود ميزانيات جيدة في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي ، واجهت البلدان الفقيرة المصدرة للمواد الخام مشاكل في ميزان المدفوعات حيث انخفضت قيمة سلعها في أعقاب الحرب الكورية. هذا هو الوقت الذي بدأ فيه فخ الديون ، وعندما بدأ البنك والصندوق بوابات الإقراض التي ستصبح تريليونات الدولارات.

شهد هذا العصر أيضًا النهاية الرسمية للاستعمار ، حيث تراجعت الإمبراطوريات الأوروبية عن ممتلكاتها الإمبراطورية. على **افتراضات** في التنمية الدولية هو أن النجاح الاقتصادي للدول يرجع في المقام الأول إلى ظروفها الداخلية المحلية. حيث تقول النظرية ، "لقد حققت البلدان ذات الدخل المرتفع نجاحًا اقتصاديًا بسبب الحكم الرشيد والمؤسسات القوية والأسواق الحرة. لقد فشلت البلدان ذات الدخل المنخفض في التطور لأنها تفتقر إلى هذه الأشياء ، أو لأنها تعاني من الفساد والروتين وعدم الكفاءة ".

هذا صحيح بالتأكيد. لكن السبب الرئيسي الآخر الذي يجعل الدول الغنية غنية والدول الفقيرة فقيرة هو أن الأولى نهب الأخيرة لمئات السنين خلال الفترة الاستعمارية.

كتب جيسون هيكل أن "الثورة الصناعية في بريطانيا اعتمدت في جزء كبير منها على القطن ، الذي نما على أرض صُودرت بالقوة من الأمريكيين الأصليين ، وتم الاستيلاء على العمالة من الأفارقة المستعبدين. تم إنتاج المدخلات الهامة الأخرى التي طلبها المصنعون البريطانيون - القنب والأخشاب والحديد والحبوب - باستخدام السخرة في مزارع الأقنان في روسيا وأوروبا الشرقية. وفي الوقت نفسه ، قام الاستخراج البريطاني من الهند والمستعمرات الأخرى بتمويل أكثر من نصف الميزانية المحلية للبلاد ، ودفع تكاليف الطرق والمباني العامة ودولة الرفاهية - جميع أسواق التنمية الحديثة - مع تمكين شراء المدخلات المادية اللازمة للتصنيع ".

وصف **أوتسا و برابهات باتنايك** ديناميكية السرقة في كتابهما **"رأس المال والإمبريالية "**: ستستخدم القوى الاستعمارية مثل الإمبراطورية البريطانية العنف لاستخراج المواد الخام من البلدان الضعيفة ، مما يخلق "استنزافًا استعماريًا" لرأس المال الذي عزز الحياة ودعمها. لندن وباريس وبرلين. ستحول الدول الصناعية هذه المواد الخام إلى سلع مصنّعة ، و تبيعها مرة أخرى إلى الدول الأضعف ، وتحقق أرباحًا ضخمة مع مزاحمة الإنتاج المحلي أيضًا. و- بشكل حاسم- سيبقون التضخم في الداخل منخفضًا عن طريق قمع الأجور في الأراضي الاستعمارية. إما من خلال العبودية الصريحة أو من خلال الدفع أقل بكثير من سعر السوق العالمي.

عندما بدأ النظام الاستعماري يتعثر ، واجه العالم المالي الغربي أزمة. يجادل **آل باتنايك** بأن الكساد الكبير لم يكن نتيجة للتغيرات في السياسة النقدية الغربية فحسب ، ولكن أيضًا بسبب تباطؤ النزف الاستعماري. المنطق بسيط: لقد بنت الدول الغنية حزام ناقل للموارد المتدفقة من الدول الفقيرة ، وعندما انكسر الحزام ،انكسر كل شيء ايضا. بين عشرينيات وستينيات القرن الماضي ، انتهى الاستعمار السياسي فعليًا. اضطرت بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان وهولندا وبلجيكا وإمبراطوريات أخرى للتخلي عن السيطرة على أكثر من نصف أراضي العالم وموارده.

كما كتب **الباتنايك** ، فإن الإمبريالية هي "ترتيب لفرض انكماش الدخل على سكان العالم الثالث من أجل الحصول على سلعهم الأساسية دون الوقوع في مشكلة زيادة سعر العرض".

بعد عام 1960 ، أصبحت هذه الوظيفة الجديدة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي: إعادة استنزاف الاستعمار من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية التي كانت ذات يوم تحتفظ بها الإمبريالية المباشرة.

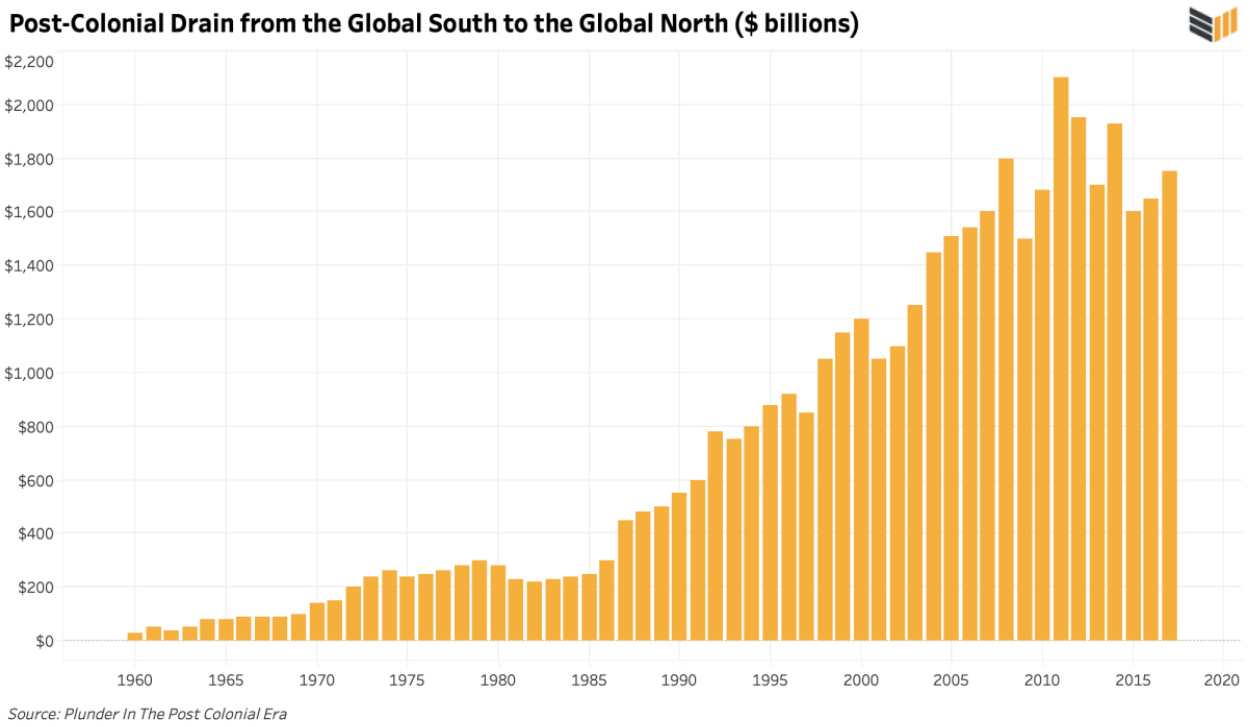

استنزاف ما بعد الاستعمار من جنوب الكرة الأرضية إلى شمال الكرة الأرضية

أراد المسؤولون في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان تحقيق "توازن داخلي" - بعبارة أخرى ، التوظيف الكامل. لكنهم أدركوا أنهم لا يستطيعون القيام بذلك عن طريق الدعم داخل نظام منعزل ، وإلا فإن التضخم سوف يتفشى. ولتحقيق هدفهم سيتطلب مدخلات خارجية من البلدان الأفقر. يُعرف **الفائض الإضافي** الذي هو ناتج أصلا من العمال باسم "الريع الإمبريالي". إذا تمكنت الدول الصناعية من الحصول على مواد وعمالة أرخص ثمناً ، ومن ثم بيع البضائع النهائية بربح ،

فيمكنها الاقتراب أكثر من اقتصاد أحلام التكنوقراط. وحصلوا على رغبتهم: اعتبارًا من عام 2019 ، بلغت الأجور المدفوعة للعمال في الدول النامية 20٪ من مستوى الأجور المدفوعة للعمال في العالم المتقدم.

كمثال على كيفية قيام البنك بإعادة إنشاء ديناميكية الاستنزاف الاستعماري ، يقدم **بايير الحالة** الكلاسيكية لموريتانيا في الستينيات في شمال غرب إفريقيا. تم التوقيع على مشروع تعدين يسمى MIFERMA من قبل المحتلين الفرنسيين قبل أن تصبح المستعمرة مستقلة. أصبحت الصفقة في نهاية المطاف "مجرد مشروع جيب من الطراز القديم: مدينة في صحراء وخط سكة حديد يؤدي إلى المحيط" ، حيث كانت البنية التحتية تركز فقط على نقل المعادن إلى الأسواق الدولية. في عام 1969 ، عندما كان المنجم يمثل 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا و 75٪ من صادراتها ، تم إرسال 72٪ من الدخل إلى الخارج ، و "عمليًا تبخر كل الدخل الموزع محليًا على الموظفين في الواردات". عندما احتج عمال المناجم على الترتيب الاستعماري الجديد ، تم قمعهم من قبل قوات الأمن بوحشية.

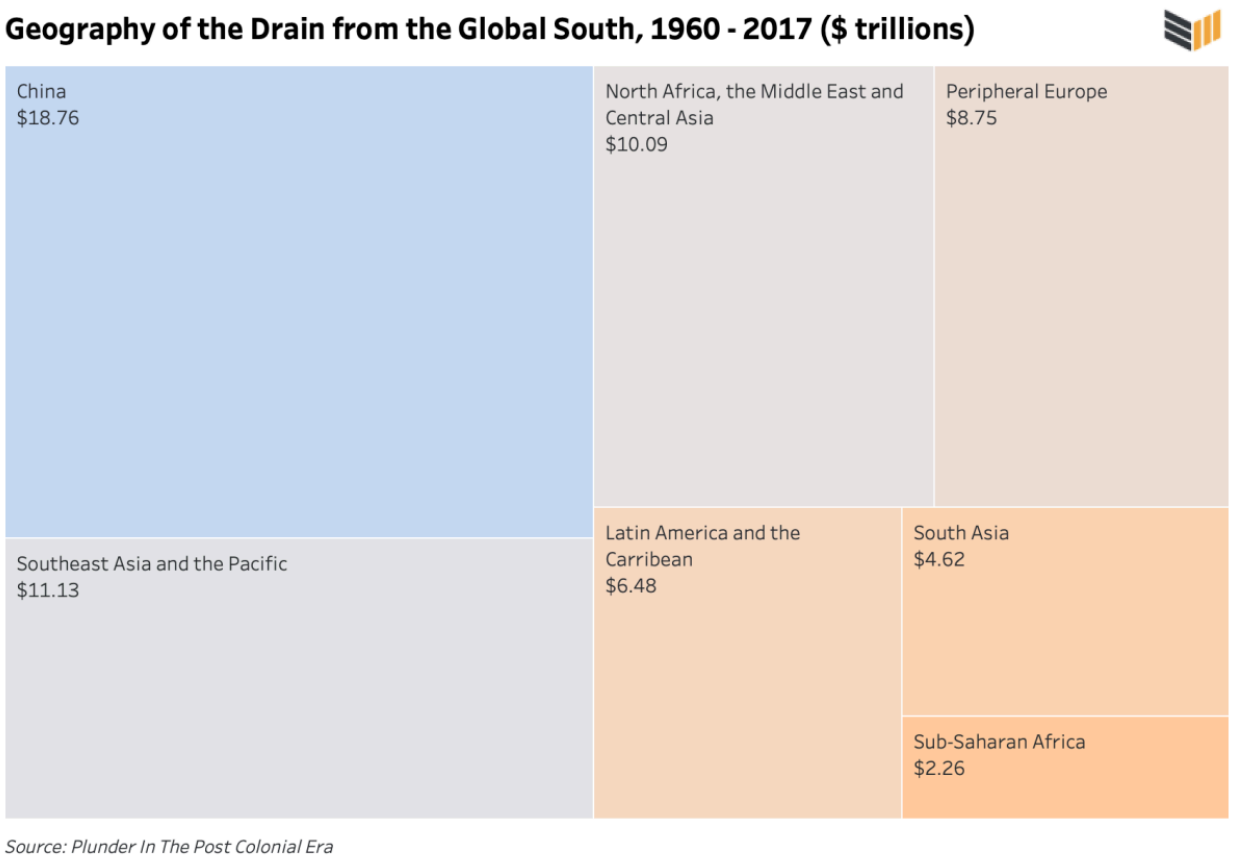

جغرافيا الصرف من الجنوب العالمي من عام *1960* إلى عام *2017*

MIFERMA هو مثال نمطي لنوع "التنمية" الذي سيتم فرضه على العالم الثالث في كل مكان من جمهورية الدومينيكان إلى مدغشقر إلى كمبوديا. وتوسعت كل هذه المشاريع بسرعة في السبعينيات بفضل نظام البترودولار.

بعد عام 1973 ، أغرقت دول الأوبك العربية ذات الفوائض الهائلة من أسعار النفط المرتفعة أرباحها في الودائع وسندات الخزانة في البنوك الغربية ، التي كانت بحاجة إلى مكان لإقراض مواردها المتزايدة. لقد حقق الديكتاتوريين العسكريون في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا أهدافًا كبيرة: كان لديهم تفضيلات زمنية كبيرة وكانوا سعداء بالاقتراض على عاتق الأجيال القادمة.

كانت المساعدة في تسريع وتيرة القروض هي "وضع صندوق النقد الدولي": بدأت البنوك الخاصة تعتقد (بشكل صحيح) أن صندوق النقد الدولي سوف ينقذ البلدان إذا تخلفت عن السداد ، ويحمي استثماراتها. علاوة على ذلك ، كانت أسعار الفائدة في منتصف السبعينيات في كثير من الأحيان في المنطقة الحقيقية السلبية ، مما زاد من تشجيع المقترضين. أدى هذا - جنبًا إلى جنب مع إصرار رئيس البنك الدولي روبرت ماكنمارا على توسيع نطاق المساعدة بشكل كبير - إلى جنون الديون. البنوك الأمريكية ، على سبيل المثال ، زادت محفظة قروضها من العالم الثالث بنسبة 300٪ لتصل إلى 450 مليار دولار بين عامي 1978 و 1982.

كانت المشكلة أن هذه القروض كانت في جزء كبير منها اتفاقيات أسعار فائدة عائمة ، وبعد بضع سنوات ، انفجرت هذه الأسعار حيث رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي التكلفة العالمية لرأس المال بما يقرب من 20٪. عبئ الديون المتزايد إلى جانب صدمة أسعار النفط عام 1979 والانهيار العالمي الذي أعقب ذلك في أسعار السلع الأساسية التي تحكم قيمة صادرات البلدان النامية مهدت الطريق لأزمة ديون العالم الثالث. ومما زاد الطين بلة ، أن القليل جدًا من الأموال التي اقترضتها الحكومات أثناء جنون الديون تم استثمارها في الواقع في المواطن العادي.

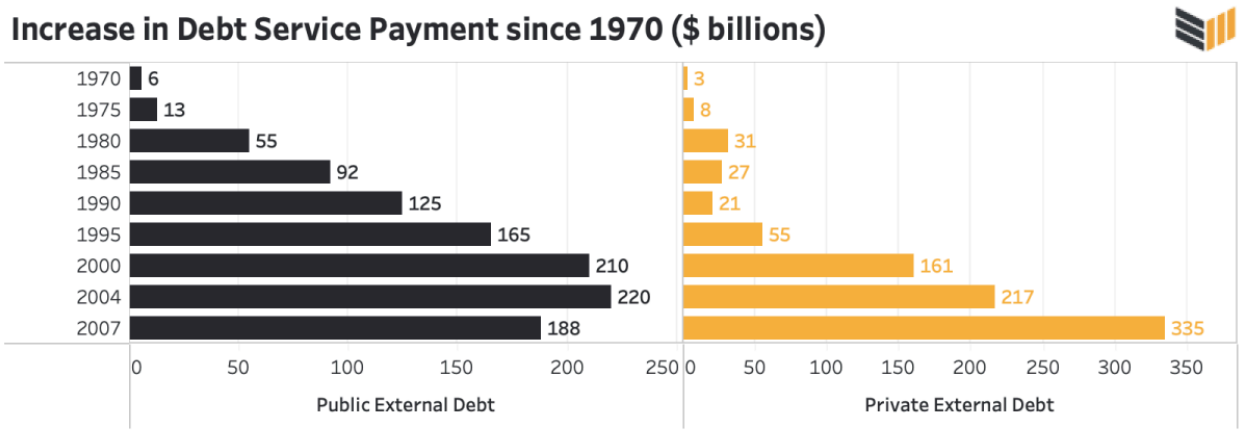

Source: Debt, the IMF, and the World Bank

خدمة ديون العالم الثالث بمرور الوقت

يشرح الصحفيين الاستقصائيين سو برانفورد وبرناردو كاتشينسكي في كتابهما المسمى " فرق الديون " أنه بين عامي 1976 و 1981 ، اقترضت الحكومات اللاتينية (التي كان 18 من 21 منها ديكتاتورية) 272.9 مليار دولار. من ذلك ، تم إنفاق 91.6٪ على خدمة الديون ، وهروب رأس المال ، وبناء احتياطيات النظام. تم استخدام 8.4 ٪ فقط في الاستثمار المحلي ، وتم إهدار الكثير حتى خارج ذلك.

وصف **كارلوس أيودا** ، المدافع عن المجتمع المدني البرازيلي ، بوضوح تأثير الصرف الذي يغذيه البترودولار على بلده:

"استخدمت الديكتاتورية العسكرية القروض للاستثمار في مشاريع البنية التحتية الضخمة - لا سيما مشاريع الطاقة ... كانت الفكرة وراء إنشاء سد ضخم لتوليد الطاقة الكهرومائية ومصنع في وسط الأمازون ، على سبيل المثال ، هو إنتاج الألمنيوم للتصدير إلى الشمال ... الحكومة اقترضت قروضًا ضخمة واستثمرت مليارات الدولارات في بناء سد توكوروي في أواخر السبعينيات ، مما أدى إلى تدمير الغابات الأصلية وإزالة أعداد هائلة من السكان الأصليين وسكان الريف الفقراء الذين عاشوا هناك لأجيال. كانت الحكومة ستمحو الغابات ، لكن المواعيد النهائية كانت قصيرة جدًا لدرجة أنهم استخدموا العامل البرتقالي لإزالة أوراق المنطقة ثم غمروا جذوع الأشجار الخالية من الأوراق تحت الماء ... تم بيع طاقة محطة الطاقة الكهرومائية [بعد ذلك] بسعر 13-20 دولارًا لكل ميغاواط عند السعر الفعلي من الإنتاج كان 48 دولارًا. لذلك قدم دافعو الضرائب الإعانات ،

بعبارة أخرى ، دفع الشعب البرازيلي للدائنين الأجانب مقابل خدمة تدمير بيئتهم وتشريد الجماهير وبيع مواردهم.

اليوم أصبح النزيف من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مذهلا, حيث في عام 2015 بلغ إجمالي المواد الخام 10.1 طن وعدد العاملين ارتفع الى 182 مليون عامل في السنة, حيث 50% من السلع و 28% من إجمالي العمالة المستخدمة في تلك السنة كانت من قبل البلدان ذات الدخل المرتفع.

الفصل السادس: رقصة مع الدكتاتوريين

"قد يكون ابن عاهرة ، لكنه ابننا ابن العاهرة."

- فرانكلين ديلانو روزفلت

بالطبع ، الأمر يتطلب جانبين لإتمام قرض من البنك أو الصندوق. تكمن المشكلة في أن المقترض عادة ما يكون زعيمًا غير منتخب أو غير خاضع للمساءلة ، ويتخذ القرار دون التشاور مع وبدون تفويض شعبي من مواطنيهم.

كما كتب باير في كتابه "مصيدة الديون" ، فإن "برامج صندوق النقد الدولي لا تحظى بشعبية سياسية ، وذلك للأسباب الملموسة الجيدة للغاية التي تلحق الضرر بالأعمال المحلية وتقلص الدخل الحقيقي للناخبين. الحكومة التي تحاول تنفيذ الشروط الواردة في خطاب النوايا الذي تقدمه إلى صندوق النقد الدولي من المرجح أن تجد نفسها قد خرجت من منصبها ".

ومن ثم ، يفضل صندوق النقد الدولي العمل مع العملاء غير الديمقراطيين الذين يمكنهم بسهولة فصل القضاة المزعجين وقمع الاحتجاجات في الشوارع. ووفقًا لباير ، فإن الانقلابات العسكرية في البرازيل عام 1964 ، وتركيا عام 1960 ، وإندونيسيا عام 1966 ، والأرجنتين عام 1966 ، والفلبين في عام 1972 كانت أمثلة على القادة المعارضين لصندوق النقد الدولي الذين تم استبدالهم بالقوة بقادة أصدقاء لصندوق النقد الدولي. حتى لو لم يكن الصندوق متورطًا بشكل مباشر في الانقلاب ، ففي كل حالة من هذه الحالات ، وصل بحماس بعد بضعة أيام أو أسابيع أو أشهر لمساعدة النظام الجديد في تنفيذ التعديل الهيكلي.

يشارك البنك والصندوق في الرغبة في دعم الحكومات المسيئة. ربما كان من المدهش أن يكون البنك هو الذي بدأ هذا التقليد. وفقًا للباحث في مجال التنمية ، كيفين داناهير ، فإن "السجل المحزن للبنك في دعم الأنظمة العسكرية والحكومات التي انتهكت حقوق الإنسان علنًا بدأ في 7 أغسطس 1947 ، بقرض بقيمة 195 مليون دولار لإعادة الإعمار لهولندا. قبل سبعة عشر يومًا من موافقة البنك على القرض ، شنت هولندا حربًا ضد القوميين المناهضين للاستعمار في إمبراطوريتها الخارجية الضخمة في جزر الهند الشرقية ، والتي أعلنت بالفعل استقلالها باسم جمهورية إندونيسيا ".

كتب داناهير أن "الهولنديين أرسلوا 145000 جندي (من دولة لا يتجاوز عدد سكانها 10 ملايين نسمة في ذلك الوقت ، وكانوا يعانون اقتصاديًا بنسبة 90٪ من إنتاج عام 1939) وأطلقوا حصارًا اقتصاديًا شاملاً على المناطق التي يسيطر عليها القوميون ، مما تسبب في جوع كبير و مشاكل صحية بين سكان اندونيسيا البالغ عددهم 70 مليون نسمة ".

في العقود القليلة الأولى ، قام البنك بتمويل العديد من هذه المخططات الاستعمارية ، بما في ذلك 28 مليون دولار لنظام الفصل العنصري روديسيا في عام 1952 ، بالإضافة إلى قروض لأستراليا والمملكة المتحدة وبلجيكا من أجل "تطوير" الممتلكات الاستعمارية في بابوا غينيا الجديدة وكينيا والكونغو البلجيكية.

في عام 1966 ، تحدى البنك بشكل مباشر الأمم المتحدة ، "استمر في إقراض المال لجنوب أفريقيا والبرتغال على الرغم من قرارات الجمعية العامة التي دعت جميع الوكالات التابعة للأمم المتحدة إلى وقف الدعم المالي لكلا البلدين" ، وفقًا لداناهير.

يكتب داناهر أن "السيطرة الاستعمارية البرتغالية على أنغولا وموزمبيق ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا كانت انتهاكات صارخة لميثاق الأمم المتحدة. لكن البنك جادل بأن المادة الرابعة ، القسم 10 من ميثاقه الذي يحظر التدخل في الشؤون السياسية لأي عضو ، يلزمه قانونًا بتجاهل قرارات الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك ، وافق البنك على قروض بقيمة 10 ملايين دولار للبرتغال و 20 مليون دولار لجنوب أفريقيا بعد صدور قرار الأمم المتحدة ".

في بعض الأحيان ، كان تفضيل البنك للاستبداد صارخًا: فقد قطع الإقراض عن حكومة أليندي المنتخبة ديمقراطيًا في تشيلي في أوائل السبعينيات ، ولكن بعد فترة وجيزة بدأ في إقراض كميات ضخمة من النقود إلى رومانيا في تشاوشيسكو ، إحدى أسوأ الدول البوليسية في العالم. هذا أيضًا مثال على كيف أن البنك والصندوق ، خلافًا للاعتقاد السائد ، لم يقرضا ببساطة للاطراف الأيديولوجية للحرب الباردة: مقابل كل يميني مثل أوغوستو بينوشيه أوغارتي أو خورخي رافاييل فيديلا ، كان هناك جوزيب يساريً كـ بروز. تيتو أو جوليوس نيريري.

يشير داناهر إلى أنه في عام 1979 ، ستحصل 15 حكومة من أكثر الحكومات قمعية في العالم على ثلث إجمالي قروض البنك. هذا حتى بعد أن أوقف الكونجرس الأمريكي وإدارة كارتر مساعدة أربعة من الدول الخمس عشرة - الأرجنتين وتشيلي وأوروغواي وإثيوبيا - بسبب "انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان". بعد بضع سنوات فقط ، في السلفادور ، قدم صندوق النقد الدولي قرضًا بقيمة 43 مليون دولار إلى الديكتاتورية العسكرية ، بعد بضعة أشهر فقط من ارتكاب قواته لأكبر مذبحة في أمريكا اللاتينية في حقبة الحرب الباردة من خلال القضاء على قرية El Mozote .

كان هناك العديد من الكتب التي كتبت عن البنك والصندوق في عام 1994 و الأثر الرجعي ل خمسون عامًا من مؤسسات بريتون وودز. و تعد " **إدامة الفقر** " التي كتبها **إيان فاسكيز** و **دوغ باندو** إحدى تلك الدراسات ، وهي ذات قيمة خاصة لأنها توفر تحليلًا ليبرتاريًا. معظم الدراسات النقدية للبنك والصندوق هي من اليسار: لكن فاسكيز وباندو من معهد كاتو رأيا العديد من نفس المشاكل.

وكتبوا: "يتكفل الصندوق بأي حكومة ، مهما كانت وحشية ووحشية ... الصين مدينة للصندوق بمبلغ 600 مليون دولار حتى نهاية عام 1989 ؛ في كانون الثاني (يناير) 1990 ، بعد بضعة أشهر فقط من جفاف الدم في ميدان تيانانمين في بيكين ، عقد صندوق النقد الدولي ندوة حول السياسة النقدية في المدينة ".

يذكر فاسكيز وباندو عملاء مستبدين آخرين من بورما العسكرية إلى تشيلي بينوشيه ولاوس ونيكاراغوا تحت قيادة أناستاسيو سوموزا ديبايل والساندينيستا وسوريا وفيتنام.

ويقولون إن "صندوق النقد الدولي نادراً ما واجه دكتاتورية لم يحبه".

يشرح فاسكيز وباندو بالتفصيل علاقة البنك والنظام الماركسي اللينيني منغيستو هايلي مريم في إثيوبيا ، حيث قدم ما يصل إلى 16٪ من الميزانية السنوية للحكومة بينما كان لديه واحد من أسوأ سجلات حقوق الإنسان في العالم. وصل الفضل في البنك في نفس الوقت الذي كانت فيه قوات مانغيستو "ترعى الناس في معسكرات الاعتقال والمزارع الجماعية". كما يشيرون إلى كيف منح البنك النظام السوداني 16 مليون دولار أثناء قيامه بطرد 750 ألف لاجئ من الخرطوم إلى الصحراء ، وكيف منح مئات الملايين من الدولارات لإيران - ديكتاتورية ثيوقراطية وحشية - وموزمبيق ، التي كانت قواتها الأمنية. سيئة السمعة للتعذيب والاغتصاب والإعدام بإجراءات موجزة.

في كتابه الصادر عام 2011 بعنوان " هزيمة الدكتاتوريين " ، عرض الاقتصادي التنموي الغاني الشهير جورج أيتي قائمة طويلة من "المستبدين المتلقين للمساعدة": بول بيا ، وإدريس ديبي ، و لانسانا كونتي ، وبول كاجامي ، و يويري موسيفيني ، و هون سين ، و إسلام كريموف ، ونور سلطان. نزاربايف و إمام علي رحمن. وأشار إلى أن الصندوق صرف 75 مليار دولار لهؤلاء الطغاة التسعة وحدهم.

في عام 2014 ، أصدر الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين تقريرًا يزعم أن الحكومة الإثيوبية استخدمت جزءًا من قرض مصرفي قيمته ملياري دولار لإعادة توطين 37883 أسرة من السكان الأصليين في أنواك. كان هذا 60 ٪ من مقاطعة غامبيال بأكملها. قام الجنود "بضرب واغتصاب وقتل" أنواك الذين رفضوا مغادرة منازلهم. كانت الفظائع سيئة للغاية لدرجة أن جنوب السودان منح وضع اللاجئ للأنوكس الذين يتدفقون من إثيوبيا المجاورة. تقرير منظمة حقوق الانسان إن الأرض المسروقة تم "تأجيرها من قبل الحكومة للمستثمرين" وإن أموال البنك "استخدمت لدفع رواتب المسؤولين الحكوميين الذين ساعدوا في تنفيذ عمليات الإخلاء". وافق البنك على تمويل جديد لبرنامج "تحويل القرى" هذا حتى بعد ظهور مزاعم بوقوع انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان.

موبوتو سيسي سوكو وريتشارد نيكسون في البيت الأبيض عام *1973*

سيكون من الخطأ ترك موبوتو سيسي سوكو زائير خارج هذا المقال. حصل موبوتو على مليارات الدولارات من قروض الائتمان من البنك والصندوق خلال فترة حكمه الدموية التي استمرت 32 عامًا ، وحصل على 30 ٪ من المساعدات والمساعدات الواردة وترك شعبه يتضور جوعاً. لقد امتثل لـ 11 تعديلاً هيكليًا من صندوق النقد الدولي: خلال واحدة في عام 1984 ، تم فصل 46000 مدرس في المدارس العامة وانخفضت قيمة العملة الوطنية بنسبة 80٪. وصف موبوتو هذا التقشف بأنه "حبة مريرة ليس لدينا بديل سوى ابتلاعها" ، لكنه لم يبع أيًا من سياراته المرسيدس البالغ عددها 51 سيارة ، أو أي من قصره الـ11 في بلجيكا أو فرنسا ، أو حتى بوينج 747 أو القلعة الإسبانية في القرن السادس عشر.

انخفض دخل الفرد في كل سنة من سنوات حكمه في المتوسط بنسبة 2.2٪ ، تاركًا أكثر من 80٪ من السكان في فقر مدقع. كان الأطفال يموتون بشكل روتيني قبل سن الخامسة ، وكانت متلازمة تورم البطن منتشرة. تشير التقديرات إلى أن موبوتو سرق شخصيًا 5 مليارات دولار ، ساهم بتهريب 12 مليار دولار أخرى من رأس المال ، والتي كانت تكفي معًا لإزالة ديون البلاد البالغة 14 مليار دولار في وقت الإطاحة به. لقد نهب وأرهب شعبه ، ولم يكن ليتمكن من فعل ذلك لولا البنك والصندوق الذي استمر في إنقاذه رغم أنه كان واضحًا أنه لن يسدد ديونه أبدًا.

بعد كل ما قيل ، قد يكون فرديناند ماركوس هو الشخصية الأشهر الحقيقية التي تظهر تعاطف البنك والصندوق الديكتاتوريين. في عام 1966 ، عندما تولى ماركوس السلطة ، كانت الفلبين ثاني أكثر الدول ازدهارًا في آسيا ، وبلغ الدين الخارجي للبلاد حوالي 500 مليون دولار. بحلول الوقت الذي تمت فيه إزالة ماركوس في عام 1986 ، بلغ الدين 28.1 مليار دولار.

كما كتب غراهام هانكوك في كتابه "اسياد الفقر" ، فقد تم التعاقد على معظم هذه القروض لدفع تكاليف مخططات التنمية الباهظة التي ، على الرغم من أنها لا صلة لها بالفقراء ، إلا أنها قوّضت الأنا الهائلة لرئيس الدولة ... عامان شاقان تم إجراء تحقيق يتجاوز الخلاف الجاد بأنه قام شخصياً بمصادرة ممتلكاته وإرساله من الفلبين, من أكثر من 10 مليارات دولار. وقد اختفى الكثير من هذه الأموال - التي كان ينبغي بالطبع أن تكون تحت تصرف دولة الفلبين وشعبها - إلى الأبد في الحسابات المصرفية السويسرية . "

كتب هانكوك أن "100 مليون دولار تم دفعها مقابل المجموعة الفنية لإيميلدا ماركوس ... كانت أذواقها انتقائية وتضمنت ستة أساتذة قديمين تم شراؤها من معرض كنودلر في نيويورك مقابل 5 ملايين دولار أمريكي ، لوحة قماشية لفرانسيس بيكون قدمها معرض مارلبورو في لندن وميشيل أنجلو ومادونا والطفل اشترتا من ماريو بيليني في فلورنسا مقابل 3.5 مليون دولار ".

يقول: "خلال العقد الأخير من نظام ماركوس ، بينما كانت الخزائن الفنية القيمة معلقة على جدران الـ بنتهاوس في مانهاتن وباريس ، كان لدى الفلبين معايير غذائية أقل من أي دولة أخرى في آسيا باستثناء كمبوديا التي مزقتها الحرب . "

لاحتواء الاضطرابات الشعبية ، كتب هانكوك أن ماركوس حظر الإضرابات و "تم حظر تنظيم النقابات في جميع الصناعات الرئيسية وفي الزراعة. وسُجن آلاف الفلبينيين لمعارضتهم الديكتاتورية وتعرض الكثير منهم للتعذيب والقتل. وفي الوقت نفسه ، ظلت البلاد على رأس قائمة المتلقين للمساعدات الإنمائية من الولايات المتحدة والبنك الدولي ".

بعد أن طرد الشعب الفلبيني ماركوس ، كان لا يزال يتعين عليهم دفع مبلغ سنوي يتراوح بين 40٪ و 50٪ من القيمة الإجمالية لصادراتهم "فقط لتغطية الفائدة على الديون الخارجية التي تكبدها ماركوس".

قد يعتقد المرء أنه بعد الإطاحة بماركوس ، لن يضطر الشعب الفلبيني إلى الدين الذي تكبده نيابة عنهم دون استشارتهم. لكن هذه ليست الطريقة التي عملت بها في الممارسة. من الناحية النظرية ، يُطلق على هذا المفهوم اسم "الديون البغيضة" وقد اخترعته الولايات المتحدة في عام 1898 عندما تنصلت من ديون كوبا بعد طرد القوات الإسبانية من الجزيرة.

قرر القادة الأمريكيون أن الديون "المتكبدة لإخضاع شعب أو لاستعماره" ليست مشروعة. لكن البنك والصندوق لم يتبعوا هذه السابقة مطلقًا خلال 75 عامًا من العمليات. ومن المفارقات أن صندوق النقد الدولي لديه مقال على موقعه الإلكتروني يقترح

أن سوموزا ، وماركوس ، ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ، و "Baby Doc" في هايتي ، وساني أباتشا من نيجيريا ، اقترضوا المليارات بشكل غير شرعي ، وأنه يجب شطب الديون لضحاياهم ، لكن هذا لا يزال اقتراح غير متبع.

من الناحية الفنية والأخلاقية ، يجب اعتبار نسبة كبيرة من ديون العالم الثالث "كريهة" ولا يجب أن يدين بها السكان بعد الآن في حالة إجبار ديكتاتورهم على الانسحاب. بعد كل شيء ، في معظم الحالات ، لم ينتخب المواطنون الذين يسددون القروض زعيمهم ولم يختاروا اقتراض القروض التي أخذوها مقابل مستقبلهم.

في يوليو 1987 ، ألقى الزعيم الثوري توماس سانكارا **خطابًا** أمام منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) في إثيوبيا ، حيث رفض سداد الديون الاستعمارية لبوركينا فاسو ، وشجع الدول الأفريقية الأخرى على الانضمام إليه.

قال: "لا يمكننا السداد ، لأننا لسنا مسؤولين عن هذا الدين".

قاطع سانكارا صندوق النقد الدولي الشهير ورفض التعديل الهيكلي. بعد ثلاثة أشهر من خطابه في منظمة الوحدة الأفريقية ، **اغتيل** على يد بليز كومباوري ، الذي كان سوف يؤسس نظامه العسكري الخاص لمدة 27 عامًا والذي سيحصل على **أربعة** قروض للتعديل الهيكلي من صندوق النقد الدولي ويقترض **عشرات المرات** من البنك الدولي لمختلف مشاريع البنية التحتية والزراعة. منذ وفاة سنكارا ، كان عدد قليل من رؤساء الدول على استعداد لاتخاذ موقف للتخلي عن ديونهم.

الدكتاتور البوركيني بليز كومباوري والمدير العام لصندوق النقد الدولي دومينيك شتراوس كان. استولى كومباوري على السلطة بعد اغتيال توماس سانكارا (الذي حاول رفض الديون الغربية) واستمر في اقتراض المليارات من البنك والصندوق.

كان العراق استثناء واحدًا كبيرًا: بعد الغزو الأمريكي والإطاحة بصدام حسين عام 2003 ، تمكنت السلطات الأمريكية من الحصول على بعض الديون التي تكبدها صدام على أنها "كريهة" وتم إعفاؤها . لكن هذه كانت حالة فريدة من نوعها: فبالنسبة لمليارات الأشخاص الذين عانوا تحت حكم المستعمرين أو الديكتاتوريين ، والذين أُجبروا منذ ذلك الحين على سداد ديونهم بالإضافة إلى الفوائد ، لم يحصلوا على هذه المعاملة الخاصة.

في السنوات الأخيرة ، عمل صندوق النقد الدولي كقوة مضادة للثورة ضد الحركات الديمقراطية. في التسعينيات ، تعرض الصندوق لانتقادات واسعة من اليسار واليمين لمساعدته على زعزعة استقرار الاتحاد السوفيتي السابق حيث انزلق إلى الفوضى الاقتصادية وتحول إلى ديكتاتورية فلاديمير بوتين. في عام 2011 ، مع اندلاع احتجاجات الربيع العربي في جميع أنحاء الشرق الأوسط ، تم تشكيل شراكة دوفيل مع الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية واجتمعت في باريس.

من خلال هذه الآلية ، قاد البنك والصندوق عروض قروض ضخمة لليمن وتونس ومصر والمغرب والأردن - "البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية" - مقابل تعديل هيكلي. ونتيجة لذلك ، ارتفع الدين الخارجي لتونس بشكل كبير ، مما أدى إلى الحصول على قرضين جديدين من صندوق النقد الدولي ، وهي المرة الأولى التي تقترض فيها البلاد من الصندوق منذ عام 1988. أدت إجراءات التقشف المقترنة بهذه القروض إلى خفض قيمة الدينار التونسي ، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار. اندلعت الاحتجاجات الوطنية مع استمرار الحكومة في اتباع قواعد قواعد اللعبة المتعلقة بتجميد الأجور والضرائب الجديدة و "التقاعد المبكر" في القطاع العام.

لخصت المتظاهرة وردة أتيغ البالغة من العمر 29 عامًا الوضع قائلة: "طالما تواصل تونس هذه الصفقات مع صندوق النقد الدولي ، فسوف نواصل كفاحنا". نعتقد أن صندوق النقد الدولي ومصالح الناس متناقضة. إن الهروب من الخضوع لصندوق النقد الدولي ، الذي أركع تونس وخنق الاقتصاد ، هو شرط أساسي لإحداث أي تغيير حقيقي ".

الفصل السابع: خلق التبعية الزراعية

"فكرة أن البلدان النامية يجب أن تطعم نفسها هي مفارقة تاريخية من حقبة ماضية. يمكنهم ضمان أمنهم الغذائي بشكل أفضل من خلال الاعتماد على المنتجات الزراعية الأمريكية ، والتي تتوفر في معظم الحالات بتكلفة أقل."

- وزير الزراعة الأمريكي الأسبق جون بلوك

كنتيجة لسياسة البنك والصندوق ، في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وجنوب وشرق آسيا ، فإن البلدان التي كانت تزرع طعامها في السابق تستورده الآن من البلدان الغنية. إن زراعة طعام المرء أمرًا مهمًا ، في وقت لاحق ، لأنه في النظام المالي بعد عام 1944 ، لا يتم تسعير السلع بالعملة الورقية المحلية: يتم تسعيرها بالدولار.

ضع في اعتبارك سعر القمح ، الذي تراوح بين 200 دولار و 300 دولار بين عامي 1996 و 2006. وقد ارتفع منذ ذلك الحين ، وبلغ ذروته عند حوالي 1100 دولار في عام 2021. إذا قام بلدك بزراعة القمح الخاص به ، فقد يتغلب على العاصفة. إذا كان على بلدك استيراد القمح ، فإن سكانك يتعرضون لخطر المجاعة. هذا هو أحد الأسباب التي تجعل دولًا مثل باكستان وسريلانكا ومصر وغانا وبنغلاديش تتجه جميعًا حاليًا إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض طارئة .

تاريخيًا ، حيث قدم البنك قروضًا ، كانت في الغالب للزراعة "الحديثة" واسعة النطاق أحادية المحاصيل و لاستخراج الموارد: وليس لتطوير الصناعة المحلية أو التصنيع أو الزراعة الاستهلاكية. تم تشجيع المقترضين على التركيز على صادرات المواد الخام (النفط والمعادن والقهوة والكاكاو وزيت النخيل والشاي والمطاط والقطن ، وما إلى ذلك) ، ثم تم دفعهم لاستيراد السلع التامة الصنع والمواد الغذائية ومكونات الزراعة الحديثة مثل الأسمدة والمبيدات. والجرارات وآلات الري. والنتيجة هي أن مجتمعات مثل المغرب ينتهي بها الأمر باستيراد القمح وزيت فول الصويا بدلاً من الازدهار على الكسكس المحلي وزيت الزيتون ، "الثابتة" لتصبح معتمدة. كانت الأرباح تستخدم عادة ليس لفائدة المزارعين ، ولكن لخدمة الديون الخارجية وشراء الأسلحة واستيراد السلع الكمالية وملء الحسابات المصرفية السويسرية وقمع المعارضة.

لنأخذ على سبيل المثال بعض أفقر دول العالم. اعتبارًا من عام 2020 ، بعد 50 عامًا من سياسة البنك والصندوق ، بلغت صادرات النيجر 75٪ من اليورانيوم ؛مالي 72٪ ذهب ؛ زامبيا 70٪ من النحاس ؛بوروندي 69٪ قهوة ؛ التبغ في ملاوي بنسبة 55٪ ؛ توغو 50٪القطن. وهكذا . في بعض الأحيان في العقود الماضية ، كانت هذه الصادرات المنفردة تدعم فعليًا جميع عائدات هذه البلدان بالعملة الصعبة. هذه ليست حالة طبيعية للأمور. لا يتم تعدين هذه العناصر أو إنتاجها للاستهلاك المحلي ، ولكن للمحطات النووية الفرنسية ، والإلكترونيات الصينية ، ومحلات السوبر ماركت الألمانية ، وصانعي السجائر البريطانية ، وشركات الملابس الأمريكية. بعبارة أخرى ، تم تصميم طاقة القوى العاملة في هذه الدول لتغذية الحضارات الأخرى وتزويدها بالطاقة ، بدلاً من تغذية وتطوير حضارتهم.

كتبت الباحثة أليسيا كورين عن التأثير الزراعي النموذجي لسياسة البنك في كوستاريكا ، حيث دعا التعديل الهيكلي للبلاد إلى كسب المزيد من العملة الصعبة لسداد الديون الخارجية ؛ إجبار المزارعين الذين يزرعون تقليديًا الفاصوليا والأرز والذرة

للاستهلاك المحلي على زراعة الصادرات الزراعية غير التقليدية مثل نباتات الزينة والزهور والبطيخ والفراولة والفلفل الأحمر ... كانت الصناعات التي تصدر منتجاتها مؤهلة للحصول على إعفاءات جمركية وضريبية غير متوفرة للمنتجين المحليين ".

كتب كورين: "في غضون ذلك ، أزالت اتفاقيات التعديل الهيكلي الدعم للإنتاج المحلي ... بينما ضغط الشمال على دول الجنوب لإلغاء الإعانات و" الحواجز أمام التجارة "، ضخت الحكومات الشمالية مليارات الدولارات في قطاعاتها الزراعية الخاصة ، مما جعل من المستحيل على مزارعو الحبوب في الجنوب للتنافس مع الصناعة الزراعية المدعومة بشكل كبير في الشمال ".

قامت كورين باستقراء تحليلها الخاص بكوستاريكا لتوضيح نقطة أوسع : "تحول اتفاقيات التعديل الهيكلي دعم الإنفاق العام من الإمدادات الأساسية ، التي تستهلكها الطبقات الفقيرة والمتوسطة بشكل أساسي ، إلى محاصيل التصدير الفاخرة التي يتم إنتاجها للأجانب الأثرياء." لم يُنظر إلى دول العالم الثالث على أنها سياسات للجسد بل شركات تحتاج إلى زيادة الإيرادات وخفض النفقات.

إن شهادة مسؤول جامايكي سابق تقول بشكل خاص: "لقد أخبرنا فريق البنك الدولي أن المزارعين بالكاد يستطيعون تحمل الائتمان ، وأن المعدلات المرتفعة ستخرجهم من العمل. أخبرنا البنك رداً على ذلك أن هذا يعني أن "السوق يخبرك أن الزراعة ليست الطريق الذي يجب أن نسلكه في جامايكا" - إنهم يقولون إننا يجب أن نتخلى عن الزراعة تمامًا ".

قال المسؤول: "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، لا داعي للقلق بشأن توقف المزارعين والشركات المحلية عن العمل ، أو أجور المجاعة أو الاضطرابات الاجتماعية التي ستنجم عن ذلك. إنهم يفترضون ببساطة أن مهمتنا هي الحفاظ على قوات الامن القومي لدينا قوية بما يكفي لقمع أي انتفاضة ".

الحكومات النامية عالقة: في مواجهة ديون لا يمكن التغلب عليها ، فإن العامل الوحيد الذي تتحكم فيه حقًا فيما يتعلق بزيادة الإيرادات هو انكماش الأجور. إذا فعلوا ذلك ، يجب عليهم تقديم الدعم الغذائي الأساسي ، وإلا سيتم الإطاحة بهم. وهكذا ينمو الدين.

حتى عندما تحاول البلدان النامية إنتاج غذائها ، فإنها تتعرض لمزاحمة سوق التجارة العالمية المخطط لها مركزياً. على سبيل المثال ، قد يعتقد المرء أن العمالة الرخيصة في مكان مثل غرب إفريقيا ستجعلها مُصدِّرة للفول السوداني أفضل من الولايات المتحدة. ولكن بما أن بلدان الشمال تدفع ما يقدر بمليار دولار لدعم صناعاتها الزراعية كل يوم ، فإن بلدان الجنوب غالبًا ما تكافح من أجل أن تكون قادرة على المنافسة. والأسوأ من ذلك ، غالبًا ما يتم توجيه 50 أو 60 دولة للتركيز على نفس المحاصيل ، مما يؤدي إلى مزاحمة بعضها البعض في السوق العالمية. المطاط وزيت النخيل والقهوة والشاي والقطن هي المفضلة لدى البنوك ، حيث لا تستطيع الجماهير الفقيرة أكلها.

صحيح أن الثورة الخضراء أوجدت المزيد من الغذاء لكوكب الأرض ، خاصة في الصين وشرق آسيا. ولكن على الرغم من التقدم في التكنولوجيا الزراعية ، فإن الكثير من هذه الغلات الجديدة تذهب إلى الصادرات ، ولا تزال مساحات شاسعة من العالم تعاني من سوء التغذية المزمن وتعتمد عليها. حتى يومنا هذا ، على سبيل المثال ، تستورد الدول الأفريقية حوالي 85 ٪ من طعامها. إنهم يدفعون أكثر من 40 مليار دولار سنويًا - وهو رقم يقدر أن يصل إلى 110 مليار دولار سنويًا بحلول عام

2025 - ليشتروا من أجزاء أخرى من العالم ما يمكنهم نموه بأنفسهم. ساعدت سياسة البنوك والصناديق في تحويل قارة غنية بالثروات الزراعية الهائلة إلى قارة تعتمد على العالم الخارجي لإطعام شعبها.

بالتفكير في نتائج سياسة التبعية هذه ، يتحدى هانكوك الاعتقاد السائد بأن الناس في العالم الثالث "عاجزون بشكل أساسي".

يكتب: "ضحايا الأزمات والكوارث والكوارث التي لا اسم لها" يعانون من تصور أنهم "لا يمكنهم فعل أي شيء ما لم نتدخل نحن الأغنياء والأقوياء لإنقاذهم من أنفسهم". ولكن كما يتضح من حقيقة أن "مساعدتنا" جعلتهم أكثر اعتمادًا علينا ، فقد كشف هانكوك عن حق فكرة أن "فقط يمكننا إنقاذهم" على أنها "متعالية ومضللة بشكل عميق".

بعيدًا عن لعب دور السامري الصالح ، فإن الصندوق لا يتبع حتى التقاليد البشرية الخالدة ، التي أنشأها حمورابي منذ أكثر من 4000 عام في بابل القديمة ، للتسامح عن الاهتمام بعد الكوارث الطبيعية. في عام 1985 ، ضرب زلزال مدمر مدينة مكسيكو ، مما أسفر عن مقتل أكثر من 5000 شخص وتسبب في خسائر بقيمة 5 مليارات دولار. وصل موظفو الصندوق - الذين يزعمون أنهم منقذون ، ويساعدون في القضاء على الفقر وإنقاذ البلدان التي تمر بأزمات - بعد بضعة أيام ، مطالبين بسداد أجره.

الفصل الثامن: لا يمكنك أكل القطن

"التنمية تفضل المحاصيل التي لا يمكن أن تؤكل حتى يمكن تحصيل القروض."

- شيريل باير

تتطابق تجربة فريدة نابوريما الشخصية والعائلية ، المدافعة عن الديمقراطية في توغو ، بشكل مأساوي مع الصورة الكبيرة للبنك والصندوق الموضوعة حتى الآن.

بالطريقة التي تصفها ، بعد الطفرة النفطية في السبعينيات ، تم ضخ القروض في الدول النامية مثل توغو ، التي لم يفكر حكامها غير الخاضعين للمساءلة مرتين في كيفية سداد الديون. ذهب الكثير من الأموال إلى مشاريع البنية التحتية العملاقة التي لم تساعد غالبية الناس. تم اختلاس الكثير وإنفاقه على العقارات الفرعونية. وتقول إن معظم هذه البلدان كانت تحكمها دول أو أسر ذات حزب واحد. بمجرد أن بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع ، لم تعد هذه الحكومات قادرة على سداد ديونها: بدأ صندوق النقد الدولي في "تولي" زمام الأمور من خلال فرض تدابير تقشفية.

يقول نابوريما في مقابلة مع هذا المقال: "كانت هذه دولًا جديدة كانت هشة للغاية". لقد احتاجوا إلى الاستثمار بقوة في البنية التحتية الاجتماعية ، تمامًا كما سمح للدول الأوروبية أن تفعل بعد الحرب العالمية الثانية. لكن بدلاً من ذلك ، انتقلنا من الرعاية الصحية المجانية والتعليم يومًا ما ، إلى المواقف التالية حيث أصبح الحصول على الأدوية الأساسية أمرًا مكلفًا للغاية بالنسبة للشخص العادي ".

بغض النظر عما يعتقده المرء بشأن الطب والتعليم المدعومين من الدولة ، فإن القضاء عليه بين عشية وضحاها كان صدمة للبلدان الفقيرة. بالطبع ، لدى مسؤولي البنك والصندوق حلول الرعاية الصحية الخاصة بهم لزياراتهم ومدارسهم الخاصة لأطفالهم عندما يتعين عليهم العيش "في الميدان".

يقول نابوريما إنه بسبب التخفيضات الإجبارية في الإنفاق العام ، لا تزال المستشفيات الحكومية في توغو حتى يومنا هذا "في حالة انهيار تام". على عكس المستشفيات العامة التي تديرها الدولة والتي يمولها دافعو الضرائب في عواصم القوى الاستعمارية السابقة في لندن وباريس ، فإن الأمور سيئة للغاية في عاصمة توغو لومي لدرجة أنه حتى الماء يجب أن يوصف.

قال نابوريما: "كانت هناك أيضًا خصخصة متهورة لشركاتنا العامة". شرحت كيف كان والدها يعمل في وكالة الصلب في توغو. خلال عملية الخصخصة ، تم بيع الشركة إلى جهات أجنبية بأقل من نصف ما بنته الدولة من أجله.

قالت: "لقد كان في الأساس عملية بيع في المرآب".

يقول نابوريما إن نظام السوق الحر والإصلاحات الليبرالية يعملان بشكل جيد عندما يكون جميع المشاركين في ساحة لعب متساوية. لكن هذا ليس هو الحال في توجو ، التي تضطر إلى اللعب بقواعد مختلفة. بغض النظر عن حجم الانفتاح ، لا يمكنه تغيير السياسات الصارمة للولايات المتحدة وأوروبا ، اللتين تدعمان بقوة صناعاتهما وزراعتهما. يذكر نابوريما كيف أدى التدفق المدعوم للملابس المستعملة الرخيصة من أمريكا ، على سبيل المثال ، إلى تدمير صناعة النسيج المحلية في توغو.

قالت: "هذه الملابس من الغرب ، أخرجت رواد الأعمال من العمل وتناثرت على شواطئنا".

وقالت إن الجانب الأكثر فظاعة هو أن المزارعين - الذين كانوا يشكلون 60٪ من السكان في توغو في الثمانينيات - قد انقلبت سبل عيشهم رأساً على عقب. احتاجت الديكتاتورية إلى العملة الصعبة لتسديد ديونها ، ولم يكن بإمكانها فعل ذلك إلا ببيع الصادرات ، لذلك بدأوا حملة ضخمة لبيع المحاصيل النقدية. بمساعدة البنك الدولي ، استثمر النظام بكثافة في القطن ، لدرجة أنه يسيطر الآن على 50٪ من صادرات البلاد ، ويدمر الأمن الغذائي الوطني.

في السنوات التكوينية لبلدان مثل توغو ، كان البنك "أكبر مقرض منفرد للزراعة". كانت استراتيجيتها لمكافحة الفقر هي التحديث الزراعي : "تحويلات ضخمة لرأس المال ، في شكل أسمدة ومبيدات حشرية ومعدات تحريك التربة ومستشارين أجانب باهظي الثمن".

كان والد نابوريما هو الذي كشف لها كيف تم تحويل الأسمدة والجرارات المستوردة بعيدًا عن المزارعين الذين يزرعون الأغذية الاستهلاكية ، إلى المزارعين الذين يزرعون المحاصيل النقدية مثل القطن والبن والكاكاو والكاجو. إذا كان شخص ما يزرع الذرة أو الذرة الرفيعة والدخن - المواد الغذائية الأساسية للسكان - فلن يتمكنوا من الوصول إليه.

يذكرنا نابوريما بقوله "لا يمكنك أكل القطن".

بمرور الوقت ، أصبحت النخبة السياسية في بلدان مثل توغو وبنين (حيث كان الديكتاتور حرفياً قطب قطن) هي المشتري لجميع المحاصيل النقدية من جميع المزارع. يقول نابوريما إنهم سيحتكرون عمليات الشراء ، وسيشترون المحاصيل بأسعار منخفضة للغاية بحيث لا يكاد الفلاحون يكسبون أي أموال. هذا النظام بأكمله - المسمى "sotoco" في توغو - كان يعتمد على التمويل المقدم من البنك الدولي.

قالت إنه عندما يحتج المزارعون ، يتعرضون للضرب أو تُحرق مزارعهم وتتحول إلى أنقاض. كان بإمكانهم فقط زراعة طعام عادي وإطعام عائلاتهم ، كما فعلوا لأجيال. لكنهم الآن لا يستطيعون حتى شراء الأرض: فالنخبة السياسية تستحوذ على الأرض بمعدل فظيع ، غالبًا بوسائل غير قانونية ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

كمثال ، يشرح نابوريما كيف يمكن للنظام التوغولي أن يستولي على 2000 فدان من الأراضي: على عكس الديمقراطية الليبرالية (مثل تلك الموجودة في فرنسا ، التي بنت حضارتها على ظهور دول مثل توغو) ، فإن النظام القضائي مملوك من قبل الحكومة ، لذلك لا توجد وسيلة للرد. لذلك يضطر المزارعون ، الذين كانوا يتمتعون بالسيادة الذاتية ، الآن للعمل كعمال في أرض شخص آخر لتوفير القطن للبلدان الغنية البعيدة. يقول نابوريما إن المفارقة الأكثر مأساوية هي أن القطن يزرع بشكل كبير في شمال توغو ، في أفقر جزء من البلاد.

تقول: "لكن عندما تذهب إلى هناك ، ترى أنه لم يجعل أحداً ثرياً."

تتحمل النساء العبء الأكبر من التعديل الهيكلي. وكتبت داناهر أن كراهية النساء لهذه السياسة " واضحة تمامًا في إفريقيا ، حيث تشكل النساء المزارعات الرئيسيات ومزود الوقود والأخشاب والمياه". ومع ذلك ، يقول تقرير استعادي حديث ، "يفضل البنك الدولي أن يلومهم على إنجاب عدد كبير جدًا من الأطفال بدلاً من إعادة النظر في سياساته الخاصة".

كما كتب باير ، بالنسبة للعديد من فقراء العالم ، فهم فقراء "ليس لأنهم تخلفوا عن الركب أو تم تجاهلهم بسبب تقدم بلادهم ، ولكن لأنهم ضحايا التحديث. معظمهم كانوا مزدحمين من الأراضي الزراعية الجيدة ، أو حُرموا من الأرض تمامًا ، من قبل النخب الغنية والأعمال الزراعية المحلية أو الأجنبية. إن فقرهم لم "يستبعدهم" من عملية التنمية ؛ كانت عملية التنمية سبب فقرهم ".

يقول بايير: "ومع ذلك ، لا يزال البنك مصممًا على تغيير الممارسات الزراعية لصغار المزارعين. توضح بيانات سياسة البنك أن الهدف الحقيقي هو دمج أراضي الفلاحين في القطاع التجاري من خلال إنتاج "فائض قابل للتسويق" من المحاصيل النقدية ".

لاحظ باير كيف أنه في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ، كان العديد من المتآمرين الصغار لا يزالون يزرعون الجزء الأكبر من احتياجاتهم الغذائية ، ولم يكونوا "معتمدين على السوق في ما يقرب من مجمل قوتهم ، كما كان الحال بالنسبة للأشخاص" المعاصرين ". ومع ذلك ، كان هؤلاء الأشخاص هدفًا لسياسات البنك ، والتي حولتهم إلى فائض المنتجين ، و "غالبًا ما فرضوا هذا التحول بأساليب سلطوية".

في إفادة أمام الكونجرس الأمريكي في التسعينيات ، أشار جورج أيتي إلى أنه "إذا كانت إفريقيا قادرة على إطعام نفسها ، فيمكنها توفير ما يقرب من 15 مليار دولار أمريكي تهدرها على واردات الغذاء. ويمكن مقارنة هذا الرقم بمبلغ 17 مليار دولار التي تلقتها أفريقيا كمساعدات أجنبية من جميع المصادر في عام 1997. "

بعبارة أخرى ، إذا كانت إفريقيا تزرع طعامها ، فلن تحتاج إلى مساعدات خارجية. ولكن إذا حدث ذلك ، فلن تشتري الدول الفقيرة مليارات الدولارات من المواد الغذائية سنويًا من البلدان الغنية ، التي ستتقلص اقتصاداتها نتيجة لذلك. لذا فإن الغرب يقاوم بشدة أي تغيير.

الفصل التاسع: مجموعة التطوير

المعذرة ، أصدقائي ، يجب أن أركب طائرتي
سأسافر للانضمام إلى مجموعة التطوير
حقائبي معبأة ، وقد حصلت على كل طلقاتي
إلدي الشيكات السياحية وحبوب منع الحمل للهرب
مجموعة التنمية مشرقة ونبيلة
أفكارنا عميقة ورؤيتنا عالمية
على الرغم من أننا نتحرك مع أفضل الطبقات
أفكارنا دائما مع الجماهير
في فنادق شيراتون في دول متفرقة
نحن نلعن الشركات متعددة الجنسيات
يبدو من السهل الاحتجاج على الظلم
.في مثل هذه البؤر الساخنة للراحة الاجتماعية
نناقش سوء التغذية على شرائح اللحم
.وخطط لمحادثات الجوع أثناء استراحات القهوة
سواء فيضانات آسيوية أو جفاف أفريقي
.نحن نواجه كل مشكلة بفم مفتوح

قصيدة كتبها روس كوجينز عام 1976 وتضرب في قلب الطبيعة الأبوية وغير الخاضعة للمساءلة للبنك والصندوق. وهي "مجموعة التطوير"

يدفع البنك الدولي رواتب عالية معفاة من الضرائب ومزايا سخية للغاية. يتقاضى موظفو صندوق النقد الدولي رواتب أفضل ، وعادة ما يتم نقلهم في الدرجة الأولى أو درجة رجال الأعمال (حسب المسافة) ، وليس الدرجة الاقتصادية أبدًا. لقد مكثوا في فنادق خمس نجوم ، وكان لديهم ميزة الحصول على ترقيات مجانية بسرعة الكونكورد الأسرع من الصوت. إن رواتبهم ، على عكس الأجور التي يتقاضاها الأشخاص الذين يعيشون في ظل التعديل الهيكلي ، لم يتم تحديد سقف لها ودائمًا ما كانت ترتفع بشكل أسرع من معدل التضخم.

حتى منتصف التسعينيات ، لم يُسمح لعمال النظافة الذين ينظفون مقر البنك الدولي في واشنطن - ومعظمهم من المهاجرين الذين فروا من البلدان التي "عدلها" البنك والصندوق - بالانضمام إلى نقابات . في المقابل ، كان راتب كريستين لاغارد المعفي من الضرائب كرئيسة لصندوق النقد الدولي 467.940 دولارًا ، بالإضافة إلى 83.760 دولارًا إضافيًا بدلًا. بالطبع ، خلال فترة عملها من عام 2011 إلى عام 2019 ، أشرفت على مجموعة متنوعة من التعديلات الهيكلية في البلدان الفقيرة ، حيث تم دائمًا تقريبًا زيادة الضرائب على الفئات الأكثر ضعفًا.

يلاحظ غراهام هانكوك أن مدفوعات الفائض في البنك الدولي في الثمانينيات "بلغ متوسطها ربع مليون دولار للفرد". عندما فقد 700 مدير تنفيذي وظائفهم في عام 1987 ، فإن الأموال التي أنفقت على مظلاتهم الذهبية - 175 مليون دولار - كانت كافية ، كما يشير ، "لدفع تكاليف التعليم الابتدائي الكامل لـ 63000 طفل من أسر فقيرة في أمريكا اللاتينية أو أفريقيا."

وفقًا لرئيس البنك الدولي السابق جيمس ولفنسون ، في الفترة من 1995 إلى 2005 كان هناك أكثر من 63000 مشروع للبنك في البلدان النامية: استوعبت تكاليف "دراسات الجدوى" والسفر والإقامة للخبراء من البلدان الصناعية وحدها ما يصل إلى 25٪ من الإجمالي. يساعد.

بعد خمسين عامًا من إنشاء البنك والصندوق ، " لا يزال يتم إنفاق 90٪ من 12 مليار دولار سنويًا في المساعدة الفنية على الخبرات الأجنبية". في ذلك العام ، في عام 1994 ، أشار جورج أيتي إلى أن 80.000 مستشارًا للبنك عملوا في إفريقيا وحدها ، لكن " أقل من 0.01٪ " كانوا أفارقة.

كتب هانكوك أن "البنك ، الذي يخصص أموالاً أكثر في المزيد من المخططات في عدد أكبر من البلدان النامية أكثر من أي مؤسسة أخرى ، يدعي أنه" يسعى إلى تلبية احتياجات أفقر الناس ". ولكن في أي مرحلة من مراحل ما تشير إليه باسم "دورة المشروع" ، يستغرق الأمر وقتًا طويلاً لسؤال الفقراء أنفسهم عن كيفية إدراكهم لاحتياجاتهم ... يُستبعد الفقراء تمامًا من عملية صنع القرار - كما لو أنهم لا غير موجودين.

تتم صياغة سياسة البنك والصندوق في اجتماعات في فنادق فخمة بين أشخاص لن يضطروا أبدًا إلى العيش يومًا في فقر في حياتهم. كما يجادل جوزيف ستيجليتز في نقده الخاص للبنك والصندوق ، "صُممت الحرب الحديثة ذات التقنية العالية لإزالة الاتصال الجسدي: إن إسقاط القنابل من ارتفاع 50000 قدم يضمن عدم" الشعور "بما يشعر به المرء. الإدارة الاقتصادية الحديثة متشابهة: من الفندق الفاخر للفرد ، يمكن للمرء أن يفرض بقسوة سياسات قد يفكر فيها المرء مرتين إذا كان يعرف الأشخاص الذين تدمر حياتهم ".

اللافت للنظر أن قادة البنوك والصناديق هم في بعض الأحيان نفس الأشخاص الذين يلقون بالقنابل. على سبيل المثال ، كان روبرت ماكنمارا - على الأرجح الشخص الأكثر تحوّلًا في تاريخ البنك ، والمشهور بتوسيع نطاق إقراضه بشكل كبير وإغراق البلدان الفقيرة في ديون لا مفر منها - كان أولًا الرئيس التنفيذي لشركة فورد ، قبل أن يصبح وزيراً للدفاع في الولايات المتحدة ، حيث أرسل 500000 جندي أمريكي للقتال في فيتنام . بعد مغادرته البنك ، انتقل مباشرة إلى مجلس إدارة Royal Dutch Shell. كان بول وولفويتز رئيس البنك الدولي الأحدث ، وهو أحد المهندسين الرئيسيين لحرب العراق .

تتخذ مجموعة التطوير قراراتها بعيدًا عن السكان الذين ينتهي بهم الأمر بالشعور بالتأثير ، ويخفون التفاصيل وراء جبال من الأعمال الورقية والتقارير والمصطلحات الملطفة. مثل المكتب الاستعماري البريطاني القديم ، تخفي المجموعة نفسها "مثل الحبار ، في سحابة من الحبر".

التاريخ الغزير والمرهق الذي كتبته المجموعة هو سير القديسين: يتم رش التجربة الإنسانية. وخير مثال على ذلك دراسة بعنوان "تسوية ميزان المدفوعات ، 1945 إلى 1986: تجربة صندوق النقد الدولي". كانت تجربة هذا المؤلف مملة لقراءة الكتاب بأكمله. يتم تجاهل فوائد الاستعمار بالكامل. يتم استبعاد القصص الشخصية والتجارب الإنسانية للأشخاص الذين عانوا

بموجب سياسة البنك والصندوق. يتم دفن المشقة تحت مخططات وإحصاءات لا حصر لها. تقرأ هذه الدراسات ، التي تهيمن على الخطاب ، كما لو كانت أولويتها الرئيسية هي تجنب الإساءة إلى موظفي البنك أو الصندوق. بالتأكيد ، تشير النغمة إلى أنه ربما حدثت أخطاء هنا أو هناك ، لكن نوايا البنك والصندوق جيدة. إنهم هنا للمساعدة.

في أحد الأمثلة من الدراسة المذكورة أعلاه ، تم وصف التعديل الهيكلي في الأرجنتين في عامي 1959 و 1960 على هذا النحو : ميزانية تجارية وميزانية مدفوعات ملائم ، وزيادة في احتياطيات النقد الأجنبي ، وانخفاض حاد في معدل الزيادات في تكلفة المعيشة ، واستقرار سعر الصرف ، وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي ".

بعبارات المواطن العادي: بالتأكيد ، كان هناك إفقار هائل لجميع السكان ، ولكن مهلا ، لقد حصلنا على ميزانية أفضل ، ومزيد من المدخرات للنظام ، والمزيد من الصفقات مع الشركات متعددة الجنسيات.

تستمر العبارات اللطيفة في الظهور. توصف البلدان الفقيرة باستمرار بأنها "حالات اختبار". تم تصميم المعجم والمصطلحات واللغة في اقتصاديات التنمية لإخفاء ما يحدث بالفعل ، وإخفاء الواقع القاسي بالمصطلحات والعملية والنظرية ، وتتجنب ذكر الآلية الأساسية وهي: الدول الغنية تسحب الموارد من البلدان الفقيرة وتتمتع بمعايير مزدوجة إثراء شعوبهم مع إفقار الناس في أماكن أخرى.

إن تأليه علاقة البنك والصندوق بالعالم النامي هو اجتماعهم السنوي في واشنطن العاصمة: مهرجان كبير حول الفقر في أغنى دولة على وجه الأرض.

كتب هانكوك: "فوق أكوام جبلية من الأطعمة المحضرة بشكل جميل ، يتم إنجاز عدد كبير من الأعمال ؛ في هذه الأثناء ، تمتزج العروض المذهلة للهيمنة والتباهي بسلاسة مع الخطاب الفارغ الذي لا معنى له حول مأزق الفقراء ".

فقد كتب قائلاً: "يبدو أن الحضور البالغ عددهم 10000 رجل وامرأة من غير المرجح بشكل غير عادي تحقيق أهدافهم النبيلة ؛ عند عدم التثاؤب أو النوم في الجلسات العامة ، ستجدهم يستمتعون بسلسلة من حفلات الكوكتيل ، ووجبات الغداء ، وشاي بعد الظهر ، والعشاء ، والوجبات الخفيفة في منتصف الليل الفخمة بما يكفي لتذوق أشهى المأكولات الخضراء. قدرت التكلفة الإجمالية للفعاليات الاجتماعية البالغ عددها 700 التي تم تخصيصها للمندوبين خلال أسبوع واحد [في عام 1989] بمبلغ 10 ملايين دولار - وهو مبلغ من المال كان من الممكن ، ربما ، "تلبية احتياجات الفقراء" بشكل أفضل لو تم إنفاقه في بطريقة أخرى. "

كان هذا قبل 33 عامًا: لا يسع المرء إلا أن يتخيل تكلفة هذه الحفلات بدولارات اليوم.

في كتابه " معيار العملات الورقية" ، يسمي سيف الدين عمووص اسمًا مختلفًا لمجموعة التطوير: صناعة البؤس. ووصفه يستحق الاقتباس بإسهاب:

عندما يفشل تخطيط البنك الدولي لا محالة ولا يمكن سداد الديون ، يأتي صندوق النقد الدولي لزعزعة البلدان المنهكة ، ونهب مواردها ، والسيطرة على المؤسسات السياسية. إنها علاقة تكافلية بين المنظمتين الطفيليتين التي تولد الكثير من العمل والدخل والسفر لعمال صناعة البؤس - على حساب البلدان الفقيرة التي يتعين عليها دفع كل ذلك في شكل قروض ".

كتب عاموس: "كلما قرأ المرء عن ذلك أكثر ، كلما أدرك المرء مدى كارثة منح هذه الفئة من البيروقراطيين الأقوياء غير الخاضعين للمساءلة خطًا لا نهاية له من الائتمان الورقي وإطلاق العنان لهم على فقراء العالم. يسمح هذا الترتيب للأجانب غير المنتخبين الذين ليس لديهم أي شيء على المحك بالتحكم والتخطيط المركزي لاقتصادات دول بأكملها.... تتم إزالة السكان الأصليين من أراضيهم ، وإغلاق الشركات الخاصة لحماية حقوق الاحتكار ، ورفع الضرائب ، ومصادرة الممتلكات ... يتم تقديم صفقات معفاة من الضرائب إلى الشركات الدولية تحت رعاية المؤسسات المالية الدولية ، بينما يدفع المنتجون المحليون دائمًا- ضرائب أعلى ويعانون من التضخم لاستيعاب السلس المالي لحكوماتهم ".

ويتابع قائلاً: "كجزء من اتفاقيات تخفيف الديون الموقعة مع صناعة البؤس ، طُلب من الحكومات بيع بعض أصولها الأكثر قيمة. وشمل ذلك الشركات الحكومية ، وكذلك الموارد الوطنية ومساحات كاملة من الأرض. وعادة ما يقوم صندوق النقد الدولي بالمزاد العلني لهذه الشركات متعددة الجنسيات ويتفاوض مع الحكومات لإعفائها من الضرائب والقوانين المحلية. بعد عقود من إشباع العالم بالائتمان السهل ، أمضت المؤسسات المالية الدولية الثمانينيات في العمل كرجال ريبو. لقد مروا بحطام دول العالم الثالث التي دمرتها سياساتهم وباعوا كل ما هو ذو قيمة للشركات متعددة الجنسيات ، مما منحهم الحماية من القانون في أكوام الخردة التي يعملون فيها.

ويخلص عاموس إلى أنه "من خلال ضمان بقاء العالم بأسره على معيار الدولار الأمريكي ، يضمن صندوق النقد الدولي أن الولايات المتحدة يمكنها الاستمرار في إدارة سياستها النقدية التضخمية وتصدير تضخمها على الصعيد العالمي. فقط عندما يفهم المرء السرقة الكبرى في قلب النظام النقدي العالمي ، يمكن للمرء أن يفهم محنة البلدان النامية ".

الفصل العاشر: الأفيال البيضاء

"ما تحتاجه أفريقيا هو أن تنمو وتخرج من الديون."

- جورج أيتي

بحلول منتصف السبعينيات ، كان من الواضح لصناع السياسة الغربيين ، وخاصة لرئيس البنك روبرت ماكنمارا ، أن الطريقة الوحيدة التي ستتمكن الدول الفقيرة من سداد ديونها هي زيادة الديون.

لطالما كان صندوق النقد الدولي يقرن إقراضه بالتعديلات الهيكلية ، ولكن في العقود القليلة الأولى ، كان البنك يمنح قروضًا خاصة بمشروع معين أو قروضًا خاصة بقطاع محدد دون شروط إضافية. وتغير هذا خلال فترة ماكنمارا ، حيث أصبحت قروض التكيف الهيكلي الأقل تخصصًا شائعة ثم أصبحت مهيمنة في البنك خلال الثمانينيات.

كان السبب بسيطًا بما فيه الكفاية: كان لدى عمال البنك أموال أكثر بكثير لإقراضها ، وكان من الأسهل التخلي عن مبالغ كبيرة إذا لم تكن الأموال مرتبطة بمشاريع محددة. كما يلاحظ بايير ، يمكن صرف "ضعف عدد الدولارات لكل أسبوع عمل للموظفين" من خلال قروض التعديل الهيكلي.

يقول هانكوك إن المقترضين لا يمكن أن يكونوا أكثر سعادة: "وزراء المالية الفاسدون و الرؤساء الديكتاتوريون من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وهم يتعثرون باحذيتهم باهظة الثمن غير المناسبة للتعديل الهيكلي, بالنسبة لمثل هؤلاء الأشخاص ربما لم يكن الحصول على الأموال أسهل من أي وقت مضى: مع عدم وجود مشاريع معقدة لإدارتها وعدم وجود حسابات فوضوية للاحتفاظ بها ، فإن الفاسد والقاسي والقبيح ضحك حرفياً على طول الطريق إلى البنك. بالنسبة لهم كان التعديل الهيكلي بمثابة حلم تحقق. لم يُطلب منهم تقديم أي تضحيات شخصيًا. كل ما كان عليهم فعله - مذهل ولكنه حقيقي - هو إفساد الفقراء ".

بخلاف قروض التكيف الهيكلي "للاستخدام العام" ، كانت الطريقة الأخرى لإنفاق مبالغ كبيرة من المال هي تمويل المشاريع الفردية الضخمة. ستُعرف هذه باسم "الأفيال البيضاء" ، ولا تزال جثثها تنتشر في الصحاري والجبال والغابات في الدول النامية, كانت هذه العملاقة سيئة السمعة لتدميرها البشري والبيئي.

وخير مثال على ذلك هو سدود إنجا التي تبلغ تكلفتها مليار دولار ، والتي بُنيت في زائير في عام 1972 ، والتي قام مهندسوها المموّلون من البنك بالكهرباء لاستغلال مقاطعة كاتانغا الغنية بالمعادن ، دون تركيب أي محولات على طول الطريق لمساعدة الأعداد الكبيرة من القرويين الذين كانوا لا تزال تستخدم مصابيح الزيت. أو خط أنابيب تشاد والكاميرون في التسعينيات : تم بناء هذا المشروع الممول من البنك بقيمة 3.7 مليار دولار بالكامل لسحب الموارد من الأرض لإثراء ديكتاتورية ديبي والمتعاونين معها الأجانب ، دون أي فوائد للشعب. بين عامي 1979 و 1983 ، أدت مشروعات الطاقة الكهرومائية التي يمولها البنك إلى "إعادة التوطين غير الطوعي لما لا يقل عن 400.000 إلى 450.000 شخص في أربع قارات".

تفاصيل هانكوك العديد من هذه الأفيال البيضاء في "اسياد الجوع". ومن الأمثلة على ذلك مجمع Singrauli Power and Coal Mining في ولاية أوتار براديش الهندية ، والذي تلقى ما يقرب من مليار دولار من التمويل المصرفي.

حقول الفحم Singrauli

يكتب هانكوك: "هنا ، بسبب" التنمية "، تعرض 300000 من سكان الريف الفقراء لعمليات نقل قسرية متكررة مع افتتاح مناجم ومحطات طاقة جديدة ... تم تدمير الأرض تمامًا وتشبه المشاهد من الدوائر السفلية لجحيم دانتي. تسببت الكميات الهائلة من الغبار وتلوث الهواء والماء من كل نوع يمكن تصوره في حدوث مشكلات صحية عامة هائلة. كان مرض السل متفشياً ، ودمرت إمدادات مياه الشرب ، وأصابت الملاريا المقاومة للكلوروكين المنطقة. بمجرد أن تم استبدال القرى والنجوع المزدهرة بأكواخ وأكواخ لا توصف على أطراف مشاريع البنية التحتية الضخمة ... كان بعض الناس يعيشون داخل المناجم المفتوحة. فوق 70 ،

في غواتيمالا ، يصف هانكوك السد الكهرمائي العملاق المسمى Chixoy شيكسوي ، الذي تم بناؤه بدعم من البنك الدولي في مرتفعات المايا.

كتب: "كانت الميزانية في الأصل 340 مليون دولار" ، كما كتب ، "ارتفعت تكاليف البناء إلى مليار دولار بحلول الوقت الذي تم فيه افتتاح السد في عام 1985 ... تم إقراض المال للحكومة الغواتيمالية من قبل تحالف مقرضين [بقيادة] البنك

الدولي ... بشكل عام اعترف المحللون السياسيون بالحكومة العسكرية روميرو لوكاس أريكا ، التي كانت في السلطة خلال الجزء الأكبر من مرحلة البناء والتي وقعت العقد مع البنك الدولي ، على أنها الإدارة الأكثر فسادًا في تاريخ بلد في أمريكا الوسطى في منطقة لديها لقد أصابهم أكثر من نصيبه العادل من الأنظمة الفاسدة وغير النزيهة ... حصل أعضاء المجلس العسكري على حوالي 350 مليون دولار من أصل المليار دولار المخصص لتشيكسوي ".

وأخيراً في البرازيل ، قدم هانكوك تفاصيل عن أحد أكثر مشاريع البنك ضرراً ، وهو "خطة استعمار وإعادة توطين واسعة النطاق" تُعرف باسم Polonoroeste. بحلول عام 1985 ، خصص البنك 434.3 مليون دولار لهذه المبادرة ، والتي انتهى بها الأمر بتحويل "الفقراء إلى لاجئين في أراضيهم".

أقنع المخطط "مئات الآلاف من المحتاجين بالهجرة من المقاطعات الوسطى والجنوبية في البرازيل وانتقال أنفسهم كمزارعين في حوض الأمازون" لتوليد المحاصيل النقدية. كتب هانكوك أن "أموال البنك دفعت ثمن الرصف السريع للطريق السريع BR-364 الذي يمتد إلى قلب مقاطعة روندونيا الشمالية الغربية.
سافر جميع المستوطنين على طول هذا الطريق في طريقهم إلى المزارع التي قطعوها وأحرقوها خارج الغابة ... أزيلت الغابات بالفعل بنسبة 4٪ في عام 1982 ، وأزيلت الغابات بنسبة 11٪ بحلول عام 1985. وأظهرت دراسات الفضاء التي أجرتها وكالة ناسا أن مساحة إزالة الغابات تضاعفت تقريبًا كل سنتين."

نتيجة لهذا المشروع ، في عام 1988 "أحرق المستوطنون الغابات الاستوائية التي تغطي مساحة أكبر من بلجيكا". ويشير هانكوك أيضًا إلى أن "أكثر من 200000 مستوطن أصيبوا بسلالة شديدة من الملاريا ، مستوطنة في الشمال الغربي ، ولم يكن لديهم مقاومة لها".

كانت مثل هذه المشاريع البشعة نتيجة للنمو الهائل لمؤسسات الإقراض ، وانفصال الدائنين عن الأماكن الفعلية التي كانوا يقرضونها ، وإدارتها من قبل مستبدين محليين غير خاضعين للمساءلة ممن استحوذوا على المليارات على طول الطريق. لقد كانت نتيجة السياسات التي حاولت إقراض أكبر قدر ممكن من المال لدول العالم الثالث للحفاظ على استمرار ديون بونزي والحفاظ على تدفق الموارد من الجنوب إلى الشمال. يمكن العثور على المثال الأكثر قتامة في إندونيسيا.

الفصل الحادي عشر: باندورا حقيقية: استغلال بابوا الغربية

"تريد صفقة عادلة ، أنت على الكوكب الخطأ."

-جيك سولي

جزيرة غينيا الجديدة غنية بالموارد بما يفوق الخيال. تحتوي ، للمبتدئين فقط ، على ثالث أكبر مساحة من الغابات الاستوائية المطيرة في العالم ، بعد الأمازون والكونغو. أكبر منجم للذهب والنحاس في العالم في جراسبيرج ، في ظل قمة "قمة السبعة" التي يبلغ ارتفاعها 4800 متر في بونشاك جايا ؛ وفي البحر ، المرجان المثلث ، بحر استوائي معروف بتنوع الشعاب المرجانية "الذي لا مثيل له".

ومع ذلك ، فإن سكان الجزيرة ، وخاصة أولئك الذين يعيشون في النصف الغربي من مساحة كاليفورنيا تحت السيطرة الإندونيسية ، هم من أفقر الناس في العالم. لطالما كان استعمار الموارد لعنة لسكان هذه المنطقة ، المعروفة باسم بابوا الغربية. وسواء ارتكب النهب الهولنديون ، أو الحكومة الإندونيسية في العقود الأخيرة ، فقد وجد الإمبرياليون دعمًا سخيًا من البنك والصندوق.

ذكر هذا المقال بالفعل كيف أن أحد أول قروض البنك الدولي كان للهولنديين ، والذي استخدمه لمحاولة الحفاظ على إمبراطوريتها الاستعمارية في إندونيسيا. في عام 1962 ، هُزمت الإمبراطورية الهولندية أخيرًا ، وتخلت عن السيطرة على بابوا الغربية لحكومة سوكارنو عندما أصبحت إندونيسيا مستقلة. ومع ذلك ، أراد البابوانيون (المعروفون أيضًا باسم الإريانيين) حريتهم.

في غضون ذلك العقد - كما أدين صندوق النقد الدولي للحكومة الإندونيسية بأكثر من 100 مليون دولار - تم طرد سكان بابوا من مناصب قيادية. في عام 1969 ، في حدث من شأنه أن يجعل عالم جورج أورويل خجلاً ، أجرت جاكرتا "قانون الاختيار الحر" ، وهو استطلاع تم فيه اعتقال 1025 شخصًا وإجبارهم على التصويت أمام جنود مسلحين.
كانت نتائج انضمام إندونيسيا بالإجماع ، وصادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على التصويت. بعد ذلك ، لم يكن للسكان المحليين رأي في ما يمكن أن تستمر فيه مشاريع "التنمية". تم حصاد النفط والنحاس والأخشاب وإزالتها من الجزيرة في العقود التالية ، دون تدخل من قبل سكان بابوا ، باستثناء العمل القسري.

لم يتم بناء المناجم والطرق السريعة والموانئ في غرب بابوا مع وضع رفاهية السكان في الاعتبار ، بل تم بناؤها لنهب الجزيرة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. كما كان باييز قادرًا على الملاحظة حتى في عام 1974 ، ساعد صندوق النقد الدولي في تحويل الموارد الطبيعية الهائلة لإندونيسيا إلى "قروض عقارية لمستقبل غير محدد لدعم ديكتاتورية عسكرية قمعية ودفع ثمن الواردات التي دعمت أسلوب الحياة الفخم للجنرالات في جاكرتا".

مقال صدر عام 1959 عن اكتشاف الذهب في المنطقة هو بداية قصة ما أصبح فيما بعد منجم جراسبيرج ، المنتج الأقل تكلفة و الأكبر في العالم للنحاس والذهب. في عام 1972 ، وقعت فريبورت ومقرها فينيكس صفقة مع الديكتاتور الإندونيسي

سوهارتو لاستخراج الذهب والنحاس من بابوا الغربية ، دون أي موافقة من السكان الأصليين. حتى عام 2017 ، سيطرت فريبورت على 90٪ من أسهم المشروع ، و 10٪ في أيدي الحكومة الإندونيسية و 0٪ لقبائل أمونغمي وكامورو الذين يسكنون المنطقة بالفعل.

4

بحلول الوقت الذي يتم فيه استنفاد كنوز جراسبيرج بالكامل من قبل شركة فريبورت ، سيكون المشروع قد أنتج حوالي ستة مليارات طن من النفايات: أكثر من ضعف الصخور التي تم التنقيب عنها لحفر قناة بنما.

ومنذ ذلك الحين ، تم تدمير النظم البيئية في اتجاه مجرى المنجم وتجريدها من الحياة حيث تم إلقاء أكثر من مليار طن من النفايات "مباشرة في نهر غابة في واحدة من آخر المناظر الطبيعية التي لم يمسها العالم". تظهر تقارير الأقمار الصناعية الدمار الذي أحدثه الإلقاء المستمر لأكثر من 200000 من المخلفات السامة يوميًا في منطقة تحتوي على منتزه لورنتز الوطني ، وهو موقع تراث عالمي . لا تزال فريبورت أكبر دافع ضرائب أجنبي في إندونيسيا أكبر صاحب عمل في بابوا الغربية: فهي تخطط للبقاء حتى عام 2040 ، عندما ينفد الذهب.

كما كتب البنك الدولي بصراحة في تقريره الخاص عن المنطقة ، "تريد المصالح التجارية الدولية بنية تحتية أفضل لاستخراج الأصول المعدنية والغابات غير المتجددة وتصديرها".

منجم جراسبيرج [4]

إلى حد بعيد ، كان البرنامج الأكثر إثارة للصدمة الذي موله البنك في غرب بابوا هو "الهجرة" ، وهو تعبير ملطف عن الاستعمار الاستيطاني. لأكثر من قرن من الزمان ، كانت القوى التي تسيطر على جاوة (موطن معظم سكان إندونيسيا) تحلم بنقل أجزاء كبيرة من الجاوي إلى جزر أبعد في الأرخبيل. ليس فقط لنشر الأشياء ، ولكن أيضًا "لتوحيد" المنطقة أيديولوجيًا. في خطاب ألقاه عام 1985 ، قال وزير الهجرة أنه "عن طريق الهجرة ، سنحاول ... دمج جميع المجموعات العرقية في أمة واحدة ، الأمة الإندونيسية ... ستختفي المجموعات العرقية المختلفة على المدى الطويل بسبب الاندماج ... هناك سيكون نوعًا واحدًا من الرجال ".

بدأت هذه الجهود لإعادة توطين سكان جاوة - المعروفة باسم "ترانسميجراسي" - خلال الحقبة الاستعمارية ، ولكن في السبعينيات والثمانينيات بدأ البنك الدولي في تمويل هذه الأنشطة بطريقة عدوانية. خصص البنك مئات الملايين من الدولارات لدكتاتورية سوهارتو للسماح لها "بنقل" ما كان يؤمل أن يكون ملايين الأشخاص إلى أماكن مثل تيمور الشرقية وبابوا الغربية في ما كان "أكبر ممارسة في العالم لإعادة توطين البشر " . بحلول عام 1986 ، خصص البنك ما لا يقل عن 600 مليون دولار بشكل مباشر لدعم الهجرة ، مما أدى إلى "مزيج مذهل من انتهاكات حقوق الإنسان وتدمير البيئة".

تأمل قصة نخيل الساغو ، أحد المواد الغذائية التقليدية الرئيسية لبابوان. كانت شجرة واحدة وحدها قادرة على توفير الطعام لعائلة لمدة ستة إلى 12 شهرًا. لكن الحكومة الإندونيسية ، بتشجيع من البنك ، جاءت وقالت لا ، هذا لا يعمل: أنت بحاجة لتناول الأرز. وهكذا تم قطع حدائق ساغو لغرض زراعة الأرز للتصدير. واضطر السكان المحليون إلى شراء الأرز من السوق ، الأمر الذي جعلهم ببساطة أكثر اعتمادًا على جاكرتا.

أي مقاومة قوبلت بوحشية. خاصة في عهد سوهارتو - الذي احتجز ما يصل إلى 100 ألف سجين سياسي - ولكن حتى اليوم في عام 2022 ، أصبحت بابوا الغربية دولة بوليسية تقريبًا بلا منافس. الصحفيون الأجانب ممنوعون فعليًا ؛ حرية التعبير غير موجودة ؛ الجيش يعمل دون أي محاسبة. توثق المنظمات غير الحكومية مثل تابول عددًا كبيرًا من انتهاكات حقوق الإنسان بدءًا من المراقبة الجماعية للأجهزة الشخصية ، والقيود المفروضة على متى ولأي سبب يمكن للناس مغادرة منازلهم وحتى القواعد الخاصة بكيفية قص سكان بابوا لشعرهم .

بين عامي 1979 و 1984 ، تم نقل حوالي 59700 مهاجر إلى بابوا الغربية ، بدعم "واسع النطاق" من البنك الدولي. وفر أكثر من 20 ألف من سكان بابوا من أعمال العنف إلى بابوا غينيا الجديدة المجاورة. وأفاد اللاجئون لوسائل الإعلام الدولية أن "قراهم تعرضت للقصف ، وحرقت مستوطناتهم ، واغتصبت النساء ، وقتلت المواشي ، وأطلق عدد من الناس النار عشوائياً بينما سُجن آخرون وعُذبوا".

أطلق على مشروع لاحق مدعوم بقرض من البنك قيمته 160 مليون دولار في عام 1985 اسم " Transmigration V ": وهو المشروع السابع الذي يموله البنك لدعم الاستعمار الاستيطاني ، ويهدف إلى تمويل إعادة توطين 300000 أسرة بين عامي 1986 و 1992. حاكم النظام في الغرب وصفت بابوا في ذلك الوقت السكان الأصليين بأنهم "يعيشون في عصر العصر الحجري" ودعت إلى إرسال مليوني مهاجر جاوي آخرين إلى الجزر حتى يتمكن السكان المحليون المتخلفون من التزاوج مع الوافدين الجدد وبالتالي ولادة جديد . جيل من الناس بدون شعر مجعد ".

تم تسريب النسخة الاصلية والنهائية لاتفاقية قرض Transvival International إلى Survival International: فقد أشارت النسخة الأصلية إلى "مرجع شامل لسياسات البنك بشأن الشعوب القبلية وتوفر قائمة بالإجراءات التي ستكون مطلوبة للامتثال لهذه" ، ولكن النسخة النهائية النسخة التي لا تشير إلى سياسات البنك.

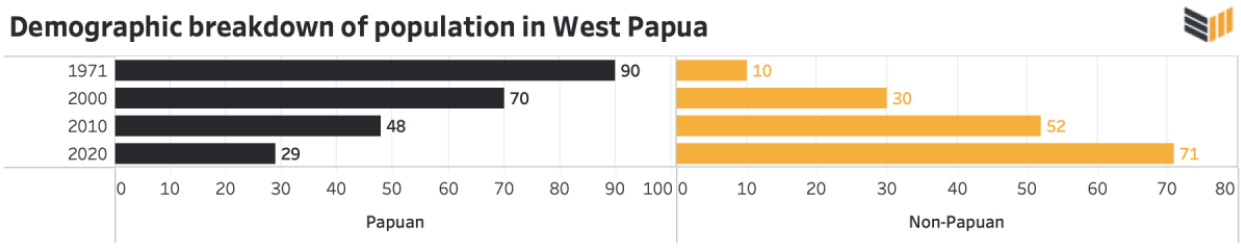

Source: The Guardian

الإبادة الجماعية الثقافية في بابوا الغربية

واجهت شركة Transmigration V مشكلات في الميزانية ، وتم اختصارها ، ولكن في النهاية تم نقل 161،600 أسرة ، بتكلفة 14،146 شهرًا من موظفي البنك. من الواضح أن البنك كان يمول الإبادة الجماعية الثقافية: اليوم ، لا يشكل سكان بابوا غينيا الجديدة أكثر من 30 ٪ من سكان الإقليم. لكن الهندسة الاجتماعية لم تكن الهدف الوحيد لأخذ الأموال من البنك: 17٪ من الأموال المخصصة لمشاريع الهجرة قد تمت سرقتها من قبل المسؤولين الحكوميين.

بعد خمسة عشر عامًا ، في 11 ديسمبر / كانون الأول 2001 ، وافق البنك الدولي على قرض قيمته 200 مليون دولار "لتحسين أحوال الطرق" في بابوا الغربية وأجزاء أخرى من شرق إندونيسيا. يهدف المشروع ، المعروف باسم EIRTP ، إلى "تحسين حالة الطرق الشريانية الوطنية وغيرها من الطرق الشريانية الاستراتيجية من أجل تقليل تكاليف النقل وتوفير وصول أكثر موثوقية بين مراكز المقاطعات ، ومناطق التنمية الإقليمية والإنتاج ، ومرافق النقل الرئيسية الأخرى. وقال البنك إن خفض تكاليف النقل البري "يساعد على خفض أسعار المدخلات ورفع أسعار المخرجات وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية من المناطق المتضررة". بعبارة أخرى: كان البنك يساعد في استخراج الموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

تاريخ البنك والصندوق في إندونيسيا مشين للغاية لدرجة أنه يبدو أنه من زمن آخر ، منذ عصور. لكن هذا ببساطة ليس صحيحًا. بين عامي 2003 و 2008 ، قام البنك بتمويل تطوير زيت النخيل في إندونيسيا بما يقرب من 200 مليون دولار أمريكي واستأجر شركات خاصة زُعم أنها "استخدمت النار لإزالة الغابات الأولية والاستيلاء على الأراضي المملوكة للسكان الأصليين دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة".

اليوم ، لا تزال الحكومة الإندونيسية في مأزق للحصول على قرض EIRTP. في السنوات الخمس الماضية ، جمع البنك 70 مليون دولار من مدفوعات الفوائد من الحكومة الإندونيسية ودافعي الضرائب ، كل ذلك لجهوده لتسريع استخراج الموارد من جزر مثل بابوا الغربية.

الفصل الثاني عشر: أكبرمخطط احتيالي بونزي في العالم

"البلدان لا تفلس."

- والتر بريستون ، الرئيس السابق لسيتي بنك

قد يعتبر المرء الإفلاس جزءًا مهمًا وحتى أساسيًا من الرأسمالية. لكن صندوق النقد الدولي موجود بشكل أساسي لمنع السوق الحرة من العمل كما تفعل عادة: فهو ينقذ البلدان التي عادة ما تفلس ، ويجبرها بدلاً من ذلك على الانغماس في الديون.

يجعل الصندوق المستحيل ممكناً: البلدان الصغيرة والفقيرة لديها الكثير من الديون لدرجة أنها لا تستطيع سدادها بالكامل. عمليات الإنقاذ هذه تفسد حوافز النظام المالي العالمي. في السوق الحرة الحقيقية ، ستكون هناك عواقب وخيمة للإقراض المحفوف بالمخاطر: فقد يخسر البنك الدائن أمواله.

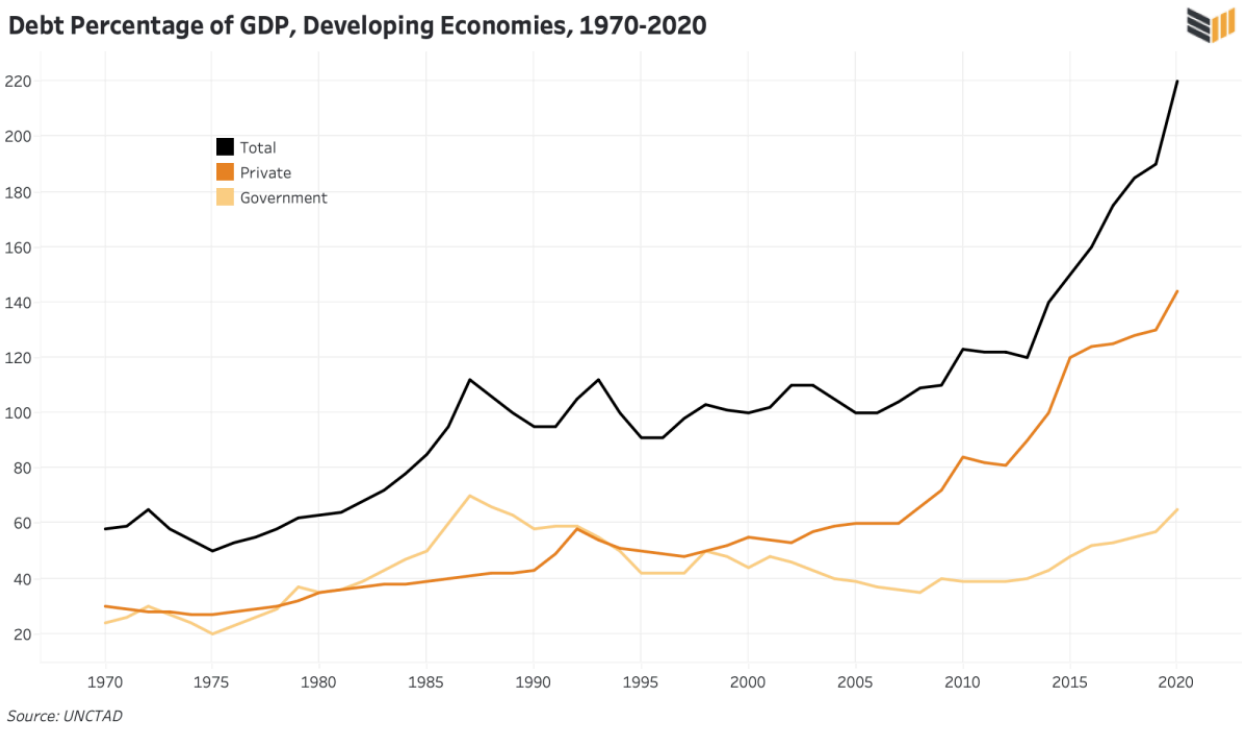

[5] الارتفاع المتسارع لديون العالم الثالث

عندما قدمت الولايات المتحدة أو أوروبا أو اليابان ودائعها في البنك والصندوق ، كان الأمر مشابهًا لشراء التأمين على قدرتهم على انتزاع الثروة من الدول النامية. مصارفهم الخاصة والشركات متعددة الجنسيات محمية بموجب خطة الإنقاذ ، علاوة على ذلك ، يكسبون فائدة جيدة وثابتة (تدفعها الدول الفقيرة) على ما يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه مساعدة إنسانية.

كما كتب ديفيد غريبر في كتابه " الديون " ، عندما "أقرضت البنوك أموالاً لحكام ديكتاتوريين في بوليفيا والغابون في أواخر السبعينيات: [قدموا] قروضًا غير مسؤولة تمامًا مع العلم أنه بمجرد أن أصبح معروفًا أنهم فعلوا ذلك ، فإن السياسيين و سوف يتبارى البيروقراطيون لضمان استمرار تعويضهم على أي حال ، بغض النظر عن عدد الأرواح التي يجب تدميرها وتدميرها من أجل القيام بذلك ".

يصف كيفن داناهر التوتر الذي بدأ في الظهور في الستينيات: "بدأ المقترضون في سداد القروض الجديدة للبنك سنويًا أكثر من القروض الجديدة. في أعوام 1963 و 1964 و 1969 ، حولت الهند أموالاً إلى البنك الدولي أكثر مما صرفه البنك ". من الناحية الفنية ، كانت الهند تسدد ديونها بالإضافة إلى الفوائد ، لكن قيادة البنك شهدت أزمة.

ويتابع داناهر: "لحل المشكلة" ، زاد رئيس البنك روبرت ماكنمارا الإقراض "بمعدل هائل ، من 953 مليون دولار في عام 1968 إلى 12.4 مليار دولار في عام 1981." كما أن عدد برامج الإقراض التابعة لصندوق النقد الدولي "تضاعف" من 1976 إلى 1983 ، ومعظمها للبلدان الفقيرة. قادت تأكيدات البنك والصندوق بنوك مراكز المال العملاقة في العالم بالإضافة إلى مئات من البنوك الإقليمية والمحلية في الولايات المتحدة وأوروبا - "معظمها ليس له تاريخ سابق في الإقراض الأجنبي" - للذهاب في فورة إقراض غير مسبوقة .

انفجرت فقاعة ديون العالم الثالث أخيرًا في عام 1982 ، عندما أعلنت المكسيك عن تخلفها عن سداد ديونها. وفقًا للتاريخ الرسمي لصندوق النقد الدولي ، "تصور المصرفيون الخاصون الاحتمال المخيف لانتشار واسع النطاق للديون ، كما حدث في الثلاثينيات: في ذلك الوقت ، كان الدين المستحق على البلدان المدينة للدول الصناعية في الغالب في شكل أوراق مالية صادرة عن المدين. دول في الولايات المتحدة وفي شكل سندات تباع في الخارج ؛ في الثمانينيات ، كان الدين بالكامل تقريبًا في شكل قروض قصيرة ومتوسطة الأجل من البنوك التجارية في الدول الصناعية الأعضاء. أدركت السلطات النقدية للأعضاء الصناعيين على الفور مدى إلحاح المشكلة المطروحة على النظام المصرفي العالمي ".

بعبارة أخرى: كان الخطر المتمثل في احتمال وجود عجز في ميزانيتها العمومية للبنوك الغربية و ليس أن يموت الملايين بسبب برامج التقشف في البلدان الفقيرة.
في كتابها " مصير أسوأ من الديون " ، توضح ناقدة التنمية سوزان جورج كيف أن أكبر تسعة بنوك أمريكية وضعت جميعًا أكثر من 100٪ من حقوق المساهمين في "قروض للمكسيك والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا وحدها . " ومع ذلك ، تم تجنب الأزمة ، حيث ساعد صندوق النقد الدولي في تدفق الائتمان إلى دول العالم الثالث ، على الرغم من أنه كان ينبغي أن تكون قد أفلست.

" ببساطة ،" وفقًا لتحليل فني للصندوق ، فإن برامجه "توفر عمليات إنقاذ للمقرضين من القطاع الخاص للأسواق الناشئة ، مما يسمح للدائنين الدوليين بالاستفادة من الإقراض الأجنبي دون تحمل المخاطر الكاملة التي ينطوي عليها الأمر: تجني البنوك أرباحًا كبيرة إذا قام المقترضين بسداد ديونهم وتجنب الخسائر في حالة حدوث أزمة مالية "

عانى مواطنو أمريكا اللاتينية من التكيف الهيكلي ، ولكن بين عامي 1982 و 1985. أفاد جورج أنه "على الرغم من الانكشاف المفرط لأمريكا اللاتينية ، زادت الأرباح المعلنة من قبل البنوك التسعة الكبرى بأكثر من الثلث خلال نفس الفترة". ارتفعت الأرباح في ذلك الوقت بنسبة 84٪ في Chase Manhattan و 66٪ في Banker's Trust ، وارتفعت قيمة الأسهم بنسبة 86٪ في Chase و 83٪ في Citicorp.

وكتبت: "من الواضح أن التقشف ليس هو المصطلح لوصف التجارب منذ عام 1982 لنخبة العالم الثالث أو البنوك الدولية: الأطراف التي تعاقدت على القروض في المقام الأول".

مكّن "كرم" الغرب القادة غير الخاضعين للمساءلة من إغراق دولهم في الديون بشكل أعمق من أي وقت مضى. كان النظام ، كما كتب Payer في كتابه " Lent And Lost " ، مخطط احتيالي بشكل مباشر: ذهبت القروض الجديدة مباشرة إلى سداد القروض القديمة. يحتاج النظام إلى النمو لتجنب الانهيار.

قال مدير عام صندوق النقد الدولي: "من خلال الاستمرار في التمويل" ، فإن قروض التكيف الهيكلي "سمحت بالتجارة التي لم تكن ممكنة لولا ذلك".

بالنظر إلى أن البنك والصندوق يمنعان حتى الحكومات الأكثر فسادًا وإهدارًا من الإفلاس ، فقد كوّنت البنوك الخاصة سلوكها وفقًا لذلك. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الأرجنتين ، التي تلقت 22 قرضًا من صندوق النقد الدولي منذ عام 1959 ، حتى أنها حاولت التخلف عن السداد في عام 2001. قد يعتقد المرء أن الدائنين سيتوقفون عن إقراض مثل هذا المقترض المسرف. لكن في الواقع ، قبل أربع سنوات فقط ، تلقت الأرجنتين أكبر قرض من صندوق النقد الدولي على الإطلاق ، وهو 57.1 مليار دولار .

لخص الدافع " فخ الديون " بالقول إن أخلاق عملها كان "بسيطًا وقديمًا على حد سواء: أن الدول ، مثل الأفراد ، لا يمكنها أن تنفق أكثر مما تكسب دون الوقوع في الديون ، وعبء الديون الثقيل يعيق الطريق للعمل المستقل ".

لكن النظام يجعل الصفقة حلوة للغاية بالنسبة للدائنين: يتم احتكار الأرباح بينما يتم تعميم الخسائر.

أدرك باير ذلك حتى قبل 50 عامًا في عام 1974 ، ومن ثم خلص إلى أنه "على المدى الطويل ، من الواقعي الانسحاب من نظام استغلالي والمعاناة من تفكك إعادة التكيف أكثر من تقديم التماس إلى المستغِلين للحصول على درجة من الراحة".

الفصل الثالث عشر: افعل كما أقول ، ليس كما أفعل

"أسلوب حياتنا غير قابل للتفاوض."

- جورج اتش دبليو بوش

في سوق حرة عالمية حقيقية ، قد تكون السياسات التي يفرضها البنك والصندوق على البلدان الفقيرة منطقية. بعد كل شيء ، فإن سجل الاشتراكية وتأميم الصناعة على نطاق واسع كارثي. المشكلة هي أن العالم ليس سوقًا حرًا ، والمعايير المزدوجة موجودة في كل مكان.

الدعم - على سبيل المثال ، الأرز المجاني في سريلانكا أو سعر الوقود المنخفض في نيجيريا - تم إنهاؤه من قبل صندوق النقد الدولي ، ومع ذلك فإن الدول الدائنة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة تقدم الرعاية الصحية الممولة من الدولة ودعم المحاصيل لسكانها.

يمكن للمرء أن يتخذ وجهة نظر ليبرتارية أو ماركسية ويصل إلى نفس النتيجة: هذا معيار مزدوج يثري بعض البلدان على حساب بلدان أخرى ، مع عدم وعي معظم مواطني البلدان الغنية.

للمساعدة في البناء من أنقاض الحرب العالمية الثانية ، اعتمد دائنو صندوق النقد الدولي بشكل كبير على التخطيط المركزي وسياسة مكافحة السوق الحرة خلال العقود القليلة الأولى بعد اتفاقية بريتون وودز: على سبيل المثال ، قيود الاستيراد ، وحدود تدفق رأس المال ، وسقوف الصرف الأجنبي ، ودعم المحاصيل. . كانت هذه التدابير تحمي الاقتصادات الصناعية عندما كانت أكثر عرضة للخطر.

في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، أقر جون كينيدي قانون معادلة الفوائد لمنع الأمريكيين من شراء الأوراق المالية الأجنبية وتركيزهم بدلاً من ذلك على الاستثمار المحلي. كان هذا أحد الإجراءات العديدة لتشديد الضوابط على رأس المال. لكن تاريخياً منع البنك والصندوق البلدان الفقيرة من استخدام نفس التكتيكات للدفاع عن نفسها.

كما يلاحظ بايير ، "لم يلعب صندوق النقد الدولي أبدًا دورًا حاسمًا في تعديل أسعار الصرف والممارسات التجارية بين الدول المتقدمة الغنية ... إن الدول الأضعف هي التي تخضع للقوة الكاملة لمبادئ صندوق النقد الدولي ... عدم المساواة في علاقات القوة يعني أن الصندوق لا يمكنه فعل أي شيء حيال "تشوهات" السوق (مثل حماية التجارة) التي تمارسها الدول الغنية ".

توصل فاسكيز وباندو من كاتو إلى استنتاج مماثل ، مشيرين إلى أن "معظم الدول الصناعية قد حافظت على موقف متعالي تجاه الدول المتخلفة ، وأغلقت صادراتها بكل نفاق".

في أوائل التسعينيات ، بينما شددت الولايات المتحدة على أهمية التجارة الحرة ، "أقامت ستارة حديدية افتراضية ضد صادرات [أوروبا الشرقية] ، بما في ذلك المنسوجات والصلب والمنتجات الزراعية." تم استهداف بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا والبوسنة وكرواتيا وسلوفينيا وأذربيجان وبيلاروسيا وجورجيا وكازاخستان وقيرغيزستان ومولدوفا وروسيا وطاجيكستان وتركمانستان وأوكرانيا وأوزبكستان. منعت الولايات المتحدة دول أوروبا الشرقية من بيع "رطل واحد من الزبدة أو الحليب الجاف أو الآيس كريم في أمريكا" وفرضت إدارة بوش وكلينتون قيودًا صارمة على استيراد المواد الكيماوية والأدوية على المنطقة.

تشير التقديرات إلى أن الحمائية من قبل البلدان الصناعية "تقلل الدخل القومي للبلدان النامية بنحو ضعف ما توفره المساعدة الإنمائية". بعبارة أخرى ، إذا فتحت الدول الغربية اقتصاداتها ببساطة ، فلن تضطر إلى تقديم أي مساعدة إنمائية على الإطلاق.

هناك تحول شرير في هذا الترتيب: عندما تدخل دولة غربية (أي الولايات المتحدة) في أزمة تضخمية - مثل اليوم - وتضطر إلى تشديد سياستها النقدية ، فإنها في الواقع تكتسب المزيد من السيطرة على البلدان النامية ومواردها ، التي يصبح سداد الدين بالدولار أكثر صعوبة ، ويصبح أعمق في فخ الديون ، ويصبح أعمق في شروط البنوك والصناديق.

في عام 2008 ، خلال الأزمة المالية الكبرى ، خفضت السلطات الأمريكية والأوروبية أسعار الفائدة وأعطت البنوك أموالاً إضافية. خلال أزمة الديون العالمية الثالثة والأزمة المالية الآسيوية ، رفض البنك والصندوق السماح بهذا النوع من السلوك. وبدلاً من ذلك ، كانت التوصية إلى الاقتصادات المنكوبة هي التشديد في الداخل و اقتراض المزيد من الخارج.

في سبتمبر 2022 ، ذكرت عناوين الصحف أن صندوق النقد الدولي كان "قلقًا" بشأن التضخم في المملكة المتحدة ، حيث تتأرجح سوق السندات على شفا الانهيار. هذا بالطبع نفاق آخر ، بالنظر إلى أن صندوق النقد الدولي لم يبد قلقًا بشأن التضخم عندما فرض تخفيض قيمة العملة على مليارات الأشخاص لعقود. تلعب الدول الدائنة قواعد مختلفة.

في الحالة الأخيرة المتمثلة في "افعل ما أقول ، وليس كما أفعل" ، لا يزال صندوق النقد الدولي يمتلك 90.5 مليون أوقية - أو 2814 طنًا متريًا - من الذهب. وقد تراكم معظم هذا في الأربعينيات ، عندما أجبر الأعضاء على دفع 25٪ من حصصهم الأصلية من الذهب. في الواقع ، حتى السبعينيات من القرن الماضي ، كان الأعضاء "يدفعون عادةً جميع الفوائد المستحقة على ائتمان صندوق النقد الدولي بالذهب".

عندما أنهى ريتشارد نيكسون معيار الذهب رسميًا في عام 1971 ، لم يقم صندوق النقد الدولي ببيع احتياطياته من الذهب. ومع ذلك ، فإن محاولات أي دولة عضو لتثبيت عملتها على الذهب محظورة.

الفصل الرابع عشر: الاستعمار الأخضر

"إذا قطعت الكهرباء لبضعة أشهر في أي مجتمع غربي متطور ، فإن *500* عام من التقدم الفلسفي المفترض بشأن حقوق الإنسان والفردية سوف تتبخر بسرعة كما لم يحدث قط".

- مرتضى حسين

في العقود القليلة الماضية ، ظهر معيار مزدوج جديد: الاستعمار الأخضر. هذا ، على الأقل ، هو ما يسميه رائد الأعمال السنغالي ماجاتي ويد نفاق الغرب على استخدام الطاقة في مقابلة لهذا المقال.

يذكرنا ويد أن الدول الصناعية طورت حضارتها من خلال استخدام الهيدروكربونات (جزء كبير منها مسروق أو تم شراؤه بثمن بخس من البلدان أو المستعمرات الفقيرة) ، ولكن اليوم البنك والصندوق يحاولان دفع السياسات التي تمنع العالم النامي من فعل الشيء نفسه.

حيث كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قادرتين على استخدام الفحم ونفط العالم الثالث ، يريد البنك والصندوق أن تستخدم الدول الأفريقية الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي يصنعها ويمولها الغرب.

ظهر هذا النفاق قبل أسابيع قليلة في مصر ، حيث اجتمع قادة العالم في COP 27 (مؤتمر شرم الشيخ لتغير المناخ) لمناقشة كيفية تقليل استخدام الطاقة. كان الموقع في القارة الأفريقية متعمدًا. قاد القادة الغربيون - الذين يتدافعون حاليًا لاستيراد المزيد من الوقود الأحفوري بعد تقييد وصولهم إلى الهيدروكربونات الروسية - على متن طائرات خاصة تستهلك كميات كبيرة من الغاز لمناشدة الدول الفقيرة للحد من انبعاثات الكربون. في تقليد البنك والصندوق النموذجي ، استضاف الاحتفالات الديكتاتور العسكري المقيم. خلال الاحتفالات ، عانى علاء عبد الفتاح ، ناشط حقوقي مصري بارز ، في مكان قريب من إضراب عن الطعام في السجن.

6

قال وايد: "تمامًا كما في اليوم الذي استُعمِرنا فيه ووضع المستعمرون القواعد لكيفية عمل مجتمعاتنا. هذه الأجندة الخضراء هي شكل جديد من أشكال حكمنا. هذا هو المعلم الذي يملي علينا الآن ما يجب أن تكون عليه علاقتنا بالطاقة ، ويخبرنا عن نوع الطاقة التي يجب أن نستخدمها ، ومتى يمكننا استخدامها. النفط في ترابنا ، وهو جزء من سيادتنا ، ولكن الآن يقولون إننا لا نستطيع استخدامه؟ حتى بعد أن نهبوا لأنفسهم مبالغ لا تحصى؟ "

يشير وايد إلى أنه بمجرد أن تواجه البلدان الأساسية أزمة اقتصادية (لأنها تواجه الآن مع اقتراب شتاء عام 2022) ، فإنها تعود مباشرة إلى استخدام الوقود الأحفوري. لاحظت أنه لا يُسمح للدول الفقيرة بتطوير الطاقة النووية ، وتشير إلى أنه عندما حاول قادة العالم الثالث الدفع في هذا الاتجاه في الماضي ، تم اغتيال بعضهم - لا سيما في باكستان والبرازيل .

تقول وايد إن عملها في حياتها هو بناء الازدهار في إفريقيا. ولدت في السنغال وانتقلت إلى ألمانيا في سن السابعة. لا تزال تتذكر يومها الأول في أوروبا. كانت معتادة على الاستحمام لمدة 30 دقيقة: شغل موقد الفحم ، واغلي الماء ، وضع بعض الماء البارد فيه لتبريده ، ثم اسحب الماء إلى منطقة الاستحمام. لكن في ألمانيا ، كل ما كان عليها فعله هو إدارة المقبض.

تقول: "لقد صدمت". "هذا السؤال حدد ما تبقى من حياتي: كيف يكون لديهم هذا هنا ولكننا لا نوجد؟"

علم وايد بمرور الوقت أن أسباب النجاح الغربي تشمل سيادة القانون وحقوق الملكية الواضحة والقابلة للتحويل والعملات المستقرة. ولكن ، بشكل حاسم ، الوصول الموثوق إلى الطاقة.

[6] على متن طائرة خاصة COP 27 رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك يصل إلى

قال واد: "لا يمكننا فرض قيود على استخدامنا للطاقة من قبل الآخرين". ومع ذلك ، يواصل البنك والصندوق ممارسة الضغط على سياسة الطاقة في البلدان الفقيرة. في الشهر الماضي ، اتبعت هايتي ضغوط من البنك والصندوق لإنهاء دعم الوقود. كتب مراسل شؤون الطاقة مايكل شلينبرغر أن "النتيجة كانت أعمال شغب ونهب وفوضى".

يقول شلينبرغر: "في عام 2018 ، وافقت الحكومة الهايتية على مطالب صندوق النقد الدولي بقطع دعم الوقود كشرط أساسي لتلقي 96 مليون دولار من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية ، مما أثار احتجاجات أدت إلى الاستقالة رئيس الوزراء ".

ويقول: "في أكثر من 40 دولة منذ عام 2005 ، اندلعت أعمال شغب بعد خفض دعم الوقود أو رفع أسعار الطاقة بطريقة أخرى".

إنه ذروة النفاق بالنسبة للغرب لتحقيق النجاح على أساس الاستهلاك القوي للطاقة ودعم الطاقة ، ثم محاولة الحد من نوع وكمية الطاقة التي تستخدمها الدول الفقيرة ثم رفع السعر الذي يدفعه مواطنوها. وهذا يرقى إلى مستوى مخطط مالتوس يتماشى مع اعتقاد رئيس البنك السابق روبرت ماكنمارا الموثق جيدًا بأن النمو السكاني يمثل تهديدًا للبشرية. كان الحل ، بالطبع ، هو محاولة تقليص عدد سكان البلدان الفقيرة ، وليس الدول الغنية.

يقول وايد: "إنهم يعاملوننا مثل التجارب الصغيرة ، حيث يقول الغرب: قد نفقد بعض الأشخاص على طول الطريق ، لكن دعونا نرى ما إذا كانت البلدان الفقيرة يمكن أن تتطور بدون أنواع الطاقة التي استخدمناها."

تقول: "حسنًا ، نحن لسنا بتجربة".

الفصل الخامس عشر: الخسائر البشرية من التكيف الهيكلي

"بالنسبة للبنك الدولي ، التنمية تعني النمو ... لكن ... النمو غير المقيد هو أيديولوجية الخلية السرطانية."

- محمد يونس

التأثير الاجتماعي للتكيف الهيكلي هائل ، وبالكاد يتم ذكره في التحليل التقليدي لسياسة البنك والصندوق. كان هناك الكثير من الدراسات الشاملة التي أجريت حول تأثيرها الاقتصادي ، ولكن القليل جدًا نسبيًا على تأثيرها على الصحة العالمية.

يقدم باحثون مثل آيتي و هانكوك و بايير بعض الأمثلة المتناقضة من السبعينيات والثمانينيات:

- بين عامي 1977 و 1985 ، أجرت بيرو تعديل هيكلي لصندوق النقد الدولي: انخفض متوسط دخل الفرد في بيرو بنسبة 20٪ ، وارتفع التضخم من 30٪ إلى 160٪. بحلول عام 1985 ، كان أجر العامل يساوي 64٪ فقط مما كان يستحقه عام 1979 و 44٪ مما كان عليه في عام 1973. وارتفع معدل سوء تغذية الأطفال من 42٪ إلى 68٪ من السكان.
- في عامي 1984 و 1985 نفذت الفلبين بقيادة ماركوس جولة أخرى من الإصلاح الهيكلي لصندوق النقد الدولي: بعد عام واحد ، تراجع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى مستويات 1975. وانخفضت المداخيل الحقيقية بنسبة 46٪ بين العاملين بأجر في المناطق الحضرية.
- في سريلانكا ، عانى أفقر 30٪ من انخفاض مستمر في استهلاك السعرات الحرارية بعد أكثر من عقد من التعديل الهيكلي.
- في البرازيل ، قفز عدد المواطنين الذين يعانون من سوء التغذية من 27 مليون (ثلث السكان) في عام 1961 إلى 86 مليون (ثلثا السكان) في عام 1985 بعد 10 جرعات من التكيف الهيكلي.
- بين عامي 1975 و1984 في بوليفيا التي يوجهها صندوق النقد الدولي ، زاد متوسط عدد الساعات التي يتعين على المواطن العادي العمل فيها لشراء 1000 سعرة حرارية من الخبز والفاصوليا والذرة والقمح والسكر والبطاطس والحليب أو الكينوا بمعدل خمسة أضعاف.
- بعد التعديل الهيكلي في جامايكا في عام 1984 ، تراجعت القوة الشرائية التغذوية للدولار الجامايكي في 14 شهرًا من القدرة على شراء 2232 سعرة حرارية من الدقيق إلى 1443 سعرة حرارية فقط ؛ من 1649 سعرة حرارية من الأرز إلى 905 ؛ من 1037 سعرة حرارية من الحليب المكثف إلى 508 سعرة حرارية ؛ ومن 220 سعرة حرارية من الدجاج إلى 174.
- نتيجة للتعديل الهيكلي ، انخفضت الأجور الحقيقية المكسيكية في الثمانينيات بأكثر من 75٪ . في عام 1986 ، كان حوالي 70٪ من المكسيكيين ذوي الدخل المنخفض قد "توقفوا فعليًا عن تناول الأرز والبيض والفواكه والخضروات والحليب (بغض النظر عن اللحوم أو الأسماك)" في الوقت الذي كانت تدفع فيه حكومتهم 27 مليون دولار يوميًا -

18750 دولارًا في الدقيقة - لمصلحة دائنيه. بحلول التسعينيات ، "يمكن لأسرة مكونة من أربعة أفراد على الحد الأدنى للأجور (والتي كانت تشكل 60٪ من القوة العاملة) أن تشتري 25٪ فقط من احتياجاتها الأساسية.

- في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، انخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي "باطراد من 624 دولارًا في عام 1980 إلى 513 دولارًا في عام 1998 ... كان نصيب الفرد من إنتاج الغذاء في إفريقيا 105 في عام 1980 ولكن 92 في عام 1997 ... وارتفعت الواردات الغذائية بنسبة مذهلة بلغت 65٪ بين عامي 1988 و1997".

هذه الأمثلة ، على الرغم من كونها مأساوية ، تعطي فقط صورة صغيرة ومرقعة للتأثير الضار لسياسات البنك والصندوق على صحة فقراء العالم.

في المتوسط ، في كل عام من 1980 إلى 1985 ، كان هناك 47 دولة في العالم الثالث تتبع برامج التكيف الهيكلي التي يرعاها صندوق النقد الدولي ، و 21 دولة نامية تسعى للحصول على قروض التكيف الهيكلي أو القطاعي من البنك الدولي. خلال هذه الفترة نفسها ، شهدت 75٪ من جميع البلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا انخفاضًا في دخل الفرد ورفاهية الأطفال.

إن التراجع في مستويات المعيشة منطقي عندما يأخذ المرء في الاعتبار أن سياسات البنك والصندوق منحوتة المجتمعات للتركيز على الصادرات على حساب الاستهلاك مع تحطيم خدمات الأمن الغذائي والرعاية الصحية.

أثناء التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي ، انخفضت الأجور الحقيقية في بلدان مثل كينيا بأكثر من 40٪ . بعد المليارات في ائتمان البنك والصندوق ، انخفض نصيب الفرد من إنتاج الغذاء في إفريقيا بنحو 20٪ بين عامي 1960 و 1994. وفي الوقت نفسه ، انخفض الإنفاق الصحي في "البلدان المبرمجة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" بنسبة 50٪ خلال الثمانينيات.

عندما ينهار الأمن الغذائي والرعاية الصحية ، يموت الناس.

أظهرت الأوراق البحثية من 2011 و 2013 أن البلدان التي حصلت على قرض التكيف الهيكلي لديها مستويات أعلى من وفيات الأطفال من تلك التي لم تفعل ذلك. كان تحليل عام 2017 "إجماعيًا تقريبًا في العثور على ارتباط ضار بين التكيف الهيكلي ونتائج صحة الطفل والأم." استعرضت دراسة أجريت عام 2020 بيانات من 137 دولة نامية بين عامي 1980 و2014 ووجدت أن "إصلاحات التكيف الهيكلي تقلل من الوصول إلى النظام الصحي وتزيد من وفيات الأطفال حديثي الولادة".
خلصت ورقة بحثية من عام 2021 إلى أن التعديل الهيكلي يلعب "دورًا مهمًا في إدامة العجز والوفاة التي يمكن الوقاية منها".

من المستحيل إجراء محاسبة كاملة لعدد النساء والرجال والأطفال الذين قتلوا نتيجة لسياسات التقشف الخاصة بالبنك والصندوق.

ادعى دافيدسون بودو ، المدافع عن الأمن الغذائي ، أن ستة ملايين طفل يموتون كل عام في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بين عامي 1982 و 1994 نتيجة للتعديل الهيكلي. هذا من شأنه أن يضع حصيلة وفيات البنك والصندوق في نفس الملعب مثل الوفيات التي تسبب فيها ستالين وماو.

هل هذا ممكن عن بعد؟ لن يعرف أحد أبدا. ولكن من خلال النظر إلى البيانات ، يمكننا البدء في فهم الأمر.

تُظهر الأبحاث من المكسيك - وهي دولة نموذجية من حيث المشاركة المتسقة تاريخيًا من البنك والصندوق - أنه مقابل كل انخفاض بنسبة 2 ٪ في الناتج المحلي الإجمالي ، زاد معدل الوفيات بنسبة 1 ٪.

ضع في اعتبارك الآن أنه نتيجة للتكيف الهيكلي ، عانى الناتج المحلي الإجمالي لعشرات البلدان في العالم الثالث بين الستينيات والتسعينيات من انكماش مزدوج الرقم. على الرغم من النمو السكاني الهائل ، فقد أصيب العديد من هذه الاقتصادات بالركود أو الانكماش خلال فترات تتراوح بين 15 و 25 عامًا. المعنى: من المحتمل أن البنك وسياسات الصندوق قتلت عشرات الملايين من الناس.

بغض النظر عن العدد النهائي للقتلى ، هناك أمران مؤكدان: الأول ، هذه جرائم ضد الإنسانية ، واثنان ، لن يذهب أي مسؤول في البنك أو الصندوق إلى السجن. لن يكون هناك أي مساءلة أو عدالة.

الحقيقة التي لا مفر منها هي أن الملايين ماتوا في سن مبكرة للغاية من أجل إطالة حياة الملايين وتحسينها في أماكن أخرى. من الصحيح بالطبع أن الكثير من نجاح الغرب يعود إلى قيم التنوير مثل سيادة القانون وحرية التعبير والديمقراطية الليبرالية والاحترام المحلي لحقوق الإنسان. لكن الحقيقة غير المعلنة هي أن الكثير من نجاح الغرب هو أيضًا نتيجة لسرقة الموارد والوقت من الدول الفقيرة.

سوف تمر الثروة والعمل المسروق في العالم الثالث بلا عقاب لكنها تظل مرئية اليوم ، وهي موثقة إلى الأبد في العمارة والثقافة والعلوم والتكنولوجيا ونوعية الحياة في العالم المتقدم. في المرة التالية التي يزور فيها المرء لندن أو نيويورك أو طوكيو أو باريس وأمستردام وبرلين ، يقترح هذا المؤلف الذهاب في نزهة على الأقدام والتوقف عند منظر مثير للإعجاب أو خلاب للمدينة للتفكير في هذا الأمر. كما يقول المثل القديم ، "يجب أن نمر في الظلمة لنصل إلى النور".

الفصل السادس عشر: تريليون دولار: البنك والصندوق في عالم ما بعد COVID

"نحن جميعا في هذا معا."

- كريستين لاغارد ، المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي

لم تتغير سياسة البنوك والصناديق تجاه البلدان النامية كثيرًا خلال العقود القليلة الماضية. بالتأكيد ، كانت هناك بعض التعديلات السطحية ، مثل مبادرة "البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" (HIPC) ، حيث يمكن لبعض الحكومات التأهل لتخفيف الديون. لكن في ظل اللغة الجديدة ، حتى هذه البلدان الفقيرة ما زالت بحاجة إلى إجراء تعديل هيكلي. لقد تم تغيير علامتها التجارية إلى "استراتيجية الحد من الفقر".

لا تزال نفس القواعد سارية: في غيانا ، على سبيل المثال ، "قررت الحكومة في أوائل عام 2000 زيادة رواتب موظفي الخدمة المدنية بنسبة 3.5٪ ، بعد انخفاض القوة الشرائية بنسبة 30٪ خلال السنوات الخمس الماضية". هدد صندوق النقد الدولي على الفور بإزالة غيانا من القائمة الجديدة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. "بعد بضعة أشهر ، كان على الحكومة التراجع".

لا يزال يحدث نفس الدمار واسع النطاق. في تقرير الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين (ICIJ) لعام 2015 ، على سبيل المثال ، قُدر أن 3.4 مليون شخص شردوا في العقد الماضي من خلال المشاريع التي يمولها البنك. ألعاب المحاسبة القديمة ، التي تهدف إلى المبالغة في الخير الذي تقوم به المساعدة ، تنضم إليها ألعاب جديدة.

تطبق حكومة الولايات المتحدة خصمًا بنسبة 92٪ على ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ، ومع ذلك تُدرج السلطات الأمريكية القيمة الاسمية لتخفيف الديون في أرقام "المساعدة الإنمائية الرسمية" (ODA). المعنى: إنهم يبالغون بشكل كبير في حجم مساعدتهم. جادلت صحيفة فاينانشيال تايمز بأن "المساعدة ليست كذلك" وجادلت بأن "شطب الديون التجارية الرسمية لا ينبغي اعتباره معونة".

في حين أنه من الصحيح أنه كانت هناك بالفعل تحولات كبيرة في البنك والصندوق في السنوات الأخيرة ، فإن هذه التغييرات لم تكن في الطريقة التي تحاول بها المؤسسات تشكيل اقتصادات البلدان المقترضة ، بل بالأحرى في أنها ركزت جهودها على الدول أقرب إلى الجوهر الاقتصادي للعالم.

لاحظت دراسة للمكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية "من خلال أي مقياس عمليًا ، أن برامج صندوق النقد الدولي بعد عام 2008 للعديد من الاقتصادات الأوروبية هي الأكبر في تاريخ صندوق النقد الدولي الممتد 70 عامًا".

Largest IMF Programs

Country, program year	In million 2009 US$	Percent of GDP	Percent of Quota
Argentina 2018	48,700	11	1,839
Brazil 2002	41,677	7	902
Greece 2010	39,851	14	3,212
Portugal 2011	36,326	16	2,306
Greece 2012	34,700	15	2,159
Ireland 2010	29,347	14	2,322
Korea 1997	27,309	4	1,938
Argentina 2000	27,280	6	800
Turkey 1999	25,674	8	1,560
Russian Fed. 1996	24,976	5	306
Mexico 1995	24,284	5	688
Turkey 2002	19,519	7	1,330
Brazil 2001	18,454	3	400
Brazil 1998	17,912	2	480
Romania 2009	17,645	11	1,111
Ukraine 2008	17,518	10	802
Hungary 2008	16,783	11	1,015
Ukraine 2010	15,076	11	729
Indonesia 1997	14,690	5	557
Argentina 2003	14,504	8	424
India 1981	12,115	3	291
Pakistan 2008	11,524	7	700
United Kingdom 1977	11,146	2	120
Turkey 2005	10,697	2	691

Source: The IMF: 70 Years of Reinvention

توضح الدراسة أن "التزامات صندوق النقد الدولي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق حيث بدأت أزمة الديون الأوروبية في الانهيار". بدأت أيسلندا برنامجًا لصندوق النقد الدولي في عام 2008 ، تلتها اليونان وأيرلندا والبرتغال.

[7] أكبر عمليات إنقاذ لصندوق النقد الدولي في التاريخ

كانت خطة الإنقاذ التي يقودها صندوق النقد الدولي لليونان مذهلة بقيمة 375 مليار دولار . في يوليو 2015 ، "أدى السخط الشعبي إلى التصويت بـ" لا "في استفتاء حول قبول شروط قرض صندوق النقد الدولي ، والتي تضمنت زيادة الضرائب وخفض المعاشات التقاعدية والإنفاق الآخر وخصخصة الصناعات.

ولكن في النهاية ، لم يُسمع صوت الشعب اليوناني لأن "الحكومة تجاهلت لاحقًا النتائج وقبلت القروض".

استخدم الصندوق نفس قواعد اللعبة في اليونان والدول الأوروبية الأخرى ذات الدخل المنخفض كما استخدمها في جميع أنحاء العالم النامي لعقود: كسر الأعراف الديمقراطية لتوفير المليارات للنخب ، مع التقشف للجماهير.

في العامين الماضيين ، ضخ البنك والصندوق مئات المليارات من الدولارات في البلدان بعد الإغلاق الحكومي والقيود الوبائية لـ COVID-19. تم تقديم المزيد من القروض في وقت أقصر من أي وقت مضى.

حتى في أواخر عام 2022 مع استمرار ارتفاع أسعار الفائدة ، استمرت ديون البلدان الفقيرة في الارتفاع ، والمبلغ الذي تدين به للدول الغنية يستمر في النمو. تذكرنا قوافي التاريخ وزيارات صندوق النقد الدولي لعشرات البلدان بأوائل الثمانينات ، عندما فجرت سياسات الاحتياطي الفيدرالي فقاعة ديون ضخمة. ما تبع ذلك كان أسوأ كساد في العالم الثالث منذ الثلاثينيات.

نأمل ألا يتكرر هذا مرة أخرى ، ولكن بالنظر إلى جهود البنك والصندوق لإغراق البلدان الفقيرة بالديون أكثر من أي وقت مضى ، وبالنظر إلى أن تكلفة الاقتراض آخذة في الارتفاع بشكل تاريخي ، يمكننا أن نتوقع ذلك سيحدث مرة أخرى.

وحتى في حالة تقلص تأثير البنك والصندوق ، بدأ الحزب الشيوعي الصيني (CCP) في التدخل. في العقد الماضي ، حاولت الصين محاكاة ديناميكيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال مؤسسات التنمية الخاصة بها ومن خلال " مبادرة الحزام والطريق.

كما كتب الباحث الجيوستراتيجي الهندي براهما تشيلاني ، "من خلال مبادرة" حزام واحد ، طريق واحد "التي تبلغ تكلفتها تريليون دولار ، تدعم الصين مشاريع البنية التحتية في البلدان النامية ذات الموقع الاستراتيجي ، غالبًا عن طريق تقديم قروض ضخمة لحكوماتها. ونتيجة لذلك ، أصبحت البلدان عالقة في شرك الديون التي تجعلها عرضة لتأثير الصين ... المشاريع التي تدعمها الصين غالبًا لا تهدف إلى دعم الاقتصاد المحلي ، ولكن لتسهيل وصول الصين إلى الموارد الطبيعية ، أو فتح السوق لسلعها التصديرية منخفضة التكلفة وغير المطابقة للمواصفات. في كثير من الحالات ، ترسل الصين عمال البناء الخاصين بها ، مما يقلل من عدد الوظائف المحلية التي يتم إنشاؤها ".

آخر شيء يحتاجه العالم هو ديناميكية أخرى لاستنزاف البنوك والصناديق ، فقط سحب الموارد من البلدان الفقيرة للذهاب إلى ديكتاتورية الإبادة الجماعية في بكين. لذلك من الجيد أن ترى الحزب الشيوعي الصيني تواجه مشكلة في هذا المجال. وهي تحاول تنمية بنك الاستثمار الآسيوي في البنية التحتية بأكثر من 10 مليارات دولار سنويًا ، لكنها تواجه مجموعة متنوعة من القضايا مع المشاريع التي تمولها في جميع أنحاء العالم النامي. بعض الحكومات ، كما هو الحال في سريلانكا ، لا تستطيع ببساطة سداد الثمن. نظرًا لأن الحزب الشيوعي الصيني لا يمكنه سك العملة الاحتياطية العالمية ، فعليه في الواقع أن يأكل الخسارة. لهذا السبب ، من غير المحتمل أن تكون قادرة على الاقتراب من تقريب حجم الإقراض للنظام الذي تقوده الولايات المتحدة وأوروبا واليابان.

وهو أمر جيد بالتأكيد: قد لا تأتي قروض الحزب الشيوعي الصيني بشروط تعديل هيكلية مرهقة ، لكنها بالتأكيد لا تحتوي على أي اعتبارات لحقوق الإنسان. في الواقع ، ساعد الحزب الشيوعي الصيني في حماية أحد عملاء الحزام والطريق - الرئيس السريلانكي ماهيندا راجاباكسا - من مزاعم جرائم الحرب في الأمم المتحدة. بالنظر إلى مشاريعها في جنوب شرق آسيا (حيث تستنزف المعادن والأخشاب البورمية وتقوض السيادة الباكستانية) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (حيث تستخرج كمية هائلة من الأرض النادرة) ، فإنها ترقى إلى حد كبير إلى نفس النوع من سرقة الموارد و تكتيكات السيطرة الجيوسياسية التي مارستها القوى الاستعمارية لقرون ، مرتدية ملابس من نوع جديد.

ليس من الواضح ما إذا كان البنك والصندوق ينظران إلى CCP على أنه جهة فاعلة سيئة. بعد كل شيء ، تميل وول ستريت سيليكون فالي إلى أن تكون ودودة للغاية مع أسوأ الديكتاتوريين في العالم. لا تزال الصين دائنًا في البنك والصندوق: لم تكن عضويتها موضع شك أبدًا ، على الرغم من الإبادة الجماعية لشعب الأويغور. طالما أن الحزب الشيوعي الصيني لا يعيق أهداف الصورة الكبيرة ، فمن المحتمل ألا يمانع البنك والصندوق. هناك ما يكفي من الغنائم للتجول.

الفصل السابع عشر: من أروشا إلى أكرا

"أولئك الذين يمارسون السلطة يسيطرون على المال."

- مندوبي أروشا *1979*

في عام 1979 ، اجتمعت الدول النامية في مدينة أروشا التنزانية لوضع خطة بديلة للتكيف الهيكلي الذي يقوده صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، مما تركها مع جبال من الديون وقليل من القول بمستقبل الاقتصاد العالمي.

كتب المندوبون: "أولئك الذين يمارسون السلطة يتحكمون بالمال" : "أولئك الذين يديرون المال ويتحكمون فيه هم من يمارسون السلطة. النظام النقدي الدولي هو وظيفة وأداة لهياكل السلطة السائدة ".

كما كتب ستيفان إيش في " عملة السياسة " ، "كان تركيز مبادرة أروشا على عبء الاختلالات الهرمية للنظام النقدي الدولي محاولة قوية للإصرار على الطبيعة السياسية للمال من خلال مواجهة الادعاءات بالخبرة الفنية المحايدة التي أكدها أطباء المال في الصندوق. "

يكتب إيش: "ربما ادعى صندوق النقد الدولي موقفًا محايدًا وموضوعيًا وعلميًا ، لكن جميع الأدلة العلمية ، بما في ذلك الوثائق الداخلية للصندوق ، أشارت إلى الاتجاه الآخر. كان الصندوق ، في الواقع ، أيديولوجيًا عميقًا في الطريقة التي صور بها التخلف على أنه نقص في الأسواق الخاصة ولكنه طبق معايير مزدوجة بشكل منهجي في تجاهل ضوابط السوق المماثلة في البلدان "المتقدمة". "

ويتوافق هذا مع ما لاحظته شيريل باير ، أن الاقتصاديين في البنك والصندوق "أقاموا لغزًا حول موضوعهم أرهب حتى الاقتصاديين الآخرين".

وقالت: "إنهم يمثلون أنفسهم باعتبارهم فنيين مدربين تدريباً عالياً يحددون سعر الصرف" الصحيح "والمبلغ" المناسب "من تكوين الأموال على أساس الصيغ المعقدة. إنهم ينكرون الأهمية السياسية لعملهم ".

مثل معظم الخطاب اليساري حول البنك والصندوق ، كانت الانتقادات الموجهة في أروشا موجهة في الغالب إلى الهدف: كانت المؤسسات استغلالية ، وأثرت دائنيها على حساب البلدان الفقيرة. لكن حلول أروشا فاتت الهدف: التخطيط المركزي والهندسة الاجتماعية والتأميم.

دعا مندوبو أروشا إلى إلغاء البنك والصندوق ، وإلغاء الديون البغيضة: ربما تكون أهدافًا نبيلة ولكنها غير واقعية تمامًا. علاوة على ذلك ، كانت أفضل خطة عملهم هي "تحويل السلطة إلى أيدي الحكومات المحلية" - وهو حل ضعيف بالنظر إلى أن الغالبية العظمى من دول العالم الثالث كانت ديكتاتورية.

لعقود من الزمن ، عانى الجمهور في البلدان النامية بينما كان قادتهم يترددون بين بيع بلادهم للشركات متعددة الجنسيات وبين الاستبداد الاشتراكي. كلا الخيارين كانا مدمرين.

هذا هو الفخ الذي وجدت غانا نفسها فيه منذ استقلالها عن الإمبراطورية البريطانية. في كثير من الأحيان ، اختارت السلطات الغانية ، بغض النظر عن الأيديولوجية ، خيار الاقتراض من الخارج.

غانا لديها تاريخ نمطي مع البنك والصندوق: القادة العسكريون يستولون على السلطة عن طريق الانقلاب فقط لفرض التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي ؛ انخفضت الأجور الحقيقية بين عامي 1971 و 1982 بنسبة 82٪ ، مع تقلص الإنفاق على الصحة العامة بنسبة 90٪ وارتفاع أسعار اللحوم بنسبة 400٪ خلال نفس الفترة ؛ الاقتراض لبناء مشاريع ضخمة "للأفيال البيضاء" مثل سد أكوسومبو ، الذي أدى إلى تشغيل مصنع ألمنيوم مملوك للولايات المتحدة على حساب أكثر من 150 ألف شخص أصيبوا بالعمى النهري والشلل نتيجة إنشاء أكبر بحيرة من صنع الإنسان في العالم ؛ واستنزاف 75٪ من الغابات المطيرة في البلاد ، حيث ازدهرت صناعات الأخشاب والكاكاو والمعادن بينما أدى إنتاج الغذاء المحلي إلى حدوث فوهات. تدفقت 2.2 مليار دولار من المساعدات إلى غانا في عام 2022 ، لكن الدين بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق عند 31 مليار دولار ، بعد أن كان 750 مليون دولار قبل 50 عامًا.

منذ عام 1982 ، وبتوجيه من صندوق النقد الدولي ، تم تخفيض قيمة السيدي الغاني بنسبة 38000٪ . كانت إحدى أكبر نتائج التكيف الهيكلي ، كما هو الحال في أي مكان آخر حول العالم ، هي التعجيل باستخراج الموارد الطبيعية في غانا. بين عامي 1990 و 2002 ، على سبيل المثال ، تلقت الحكومة 87.3 مليون دولار فقط من قيمة 5.2 مليار دولار من الذهب المستخرج من الأراضي الغانية: بعبارة أخرى ، ذهب 98.4 ٪ من أرباح تعدين الذهب في غانا إلى الأجانب.

كما يقول المتظاهر الغاني لايل برات ، "صندوق النقد الدولي ليس هنا لخفض الأسعار ، فهم ليسوا هنا لضمان قيامنا ببناء الطرق - فهذا ليس من شأنهم وهم ببساطة لا يهتمون ... الشاغل الأساسي لصندوق النقد الدولي هو التأكد من أننا نبني القدرة على سداد قروضنا ، وليس التنمية ".

2022 يبدو وكأنه إعادة. كان السيدي الغاني أحد أسوأ العملات أداءً في العالم هذا العام ، حيث فقد 48.5 ٪ من قيمته منذ يناير. تواجه البلاد أزمة ديون ، وكما حدث في العقود الماضية ، فهي مجبرة على إعطاء الأولوية لسداد دائنيها على الاستثمار في مواطنيها.

في أكتوبر ، قبل بضعة أسابيع فقط ، استقبلت البلاد آخر زيارة لها من صندوق النقد الدولي. إذا تم الانتهاء من القرض ، فسيكون القرض السابع عشر الذي يقدمه صندوق النقد الدولي لغانا منذ الانقلاب العسكري المدعوم من وكالة المخابرات المركزية في عام 1966. وهذا يمثل *17* طبقة من التعديل الهيكلي.

إن زيارة صندوق النقد الدولي تشبه إلى حد ما زيارة من Grim Reaper - يمكن أن تعني شيئًا واحدًا فقط: المزيد من التقشف والألم - وبدون مبالغة - الموت. ربما يستطيع الأثرياء وذوو العلاقات الجيدة الهروب سالمين أو حتى من خسارة الثراء ، ولكن بالنسبة للفقراء والطبقات العاملة ، فإن انخفاض قيمة العملة ، وارتفاع أسعار الفائدة ، واختفاء الائتمان المصرفي أمر مدمر. هذه ليست غانا عام 1973 التي كتبت عنها شيريل باير لأول مرة في "فخ الديون": إنها بعد 50 عامًا ، والفخ أعمق 40 مرة .

لكن ربما هناك بصيص أمل.

في الفترة من 5 إلى 7 ديسمبر 2022 ، سيكون هناك نوع مختلف من الزيارة في العاصمة الغانية أكرا. بدلاً من الدائنين الذين يتطلعون إلى فرض فائدة على شعب غانا وإملاء صناعاتهم ، يجتمع المتحدثون والمنظمون في مؤتمر بتكوين افريقيا لتبادل المعلومات و الأدوات مفتوحة المصدر والتقنيات اللامركزية حول كيفية بناء نشاط اقتصادي خارج عن سيطرة الفاسدين الحكومات والشركات الأجنبية متعددة الجنسيات.

فريدة نابوريما هي المنظم الرئيسي. هي مؤيدة للديمقراطية. مناصرة للفقراء مكافحة البنك والصندوق ؛ ضد الاستبداد. ومناصرة للبتكوين

كتبت شيريل باير ذات مرة: "القضية الحقيقية هي من يتحكم في رأس المال والتكنولوجيا التي يتم تصديرها إلى البلدان الأكثر فقراً".

يمكن للمرء أن يجادل بأن البتكوين كرأس مال وكتكنولوجيا يتم تصديرها إلى غانا وتوغو: بالتأكيد البتكوين لم ينشأ هناك. لكن ليس معلوم أين نشأ, لا أحد يعرف من أنشأها. ولا يمكن لأي حكومة أو مؤسسة السيطرة عليها.

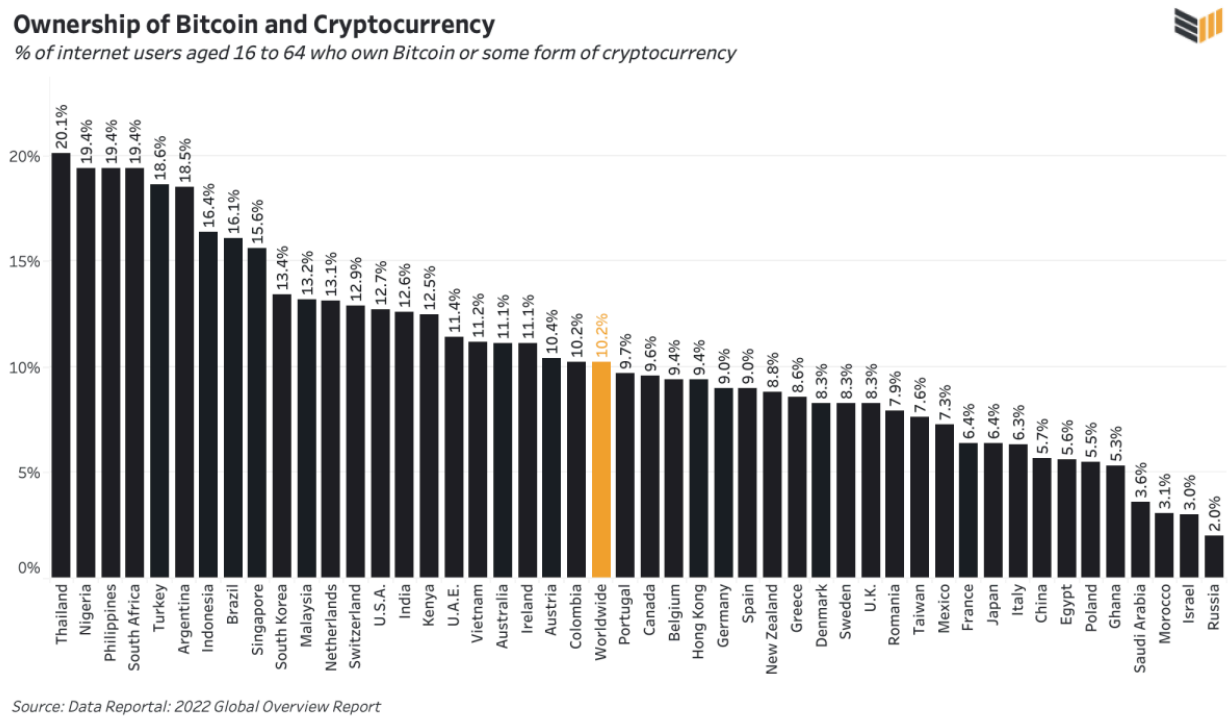

خلال معيار الذهب ، أفسد عنف الاستعمار معيارًا نقديًا محايدًا. في عالم ما بعد الاستعمار ، أفسد المعيار النقدي الإلزامي - الذي أيده البنك والصندوق - هيكل السلطة في فترة ما بعد الاستعمار. بالنسبة للعالم الثالث ، ربما يكون عالم ما بعد الاستعمار وما بعد الأمر هو المزيج الصحيح.

اجتمع أنصار **نظرية التبعية** مثل سمير أمين في مؤتمرات مثل أروشا ودعوا إلى "فك ارتباط" الدول الفقيرة بالدول الغنية. كانت الفكرة هي أن ثروة البلدان الغنية لم تُنسب فقط إلى الديمقراطيات الليبرالية وحقوق الملكية وبيئات تنظيم المشاريع ، ولكن أيضًا إلى سرقة مواردها والعمالة من البلدان الفقيرة. أوقفوا هذا الاستنزاف ، ويمكن للبلدان الفقيرة أن تتقدم. **توقع** أمين أن "بناء نظام يتجاوز الرأسمالية يجب أن يبدأ في المناطق المحيطية." إذا اتفقنا مع ألن فارينجتون على أن النظام الإلزامي اليوم **ليس رأسمالية** ، وأن نظام الدولار الحالي معيب بشدة ، فربما كان أمين على حق. من المرجح أن يظهر نظام جديد في أكرا ، وليس في واشنطن أو لندن.

كما كتب سيف الدين عموص ، "يتكون العالم النامي من البلدان التي لم تكن قد اعتمدت بعد التقنيات الصناعية الحديثة بحلول الوقت الذي بدأ فيه النظام النقدي العالمي التضخمي يحل محل نظام سليم نسبيًا في عام 1914. هذا النظام النقدي العالمي غير الفعال يضر باستمرار تنمية هذه البلدان من خلال تمكين الحكومات المحلية والأجنبية لمصادرة الثروة التي تنتجها شعوبها ".

[8] نصيب الفرد من ملكية البيتكوين والعملات المشفرة: البلدان التي لديها تاريخ من التعديلات الهيكلية لصندوق النقد الدولي تميل إلى أن تحتل مرتبة عالية جدًا

بعبارة أخرى: تم تصنيع الدول الغنية قبل أن تحصل على أمر قانوني: حصلت الدول الفقيرة على أمر قانوني قبل أن تتحول إلى التصنيع. قد تكون الطريقة الوحيدة لكسر حلقة التبعية ، وفقًا لنابوريما وغيره من منظمي مؤتمر إفريقيا بيتكوين ، هي تجاوز الأمر القانوني.

الفصل الثامن عشر: بصيص من الأمل

"المشكلة الجذرية في العملة التقليدية هي الثقة المطلوبة لإنجاحها. يجب الوثوق بالبنك المركزي بعدم تخفيض قيمة العملة ، لكن تاريخ العملات الورقية مليء بانتهاكات تلك الثقة".

- ساتوشي ناكاموتو

مهما كانت الإجابة على الفقر في العالم الثالث ، فنحن نعلم أنه ليس المزيد من الديون. تستنتج شيريل باير أن "فقراء العالم لا يحتاجون إلى" بنك "آخر ، مهما كان حميماً. إنهم بحاجة إلى عمل بأجر لائق ، وحكومة مستجيبة ، وحقوق مدنية ، واستقلال وطني ".

على مدى سبعة عقود ، كان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أعداء للأربعة.

يقول باير ، بالنظر إلى المستقبل ، "تتمثل أهم مهمة لأولئك في البلدان الغنية المهتمين بالتضامن الدولي في الكفاح بنشاط من أجل إنهاء تدفق المساعدات الخارجية". تكمن المشكلة في أن النظام الحالي مصمم ومحفز للحفاظ على استمرار هذا التدفق. الطريقة الوحيدة لإجراء تغيير هي من خلال نقلة نوعية شاملة.

نحن نعلم بالفعل أن البتكوين يمكن أن يساعد الأفراد داخل البلدان النامية على اكتساب الحرية المالية الشخصية والهروب من الأنظمة المعطلة المفروضة عليهم من قبل حكامهم الفاسدين والمؤسسات المالية الدولية. وهذا ما سيتم التعجيل به في أكرا الشهر المقبل خلافا لتصاميم البنك والصندوق. ولكن هل يستطيع البتكوين فعلاً تغيير ديناميكيات الأطراف الأساسية لقوة العالم وهيكل الموارد؟

نابوريما متفائل ولا يفهم سبب إدانة اليساريين أو تجاهلهم للبيتكوين بشكل عام.

تقول: "يمكن اعتبار الأداة القادرة على السماح للناس ببناء الثروة والوصول إليها بشكل مستقل عن مؤسسات السيطرة مشروعًا يساريًا". "بصفتك ناشطًا يؤمن بوجوب دفع رواتب المواطنين بعملات تقدر حياتهم وتضحياتهم ، فإن البيتكوين هي ثورة شعبية."

تقول: "أجد الأمر مؤلمًا ، لأن مزارعًا في أفريقيا جنوب الصحراء لا يكسب سوى 1٪ من سعر البن في السوق العالمية. إذا تمكنا من الوصول إلى مرحلة حيث يمكن للمزارعين بيع قهوتهم دون وجود العديد من المؤسسات المتوسطة بشكل مباشر إلى المشترين ، والحصول على أموال بعملة البيتكوين ، يمكنك تخيل مقدار الاختلاف الذي قد يحدث في حياتهم ".

تقول: "اليوم ، لا تزال بلداننا في الجنوب العالمي تقترض الأموال بالدولار الأمريكي ، ولكن بمرور الوقت تنخفض قيمة عملاتنا وتفقد قيمتها وينتهي بنا الأمر إلى دفع ضعف أو ثلاثة أضعاف الدفعة التي وعدنا بها في البداية من أجل سداد دائنينا ".

تقول: "تخيل الآن ، إذا وصلنا إلى مرحلة خلال 10 أو 20 عامًا حيث يكون البيتكوين هو الأموال العالمية المقبولة للأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم ، حيث يتعين على كل دولة الاقتراض بعملة البيتكوين وإنفاق البيتكوين و يتعين على كل دولة أن تدفع ديونهم بالبيتكوين. في هذا العالم ، لا يمكن للحكومات الأجنبية أن تطالبنا بسدادها بالعملات التي نحتاجها لكسبها ولكن يمكنها ببساطة طباعتها ؛ وفقط لأنهم قرروا زيادة أسعار الفائدة ، فلن يعرض هذا تلقائيًا للخطر حياة الملايين أو المليارات من الناس في بلداننا ".

يقول نابوريما: "بالطبع ، ستأتي البيتكوين بمشكلات مثل أي ابتكار. لكن الجميل في الأمر أن هذه القضايا يمكن تحسينها من خلال التعاون السلمي العالمي. لم يعرف أحد منذ 20 عامًا ما هي الأشياء المدهشة التي يسمح لنا الإنترنت بفعلها اليوم. لا أحد يستطيع معرفة الأشياء المدهشة التي سيسمح لنا البتكوين بالقيام بها خلال 20 عامًا ".

وتقول: "إن الطريق إلى الأمام هو إيقاظ الجماهير: لكي يفهموا خصوصيات وعموميات كيفية عمل النظام ولكي يفهموا أن هناك بدائل. يجب أن نكون في وضع يمكن فيه للناس استعادة حريتهم ، حيث لا تتحكم السلطات في حياتهم التي يمكنها مصادرة حريتهم في أي وقت دون عواقب. تدريجيًا نقترب من تحقيق هذا الهدف مع البتكوين".

يقول نابوريما: "نظرًا لأن المال هو مركز كل شيء في عالمنا ، فإن حقيقة أننا قادرون الآن على الحصول على الاستقلال المالي أمر مهم جدًا للناس في بلداننا ، حيث نسعى لاستعادة حقوقنا في كل مجال وقطاع. "

في مقابلة مع هذه المقالة ، يوضح جيف بوث ، المدافع عن الانكماش(عكس التضخم) ، أنه مع اقتراب العالم من معيار البيتكوين ، سيكون البنك والصندوق أقل احتمالًا لأن يكونوا دائنين ، ومن المرجح أن يكونوا مستثمرين مشاركين ، أو شركاء ، أو ببساطة مانحين. مع انخفاض الأسعار بمرور الوقت ، فإن هذا يعني أن الديون تصبح أكثر تكلفة ويصبح سدادها أكثر صعوبة. ومع إيقاف تشغيل طابعة النقود الأمريكية ، لن يكون هناك المزيد من عمليات الإنقاذ. في البداية ، كما يقترح ، سيحاول البنك والصندوق مواصلة الإقراض ، لكن للمرة الأولى سيخسران بالفعل أجزاء كبيرة من المال لأن البلدان تتخلف عن السداد بحرية مع انتقالها إلى معيار البيتكوين. لذلك قد يفكرون في الاستثمار المشترك بدلاً من ذلك ، حيث قد يصبحون أكثر اهتمامًا بالنجاح الحقيقي واستدامة المشاريع التي يدعمونها حيث يتم تقاسم المخاطر بشكل متساوٍ.

يعد تعدين البيتكوين مجالًا إضافيًا للتغيير المحتمل. إذا تمكنت الدول الفقيرة من استبدال مواردها الطبيعية بالمال دون التعامل مع القوى الأجنبية ، فربما يمكن أن تتعزز سيادتها ، بدلاً من أن تتآكل. من خلال التعدين ، يمكن تحويل كميات هائلة من الطاقة النهرية ، والهيدروكربونات ، والشمس ، والرياح ، ودفء الأرض ، و OTEC في الخارج في الأسواق الناشئة مباشرة إلى العملة الاحتياطية العالمية دون إذن . هذا لم يكن ممكنا من قبل يبدو أن فخ الديون لا مفر منه حقًا بالنسبة لمعظم البلدان الفقيرة ، حيث يستمر في النمو كل عام. ربما يكون الاستثمار في احتياطيات البتكوين والخدمات والبنية التحتية المضادة للعملة الأجنبية وسيلة للخروج وطريقًا للرد.

يقول بوث إن البيتكوين يمكن أن يقصر النظام القديم الذي دعم البلدان الغنية على حساب الأجور في البلدان الفقيرة. في ذلك النظام القديم ، كان لابد من التضحية بالمحيط لحماية اللب. في النظام الجديد ، يمكن أن يعمل المحيط والجوهر معًا. في الوقت الحالي ، كما يقول ، يبقي نظام الدولار الأمريكي الناس فقراء من خلال انكماش الأجور في الأطراف. ولكن من خلال معادلة الأموال وإنشاء معيار محايد للجميع ، يتم إنشاء ديناميكية مختلفة. مع وجود معيار نقدي واحد ، يمكن بالضرورة تقريب معدلات العمالة من بعضها البعض ، بدلاً من الفصل بينها. يقول بوث ، ليس لدينا كلمات لمثل هذه الديناميكية ، لأنها لم تكن موجودة قط: فهو يقترح "التعاون القسري".

يصف بوث قدرة الولايات المتحدة على إصدار أي مبلغ إضافي من الديون على الفور بأنها "سرقة الأموال الأساسية". قد يكون القراء على دراية بتأثير كانتيلون ، حيث يستفيد الأقرب إلى طابعة النقود من النقود الجديدة بينما يعاني الأبعد منهم. اتضح أن هناك تأثير كانتيلون عالميًا أيضًا ، حيث تستفيد الولايات المتحدة من إصدار العملة الاحتياطية العالمية ، وتعاني الدول الفقيرة.

يقول بوث: "معيار البيتكوين ، ينهي هذا".

كم من ديون العالم كريه؟ هناك تريليونات من الدولارات من القروض التي تم إنشاؤها بناءً على نزوة الديكتاتوريين والمؤسسات المالية عبر الوطنية غير المنتخبة ، بدون موافقة صفرية من الناس على جانب الاقتراض من الصفقة. الشيء الأخلاقي الذي يجب القيام به هو إلغاء هذا الدين ، ولكن بالطبع ، لن يحدث ذلك أبدًا لأن القروض موجودة في نهاية المطاف كأصول في الميزانيات العمومية لدائني البنك والصندوق. سيفضلون دائمًا الاحتفاظ بالأصول و إنشاء دين جديد لسداد القديم.

يخلق "صندوق النقد الدولي" للديون السيادية أكبر فقاعة على الإطلاق: أكبر من فقاعة الدوت كوم ، وأكبر من فقاعة الرهن العقاري عالية المخاطر ، وأكبر حتى من فقاعة COVID المدعومة بالتحفيز. سيكون فك هذا النظام مؤلمًا للغاية ، لكنه الشيء الصحيح الذي يجب فعله. إذا كان الدين هو المخدرات ، وكان البنك والصندوق هم المتداولون ، وحكومات البلدان النامية هم المدمنون ، فمن غير المرجح أن يرغب أي من الطرفين في التوقف. ولكن للشفاء ، يحتاج المدمنون إلى إعادة التأهيل. يجعل نظام فيات هذا مستحيلًا بشكل أساسي. في نظام البتكوين، قد تصل إلى النقطة التي لا يوجد فيها خيار آخر للمريض.

كما يقول سيف الدين عموص في مقابلة مع هذا المقال ، اليوم ، إذا أراد حكام البرازيل اقتراض 30 مليار دولار ووافق الكونجرس الأمريكي ، يمكن لأمريكا أن تضغط على أصابعها وتخصص الأموال من خلال صندوق النقد الدولي. إنه قرار سياسي. ولكن ، كما يقول ، إذا تخلصنا من طابعة النقود ، فإن هذه القرارات تصبح أقل سياسية وتبدأ في التشابه مع اتخاذ القرارات الأكثر حكمة لبنك يعرف أنه لن يتم تقديم خطة إنقاذ.

في السنوات الستين الماضية من هيمنة البنوك والصناديق ، تم إنقاذ عدد لا يحصى من الطغاة والكلبتوقراطيين - ضد أي منطق مالي - بحيث يمكن الاستمرار في استغلال الموارد الطبيعية والعمالة في بلدانهم من قبل البلدان الأساسية. كان هذا ممكنًا لأن الحكومة في قلب .النظام يمكنها طباعة العملة الاحتياطية

لكن في معيار البيتكوين ، يتساءل عموص ، من الذي سيقدم هذه القروض عالية المخاطر بمليارات الدولارات مقابل تعديل هيكلي؟

و سأل: انت يا هذا, لمن هذه البتكوين؟